دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سرت

كلية الآداب – قسم اللّغة العربيّة

الدّراسات العليا – شعبة اللغويات

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على الدرجة العلمية (الماجستير)

بعنوان

تنوع القراءات القرآنيّة الفرشيّة ودلالاتها في الرّبع الأول من القرآن الكريم

" دراسة نحويّة في كتاب التّيسير لأبي عمرو الدّاني – نماذج مختارة"

إعداد الباحثة: منى عبدالسلام بشير الكرامي

إشراف الدكتور: حسين الهادي محمد الشريف

للعام الجامعي 2024-2025م

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

[سورة النمل الآية 15]

الإهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة إلى والديّ الكريمين برًّا وإحساناً واعترافًا بجميلهما عليَّ.

إلى من خالط الثّرى جسده الأستاذ الدّكتور عبدالرّحمن حسين الهمالي الّذي شهد معي أوَّل هذا الغَرْس، ولم يُدْرِك بَاكُورَة الثّمار، تقبّله الله –عزّ وجلّ– وجعل مثواه الفردوس الأعلى.

إلى من شَاطرَنِي الرّحلة، وصبر مَعِي، بُستَان حياتي، أُنسِي وسلواي، وشريكي في حلم نمَا وترعرع وهَذَا أوان قِطَافه، وقاسِمُ معي عناء البحث، زوجي رفيق الدّرب، الّذي احْتمل ويَحتمِل، وأَسْهَمَ ولا يَزَال.

إلى أبنائي الّذين أرى البراءة في عيونهم منارًا هاديًا وحافِزًا مشجعًا [مفتاح، ومالك وفاطمة، وعائشة، ونُسيبة].

إلى إخوتي الأعزاء وأخواتي أدامكم الله للودّ والألفة.

إلى كلّ من رام لي خيرًا ومنحنِي عونًا ونصحًا.

الشكر والتقدير

الشكر للخالق أولاً وآخرًا، فله الحمد والمنّة على ما أنعم وتفضّل، ثمّ أتوجَّه بالتّحيّة إلى جامعة سرت ذلك الصّرح العلميّ الشّامخ، وأتقدّم بالشّكر والعرفان إلى الأساتذة الكرام بقسم اللّغة العربيّة – كلية الآداب–، فقد عشت برهة من الزّمن أنهل من معين معارفهم، وأستقي من ينابيعهم الرّقراقة، كما أتقدّم بجزيل الشّكر والتّقدير إلى إدارة الدراسات العليا، وعمادة كلية الآداب، وسعادة رئيس قسم اللّغة العربيّة، ومن نسبة الفضل إلى أهله من بعد الله –عزّ وجلّ– أتقدّم بالشّكر والتّقدير لسعادة الأستاذ الدّكتور/حسين الهادي محمد الشّريف المُشرف على إعداد الرّسالة ، الّذي لم يدّخر جهدًا في توجيهي وإرشادي من بداية الرّسالة حتى وضع اللّمسات الأخيرة فيها، فجزاه الله – عزّ وجلّ– عنّى خير الجزاء، والشّكر كلّ الشّكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الّذين قبلوا مناقشة هذه الرّسالة، فلهم جزيل الشّكر والعرفان على تكرّمهم بإسداء التّوجيهات، وتقويم الرّسالة، فجزاهم الله عنِّي الجزاء الأوفر، وشكري أيضًا وامتناني إلى كلّ من جمعني القدر به في مسيرتي هذه وأعانني، ولو بكلمة طيّبة، هذا والحمد لله والصّلاة والسّلام على أشرف خلقه، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، القائل في محكم التّنزيل: ﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا ۜ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا**﴾[سورة الكهف الآية 1-2] .

والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين سيدنا وقدوتنا محمد -صلّى الله عليه وسلّم -، الرّحمة المهداة، والنّعمة المسداة، والسّراج المنير، القائل: "خيركم من تعلّم القرآن وعلمه" **رواه الإمام البخاري.**

أنزل الله -عزّ وجلّ- القرآن الكريم على عبده محمد -صلّى الله عليه وسلّم-؛ ليكون للعالمين بشيرًا ونذيرًا، وليخرجهم من ظلمة الجهل وضلاله، إلى نور الإسلام، وعدله، وأمرنا تعالى ، بتلاوته آناء الليل، وأطراف النّهار، وتدبّر معانيه، وقد تلقى الصّحابة -رضوان الله عليهم - القرآن الكريم مشافهة من النّبي -صلّى الله عليه وسلّم- فسارعوا في تلقينه لغيرهم، وكان لاختلاف الرّوايات في القراءة عن النّبي -صلّى الله عليه وسلّم - أثر كبير في الأمصار المختلفة، ممّا ترتب على ذلك تنوع القراءات بين القرّاء وتغايرها، وقد اقتضت حكمة الله - سبحانه وتعالى- في القرآن الكريم، أن تتغاير أوجه قراءاته؛ لتيسير ذكره في التّلاوة، والإيجاز في تصوير معانيه، واستيعاب أحكامه، فاتخذ منها اللّغوي شاهدًا على قاعدته أو حجّة لمذهبه، واعتضد بها الفقيه في استنباط الأحكام، أو في ترجيح حكم على آخر، وكانت وسيلتهم جميعًا هي التّحليل اللّغوي والنّحوي للقراءات المختلفة.

وقد اخترت أن أسير في هذا الطّريق، رغبة في أن أنال شيئًا من شرف هذا السّبيل، وقد جعلت هذه الدّراسة بعنوان:

((تنوع القراءات القرآنية الفرشيّة ودلالاتها في الرّبع الأول من القرآن الكريم دراسة نحويّة في كتاب التّيسير لأبي عمرو الدّاني نماذج مختارة))

أسباب اختيار الموضوع:

1- الرّغبة في خدمة القرآن الكريم ولغته الشّريفة، ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

2- كون القراءات لا تقتصر على جانب العلوم القرآنية فحسب، بل تتعداه إلى جوانب اللّغة ومستوياتها، فغدت منبعًا يمدّ تلك الدّراسات اللّغويّة بمادة علميّة قيّمة، ذلك أنّ تعدد القراءات واختلافها قد صاحبه غنى بالظّواهر اللّغويّة، ومن بينها النّحوية والّتي هي من صميم الدّرس اللّغوي، والّتي تشكل فرعًا من فروعه، حيث إنّ اللّغة تعني اسم جنس للكلام المنطوق أو المكتوب، والنّحو يعني العلم الّذي يقيّد ذلك الكلام بقوانين وأحكام خاصة، فليس ثمة لغة بلا نحو، ومُحال أن يقوم نحو دون لغة، فالعلاقة بينهما علاقة تكميليّة.

3- محاولة الإسهام في دعم المكتبة العربيّة في صنف من العلوم اللّغويّة.

تساؤلات البحث:

1- ما القراءات ؟

2- ما علاقة القراءات بالقرآن ؟

3- ما أسباب اختلاف القراءات ؟

4- ما فوائد تعدد القراءات و تغايرها بين القرّاء ؟

5- ما شروط القراءة الصحيحة ؟

6- ما الفرق بين الأصول والفرش في القراءات ؟

7. من هم القرّاء السّبعة؟

8 . هل كانت الاختلافات النّحويّة في الرّبع الأول من القران الكريم بين القرّاء السّبعة بنسب متقاربة بين السّور؟

9 . هل كانت الاختلافات النّحويّة في الأسماء كالاختلافات النّحويّة في الأفعال والحروف عددًا؟

10. ما أكثر اختلافات القرّاء السّبعة نحويًّا في الأسماء؟

11. ما أكثر اختلافات القرّاء السّبعة نحويًّا في الأفعال؟

12 . ما أكثر اختلافات القرّاء السّبعة نحويًّا في الحروف؟

13. من أكثر القرّاء السّبعة مخالفة لباقي السّبعة؟

14. هل هناك من قابل إحدى القراءات السّبعة المتواترة بالإنكار؟

15- هل لتغاير القراءات وتنوعها بين القراء تأثير في دلالة سياق الآية؟

أهمية البحث:

1- الإسهام ولو بشيء قليلٍ في خدمة القرآن الكريم ولغته.

2- حصر جميع الاختلافات النّحويّة بين القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم من سورة الفاتحة إلى سورة الأنعام.

3- إبراز هؤلاء القرّاء وبيان اختلافهم ، وما عساه أن يُسديَ إلى المكتبة العربيّة.

أهداف البحث :

1- التّعريف بالقراءات ، والقرّاء السّبعة ، وأهمية القراءات ، وبيان أسباب اختلافها .

2- حصر الاختلافات النّحويّة بين القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم .

3- دراسة المواضع المختلف فيها نحويّا، ودلالاتها وبيان ما فيها من لطائف لغويّة .

المنهج العلمي للبحث:

المنهج المتبع في هذه الدّراسة المنهج الوصفي التّحليلي الاستقرائي، واستعنت بالمنهج الإحصائي لطبيعة الموضوع، حيث قمت بإحصاء المواضع الّتي وقعت فيها الاختلافات النّحويّة بين القرّاء السّبعة في فرش الحروف، واعتمدت في تأصيلها على كتاب التّيسير في القراءات السّبع لأبي عمرو الدّاني، ثم قمت بدراسة عدّة مواضع لكلّ اختلاف، بدايةً بذكر الآية القرآنية

الّتي وقع الاختلاف في أحد ألفاظها، ثم بيان اللّفظة الّتي حصل فيها الاختلاف، وذكر ما ورد فيها من قراءات، من ثمّ اجتهدت في تحليلها وتعليلها ودلالاتها، دون مفاضلة بين قراءة وأخرى، وقد اعتمدت في دراستي هذه على كتاب التيسير لأبي عمرو الداني، بتحقيق حاتم الضّامن، منشورات مكتبة الصحابة – الإمارات، الطبعة الأولى، تاريخ الطبع 1429هـ-2008م.

حدود البحث:

1 . حصر المواضع المختلف فيها نحويًّا بين القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم، من خلال كتاب التيسير لأبي عمرو الداني، واخترت بعض النماذج للدراسة؛ وذلك لكثرة القراءات الواردة في الربع الأول من القرآن الكريم، كما أني اكتفيت بدراسة الآيات المتشابهة من حيث الدراسة النحوية مرة واحدة.

2 . الاكتفاء بدراسة عدّة مواضع لكلّ اختلاف، دون ما شابهها في التّوجيه وعلّة الاختلاف؛ وذلك بذكر شبيهها من المواضع، وموقعها من السّور في الرّبع الأول من القرآن الكريم فقط.

3. ذكر الآية القرآنيّة الّتي وقع الاختلاف في أحد ألفاظها، ثم ذكر اللفظة المختلف فيها وبيان دلالتها المعجميّة، من ثمّ ذكر ما ورد فيها من القراءات، منسوبةً للقارئ بها من القرّاء السّبعة، وفي حال كانت القراءة دون تعدد للروايات ذكرت القراءة فقط، أما إذا كانت قراءة القارئ متعددة الروايات ذكرت قراءة الراوي موضع الشاهد دون غيرها، من ثم توجيهها وتحليلها وتعليلها، وبيان ما أنتجه هذا التّغاير القرائي من لطائف لغويّة، دون مفاضلة بين قراءة وأخرى.

4 . الاقتصار في توثيق المصادر والمراجع في الهامش على ذكر اسم الكتاب والجزء، ورقم الصّفحة، في حال لم يكن هناك مصدر أو مرجع يشاركه التّسمية (يحمل الاسم نفسه)، فإن كان كذلك ذُكِر اسم المؤلف أيضًا مع اسم الكتاب، أمّا بقيّة البيانات التّفصيليّة فإنّها ستُذكر في ثبت المصادر والمراجع.

5 . الاقتصار في توثيق الرّسائل العلميّة على عنوان الرّسالة والمؤلف ورقم الصّفحة، أمّا بقيّة البيانات التّفصيليّة فذكرتها في ثبت المصادر والمراجع أيضًا.

6 . الآية الّتي تكون موضع استشهاد في الدّراسة ذكرت بياناتها في الهامش، والآية المُتَمَثل فيها موضع الاختلاف ذكرت بياناتها في المتن.

7 . عزو الأحاديث الشّريفة إلى كتب الحديث والتّفسير الّتي وُقِفَ فيها على الحديث في الهامش.

8. عزو الأبيات الشّعريّة إلى قائلها، والبحر الّذي تنتمي إليه في المتن، وذِكر الدّواوين وكتب الأدب من ثمّ الكتب الأخرى الّتي وُقِفَ فيها على الشّاهد الشّعري في الهامش.

الدّراسات السّابقة:

تناول الكثير من الدّارسين القراءات القرآنية من مختلف الجوانب، ومن تلك الدّراسات على سبيل المثال لا الحصر:

1- رسالة ماجستير بعنوان: (توجيه مُشْكِل القراءات العشريّة الفرشيّة لُغةً وتفسيرًا وإعرابًا) لعبد العزيز علي بن علي الحربي، جامعة أم القرى – مكة المكرّمة، 1417هـ، تقوم هذه الدّراسة على تتبع القراءات المشكلة الّتي قرأ بها بعض العشرة في كتب التّفسير وإعراب القرآن وتوجيه القراءات وبعض كتب اللّغة، مجيبًا بعد ذلك على الإشكال، متقصيًا أقوال العلماء في ذلك مع تحرير واختصار، وقد جاءت الدّراسة في تمهيد وبابين وخاتمة، الباب الأول: علم توجيه القراءات ومشكلها، وفيه ثلاث فصول، الفصل الأول: علم توجيه القراءات، تعريفه، ومصطلحاته، والبواعث على التأليف فيه، وتحته ثلاثة مباحث، المبحث الأول: تعريف التّوجيه لغة واصطلاحًا، والمبحث الثّاني: مصطلحات التّوجيه، والمبحث الثّالث: البواعث على التّأليف في التوجيه، والفصل الثّاني: مراحل التوجيه وذكر الكتب المصنّفة فيه، والفصل الثالث: المشكل وضوابطه، وتحته ثلاثة مباحث، المبحث الأول: معنى المشكل لغة واصطلاحًا، المبحث الثّاني:

في جريان الإشكال على الألسنة استعمالًا والأذهان تفكرًا، وفي الكتب شرحًا وتصنيفًا، والمبحث الثالث: بيان الضوابط الّتي تكون بها القراءة مشكلة، والباب الثاني: المشكل من القراءات العشريّة الفرشيّة، ورفع الإشكال عنها من أول القرآن إلى آخره.

2- رسالة ماجستير بعنوان: (المستوى النّحوي في توجيه القراءات السّبع دراسة في كتب الاحتجاج) لأمين عبدون الكساسبة، جامعة مؤتة، كرك-الأردن، 2003م، تقوم هذه الدّراسة على بيان أثر القراءات القرآنيّة السّبع المتواترة في الدّرس النّحوي من خلال دراسة مجموعة من كتب الاحتجاج والتّوجيه، معتمدًا على المنهج الوصفيّ التّفسيري الّذي يصف الأنماط اللغويّة النّحويّة في القراءات ويحلّلها نحويًّا، حيث يقوم بتخريج القراءة المُختلف فيها نحويًّا وإسنادها لصاحبها، بالاعتماد على كتب الاحتجاج من كتب اللّغة وكتب التّفسير، وقد جاءت الدّراسة في تمهيد، وستّة فصول، وخاتمة، الفصل الأول: الأصول وأجزاؤه السّماع والقياس ورسم المصحف، والفصل الثّاني: الإسناد الاسمي والفعلي، والفصل الثالث: المنصوبات، والفصل الرّابع: المجرورات، والفصل الخامس: التّوابع، والفصل السّادس: حروف المعاني.

3- رسالة ماجستير بعنوان: (علل القراءات القرآنيّة - دراسة لغويّة وصفيّة تحليليّة) لمحي الدين سالم، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر، 2004-2005م، يقوم منهج هذه الدّراسة على دراسة علل القراءات القرآنيّة، إلى نهاية النّصف الأول من القرآن الكريم، إلّا فيما ندر، ممّا كانت الضّرورة تستدعيه، معتمداً على المنهج الوصفي، التّحليلي، ومتخذاً من الإحصاء أرضية لمنهجه، وقد جاءت دراسته في بابين، احتوى أولهما على خمسة فصول، حول النّصّ القرآني، وقراءاته، وما صاحب ذلك من ظروف، وعوامل، نمت في أحضانها القراءات، وعرّف بأئمتها، واحتوى الباب الآخر على خمسة فصول أيضاً، تضمنت كلها، ظواهر صوتية، كانت موضع اختلاف القراء.

4- رسالة دكتوراه بعنوان: (القراءات القرآنيّة ومستويات الدّرس اللغوي) لعمر بو بقار، جامعة أبي بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2012-2013م، يقوم منهج هذه الدّراسة على تتبع انفرادات القرّاء في القراءات الأربع الشواذ، وكتب الاحتجاج للقراءات، وفي التّفاسير وغيرها وقد جعل دراسته في مقدمة، ومدخل، وثلاثة فصول، وخاتمة، الفصل الأول: تناول فيه المستوى الصّوتي، والفصل الثاني: تناول فيه المستوى الصّرفي والفصل الثالث: تناول فيه المستوى النّحوي.

5- من الدّراسات السّابقة أيضاً، بحث مقدّم لمجلة آفاق للعلوم، بعنوان (الاختلافات اللغويّة في القراءات القرآنيّة وأثرها الدّلالي (سورة البقرة نموذجاً)، قراءة عاصم برواية حفص عنه، وقراءة نافع براوية ورش عنه) للدكتور إسماعيل سيبوكر، وللأستاذة ثورية قادري، جامعة ورقلة-الجزائر، العدد السّادس، 2017م، وتناول هذا البحث الاختلافات الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة بين قراءة عاصم برواية حفص عنه، وقراءة نافع برواية ورش عنه في سورة البقرة.

6- رسالة ماجستير بعنوان: (التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنيّة سورة الأعراف، عينة، لإدريس علي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجّزائر، 2018م، حيث تقوم هذه الدّراسة على البحث عن الاختلافات النّحويّة وعلاقتها بالتّوجيه النّحوي، وأثرها في تغيير الدّلالات والمعاني الّتي ظهرت في سورة الأعراف، وقد جاءت الدّراسة في تمهيد وفصلين، كان الفصل الأول في الأسماء، والفصل الآخر في الأفعال.

أمّا هذه الدّراسة والّتي هي في الرّبع الأول من القرآن الكريم، فهي بخلاف الدّراسات السّابقة التي تمّ سردها، من حيث مضمون الدّراسة، وكيفية تناول الموضوع؛ حيث إنّ الدّراسة الأولى كانت في القراءات المشكلة الّتي قرأ بها بعض العشرة في كتب التفسير وإعراب القرآن، وتوجيه القراءات وبعض كتب اللّغة.

أمّا الدّراسة الثّانية فكانت في الاختلافات النّحويّة للقرّاء السّبعة في الأصول، أمّا الدّراسة الثّالثة فقد كانت في النّصف الأول من القرآن الكريم في الاختلافات الصّوتية.

وأمّا الدّراسة الرّابعة فقد كانت في انفرادات القرّاء في القراءات الأربع الشّواذ، وكتب الاحتجاج للقراءات، وغيرها.

وأمّا الدّراسة الخامسة فكان مضمون البحث الاختلافات الصّوتيّة، والصّرفيّة، والنّحويّة بين عاصم وقراءة نافع في سورة البقرة فقط.

وأمّا الدّراسة السّادسة وهي آخر ما تمّ سرده، فقد كانت مقتصرة على الاختلافات النّحويّة في سورة الأعراف.

أمّا هذه الدّراسة فمضمونها الاختلافات الفرشيّة النّحويّة بين القرّاء السّبعة، ومن المعلوم أنّها من القراءات المتواترة، وبيان ما أنتج هذا التّنوع القرائي، وقد بذلت جهدي في بيان أوجه الإعراب، ودلالات التّغاير في المعاني، بدايةً بالدّلالة المعجميّة للفظة المختلف فيها، ومن ثمّ دلالتها في سياق الآية الكريمة، مستعينة بما قدّمه الأئمة من لطائف لغويّة.

<u>هيكلية البحث:</u>

اقتضى البحث أن تكون الدراسة في مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع، والفهارس.

المقدمة: وتشتمل على عنوان البحث، وأسباب الاختيار، وأهمية البحث، وأهدافه، والمنهج العلمي المُتّبع في الدّراسة، وحدود البحث، والدّراسات السّابقة.

التمهيد: ويشتمل على الآتي:

- تعريف القراءات لغةً واصطلاحًا.
- علاقة القراءات بالقرآن الكريم.

- شروط القراءة الصحيحة.

- أسباب اختلاف القراءات.

- فوائد اختلاف القراءات.

- المقصود بالأصول، والفرش في القراءات.

- التّعريف بالقرّاء السّبعة مختصراً.

الفصل الأول: الاختلافات النّحويّة في الأسماء وأثرها الدّلالي.

المبحث الأول: الاختلاف بين الرّفع والجرّ.

المبحث الثّاني: الاختلاف بين النّصب والجرّ.

المبحث الثّالث: الاختلاف بين الرّفع والنّصب.

الفصل الثاني: الاختلافات النّحويّة في الأفعال وأثرها الدّلالي.

المبحث الأول: الاختلاف بين النّصب والرّفع.

المبحث الثاني: الاختلاف بين الجزم والرّفع.

المبحث الثّالث: الاختلاف بين البناء على السّكون والرّفع.

المبحث الرّابع: الاختلاف بين البناء على السّكون والبناء على الفتح.

الفصل الثالث: الاختلافات النّحويّة في الحروف وأثرها الدّلالي.

المبحث الأول: الاختلاف في معاني الحروف.

المبحث الثّاني: الاختلاف بين كسر همزة (إنّ و أن) وفتحها، وبين تشديد النّون وتخفيفها.

المبحث الثّالث: الاختلاف بين الإثبات والحذف.

المبحث الرّابع: الاختلاف بين الإهمال والإعمال.

الفصل الرّابع: مسائل نحويّة متفرّقة.

المبحث الأول: الاختلاف بين ضمير الغيبة وضمير الخطاب.

المبحث الثّاني: الاختلاف بين ضمير الغيبة وضمير العظمة.

المبحث الثّالث: الاختلاف بين التّقديم والتّأخير.

الخاتمة: متضمّنة النّتائج.

التّوصيات.

ثبت المصادر والمراجع:

اقتضت الدّراسة أن تتنوع فيها المصادر والمراجع أذكر منها:

- كتب اللّغة:

1. الكتاب لسيبويه (ت 180هـ).

2. المقتضب للمبرد (ت 210هـ).

3. الخصائص لابن حنّي (ت 392هـ).

4. سر صناعة العرب لابن جنّي (ت 392هـ).

5. شرح المفصل لابن يعيش (ت 643هـ).

6. همع الهوامع للسّيوطي (ت 911هـ).

- كتب معاني القرآن:

1. معاني القرآن للفراء (ت 207هـ).

2. معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج (ت 311هـ).

3. معاني القرآن لأبي جعفر النّحاس (ت 338هـ).

- **كتب الإعراب:**

1. إعراب القرآن لأبي جعفر النّحاس (ت 338هـ).

2. إعراب القراءات السّبع لابن خالويه (ت 370هـ).

3. الإملاء في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (ت 616هـ).

4. التّبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (ت 616هـ).

5. الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمداني (ت 643هـ).

- **كتب التفسير:**

1. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني لأبي الفضل الألوسي (ت 127هـ).

2. جامع البيان في تأويل أي القرآن لأبي جعفر الطّبري (ت 310هـ).

3. الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل للزّمخشري (ت 538هـ).

4. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي (ت 541هـ).

5. الجّامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت 671هـ).

6. البحر المحيط في التّفسير لأبي حيان (ت 745هـ).

7. معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والإعصار للذّهبي (ت 748هـ).

8. التّحرير والتّنوير لابن عاشور (ت 1393هـ).

- **كتب علوم القرآن:**

1. الدّر المصون للسّمين الحلبي (ت 756هـ).

2. البرهان في علوم القرآن للزّركشي (ت 794هـ).

3. الإتقان في علوم القرآن للسّيوطي (ت 911هـ).

- **كتب المعاجم والتراجم:**

1. معجم مقاييس اللّغة لابن فارس (ت 395هـ).

2. لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ).

3. الأعلام للزَّركلي (ت 1396هـ).

- **كتب القراءات:**

1. السّبعة في القراءات لأحمد بن مجاهد (ت 324هـ).

2. التّيسير في القراءات السّبع لأبي عمرو الدّاني (ت 444هـ).

3. النّشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت 833هـ).

- **كتب التّوجيه والاحتجاج للقراءات:**

1. الحجّة في القراءات لابن خالويه (ت 370هـ).

2. حجة القرّاء السّبعة لأبي علي الفارسي (ت 377هـ).

3. الحجّة في القراءات لابن زنجلة (ت 403هـ).

4. الكّشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها لأبي مكي (ت 437هـ).

5. الموضح في وجوه القراءات وعللها للشّيرازي ابن أبي مريم (ت 565هـ).

6. المهذّب في توجيه القراءات العشر المتواترة لمحمد سالم محيسن (ت 1417هـ).

- **شروحات القصيد:**

1. إبرار المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للإمام الشّاطبي لأبي شامة (ت 590هـ).

2. فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين السّخاوي (ت 643هـ).

3. كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التّهاني في القراءات السبع للإمام الشاطبي لأبي عبد الله بن الموصلي الحنبلي (ت 656هـ).

الفهارس:

1 . فهرس الآيات العامّة.

2 . فهرس الآيات التّطبيقيّة للدّراسة.

3 . فهرس الأحاديث.

4 . فهرس الأبيات الشّعريّة.

5 . فهرس الموضوعات.

وأخيرًا فما كان في هذه الدّراسة من توفيق وسداد فمن الله –عزّ وجلّ–، وما كان فيها من خلل وزلل، فمن نفسي ومن الشّيطان، والله وليّ التّوفيق، وهو المستعان.

التمهيـــد

تعريف القرآن والقراءات لغةً واصطلاحاً:

*** القرآن لغةً:**

اختلف في لفظ (القرآن) حيث نُطِق به على وجهين :

1. القرآن مهموزاً: لكلمة قرآن بالهمز معنيان، أحدهما: أنّه مصدر مرادف للقراءة[1]، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾[2].

قال اللّحياني: " هو مصدر للقراءة ، كالغفران ، سمي به الكتاب المقروء من باب تسمية المفعول بالمصدر "[3].

والآخر: أنّه اسم علم خاص بكتاب الله، مثل التّوراة والإنجيل، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[4]، وذلك عند من ترك الهمز للتّخفيف، والأصل عندهم الهمز[5]، كالزّجاج إذ قال: "والصحيح أن ترك الهمزة من باب التّخفيف ، ونقْل حركة الهمزة إلى السّاكن قبلها"[6].

ودخول (أل) بعد التّسمية فإنّما هي لِلَمح الأصل لا للتّعريف[7].

2. القرآن بغير همز: اختلف في لفظ القرآن بغير همز، وفيه ثلاثة أقوال، **أحدهما:** أن يكون مشتقاً من (القران) من قرنت الشيء بالشّيء، إذا ضممت أحدهما إلى الآخر، وسمي به كتاب الله؛ لقران السّور، والآيات، والحروف فيه[8].

1- ينظر جمال القراء 23/1، ولسان العرب 123/1، ومناهل العرفان 15/1.
2- سورة القيامة آية 18.
3- الاتقان في علوم القرآن 146/1،147، ومناهل العرفان في علوم القرآن 16/1.
4- سورة الاسراء آية 9.
5- ينظر لسان العرب 123/1،124 ، ومناهل العرفان 17/1.
6- الاتقان في علوم القرآن 146/1.
7- ينظر مناهل العرفان في علوم القرآن 17/1.
8- ينظر جمال القراء 1 /25، 26 ، والاتقان 146/1 ، ولمحات في علوم القران، ص39.

الثّاني: أن يكون مشتقاً من القرائن؛ لأن الآيات منه يصدّق بعضها بعضاً، ويشابه بعضها بعضاً، وهي قرائن، ونسب هذا الوجه للفراء، وعلى القولين النّون أصليّة في الكلمة[1].

الثّالث: أن يكون اسم علم ليس بمشتقّ وليس بمهموز، خاص بكلام الله، ولم يؤخذ من قرأت، ولكنّه اسم لكتاب الله –عزّ وجلّ– مثل التّوراة والإنجيل، وبه قرأ ابن كثير[2].

*** القرآن اصطلاحاً:**

يعرّفه الزّرقاني بقوله: "هو كلام الله المعجز، المنزل على النّبي – صلّى الله عليه وسلّم– المكتوب في المصاحف، المنقول بالتّواتر، المتعبد بتلاوته"[3].

جمع هذا التّعريف بين الإعجاز، والتنزيل على النّبي – صلّى الله عليه وسلّم– والكتابة في المصاحف، والنّقل بالتّواتر، والتّعبد بالتّلاوة ، وهي الخصائص العظمى التي امتاز بها القرآن الكريم[4].

*** القراءات لغةً:**

القراءات جمع قراءة، وقراءة مصدر قرأ، قرأً، وقراءةً، وقُرْاناً، فهو قارئً، بمعنى تلا، ومنه قولهم : (قرأتُ الكتاب قراءةً أو قرآناً) بمعنى تَلَوتُه ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾[5]، أي فاتبع تلاوته[6].

ويقال أيضا في (قرأ): أنه أصلٌ صحيح يدل معناه على جمع واجتماع، وضَمّ أجزاء الشّيء بعضها إلى بعض، ومن ذلك (الْقَرْيَة) سمِّيت قَرْية لاجتماع النّاس فيها، و(قرأتُ الشّيء قُرْآناً) أي جَمَعْتُه، وضَمَمْتُ بعضه على بعض، وقال اللّحياني: مصدر قرأت هو القرآن[7].

1– ينظر جمال الإقراء 1 /25، 26، والاتقان في علوم القرآن 146/1، ولمحات في علوم القرآن ص39.

2– ينظر المصادر نفسها وكذا الصفحة.

3– مناهل العرفان في علوم القرآن 21/1، 22.

4– ينظر المصدر نفسه، وكذا الصفحة.

5– سورة القيامة آية 18.

6– ينظر لسان العرب ، مادة (ق، ر، أ) 123/1.

7– ينظر لسان العرب، مادة (ق، ر، أ) 124/1.

*** القراءات اصطلاحاً:**

– يُعرفها الإمام أبوشامة بقوله: "هو علم يبحث فيه عن صور نظم كلام الله من حيث وجوه الاختلافات المتواترة، ومباديه مقدمات تواترية، وله استمداد من العلوم العربيّة"[1].

– ويُعرفها الإمام الزّركشي بقوله: "اختلاف ألفاظ الوحي (المذكور) في كتبة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف، وتثقيل وغيرها"[2].

– وقد عرفها الإمام ابن الجزري: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزُوّاً لِنَاقِله"[3].

– ويعرفها الدّكتور السّيد رزق الطّويل بقوله: "القراءات وجوه مختلفة في الأداء من النّواحي الصوتيّة، أو التصريفّية، أو النّحويّة، واختلاف القراءات على هذا النّحو اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تضاد، وتناقض؛ لأنّ التّناقض، والتّضارب يتنزّه عنهما الكتاب العزيز"[4].

*** شروط القراءة الصحيحة:**

إن مشاهير القرّاء بعد أن تفرّقُوا في البلاد، وخلفهم أممُ بعد أممٍ، اختلفت صفاتهم، وكان فيهم المُتقن للتّلاوة، والمشهور بالرّواية، وغير المتقن، فكثر بينهم الاختلاف، وقلّ الضبط، واشتبه متواتر القراءات بفاذّها، ومشهورها بشاذها، وكاد الباطل يلتبس بالحق[5]؛ لذا وضع الأئمة لذلك شروطاً ، كانت مرجعا يُرْجَعُ إليه ، ومعياراً للقراءة الصحيحة ، وهذه الشروط هي:

1– أن تكون القراءة صحيحة السّند، وتواتر نقلها.

2– أن تكون موافقة لأحد المصاحف العثمانية التي أرسلها عثمان بن عفان – رضي الله عنه– إلى الأقطار الإسلامية ؛ وذلك لأنّ هذه المصاحف لم يكتب فيها إلّا ما هو منقول نقلاً صحيحاً عن رسول الله –صلّى الله عليه وسلم– .

1– المرشد الوجيز، ص18.
2– البرهان في علوم القرآن 318/1.
3– منجد المقرئين ص49.
4– في علوم القراءات ص27.
5– ينظر النشر 9/1.

3- أن تكون القراءة موافقة لوجه من وجوه العربيّة ؛ فهي اللّغة التي نزل بها القرآن الكريم[1].

قال الإمام أبوشامة في ذلك: " كلّ قراءة ساعدها خط المُصحف، مع صحة النّقل فيها، ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة "[2].

وقال الإمام ابن الجزري: " كلّ قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة المقطوع بها"[3].

وقال الإمام القسطلّاني: "فكُل من صحّ سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف فهو من السّبعة المنصوصة"[4].

أسباب اختلاف القراءات:

1- القرآن الكريم صالح لكلّ زمانٍ ومكان، وأنزل للأمة كافة، وطبيعة هذه الأمة بقبائلها المتّعدّدة، ولهجاتها المختلفة، كانت سبباً مهماً يدفع برسول الله -صلّى الله عليه وسلم- إلى أن يسأل الله -عزّ وجلّ- أن ينزل القرآن على أكثر من حرف ، حتى وصل إلى سبعة أحرف ، ومن المعلوم أنّ القرآن الكريم نزل معظمهُ بلغة قريش، فلو فرضت هذه اللّغة على المسلمين كافة لأَدّى ذلك إلى إقامة الحواجز بين هذه القبائل، وبين قراءة القرآن الكريم، فقومٌ جرت عادتهم بالهمز، وقومٌ بالتّخفيف، وقومٌ بالفتح، وقومٌ بالإمالة، وكذلك الإعراب واختلافه في لغاتهم، والحركات واختلافها في لُغاتهم، وغير ذلك، فكان الاختلاف في القراءات للتّرخيص، ودَفع المشقّة عن الأمّة، ورفقٌ عظيمٌ بهم، والرّبط بينها وبين القرآن من النّاحية اللّغوية، فتشعر كل قبيلة بأنّ القرآن يخاطبها بلغتها[5].

1- ينظر سراج القارئ ص17، 18، والمدخل إلى علم القراءات ص50-51، وفي رحاب القرآن1/405-421.

2- المرشد الوجيز ص 133.

3- منجد المقرئيين ص 79.

4- لطائف الإشارات 1/121.

5- ينظر الإبانة عن معاني القراءات ص 80، 81، والنّشر 1/123، ومعجم القراءات1/33-36، والمدخل إلى علم القراءات ص 23-25.

2- إعجاز القرآن الكريم وبيانه، فالقرآن الكريم بالرّغم من تنوع أوجه أدَائه، ليسَ فيه تناقض ولا تضاد، فكلّه يصدق بعضه بعضاً، وتغاير القراءات وتنوعها دلالة واضحة على صدق ما جاء به رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– حيث إنّ الله –عزّ وجل– تحدّى سائر العباد بالقرآن الكريم، فلو نزل بلغة دون لغة، لقال الذين لم يجيء بلغتهم: لو جاء بلغتنا لجئنا بمثله، فكان من تمام إعجازه –عزّ وجل– أن ينزل القرآن على أكثر من حرف؛ ليعجز العرب كافة عن المعارضة، والمجيء بمثله[1].

قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾[2].

فوائد اختلاف القراءات:

1- التّيسير على العباد والتّسهيل، والرّفق بهم، فكان رسول الله –عليه الصلاة والسّلام– يعلّم الصّحابة قراءة القرآن، ويسمع منهم، يُقرهم على قراءتهم، بعد أن أذِنَ الله –عزّ وجلّ– له بذلك، وجعل له متسعاً في اللّغات؛ حتى يستطيع كلّ مسلمٍ أن يقرأ القرآن بالأحرف، والكلمات التّي سمعها من النّبي –صلّى الله عليه وسلّم– رحمة بهم، وتخفيفاً، وتوسعةً عليهم[3]، والدّليل على ذلك ما جاء في القرآن الكريم ، قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[4].

وما ورد في السنّة عن ابن عبّاس –رضي الله عنهما– قال: إن رسول الله –صلّى الله عليه وسلم– قال: " **أقْرَأني جبريل على حرفٍ فراجَعْتُهُ، فَلَمْ أزَلْ اسْتَزيدُه، ويَزِيدني حتى انتهى إلى سبعة أحْرُفٍ**"[5].

1- ينظر سراج القارئ ص 18، 19، والنّشر 32/1، والمدخل إلى علم القراءات ص 23-25 .
2- سورة الاسراء آية 88.
3- ينظر البرهان في علوم القرآن 326/1 ومعترك الإقران 127/1، واتحاف فضلاء البشر ص 6.
4- سورة القمر آية 17.
5- صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف 100/1.

2- اختلاف القراءات وتنوعها حجّة الفقهاء في استنباط الأحكام، ومحجتهم في الاهتداء إلى سواء الصّراط، حيث إنّ لاختلاف العلماء فيما بينهم في بعض الفروع الفقهيّة أسباب منها: تغاير القراءات في بعض الكلمات القرآنية، ولهذا تبنى الفقهاء نقض وضوء الملموس، وعدمه على اختلاف القراءات[1] في قوله تعالى: ﴿ لَمَسْتُمُ النِّسَاء ﴾[2]، وقرئ: (لامَسْتُمُ)[3].

3- إظهار شرف هذه الأمة من بين الأمم، وإعظام أجرها؛ من حيث جهدها المبذول في خدمة القرآن الكريم، بتتبع معاني قراءاته، وتوجيهها، وتعليلها، واستنباط الاحكام من دلالة كلّ لفظ، وتَلقِّيهم كتاب الله –عزّ وجلّ– هذا التّلقي، وإقبالهم عليه هذا الإقبال، واتقان تجويده، والبحث عن لفظه، والكشف عن صيغه، وصيانته من التّحريف، والتّغير[4].

4- إنّ اختلاف القراءات يقوم مقام تعدّد الآيات، وذلك ضرب من ضروب البلاغة، يبتدئ من جمال هذا الإيجاز، وينتهي إلى كمال الإعجاز؛ إذ كان اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية ما خفي ما كان في ذلك من إطالة[5]، ولهذا كان قوله تعالى: " وأَرْجُلَكُمْ "[6] منزَّلاً لغسل الرّجل، والمسح على الخفّ، واللفظ واحد، باختلاف إعرابه بالنّصب، والجرّ[7].

التعريف بالأصول والفرش:

- الأصول لغةً:

الأصول جمع (أصل) والأَصْلُ أسفل كلّ شيء، يقال أصلُ مُؤَصَّل، وأَصُل الشّيء أي صار ذا أصل أو ثبت[8].

1- ينظر البرهان في علوم القرآن 326/1، ولطائف الإشارات 356/1، والجامع لأحكام القرآن 369/6، 370.
2- سورة النّساء آية 43.
3- ينظر السّبعة ص 99.
4- ينظر النّشر 53/1، ومعترك الاقران 127/1.
5- ينظر النّشر 52/1، ومناهل العرفان 127/1.
6- سورة المائدة آية 6.
7- ينظر السّبعة في القراءات ص 97، والجامع لأحكام القرآن 342/7، 343.
8- ينظر لسان العرب، مادة (أ، ص، ل) 16/1.

- **الأصول اصطلاحاً:**

"هي القراءات المنضبطة تحت أصلٍ واحد"[1].

- **الفرش لغةً:**

الفرش (البسط) فَرَش الشّيء يَفْرُشُه فَرْشاً فانْفَرَشَ، و(افْتَرَشَه) بَسطه، ومَهَّدَ الشَّيء، و(فَرَّشَه) أَمْرًا أَوْسَعْه إيَّاهُ[2].

- **الفرش اصطلاحاً:**

هو " القراءات التي لا تندرج تحت أصلٍ واحدٍ يَجْمَعُهَا "[3].

القرّاء يُسَمُّونَ ما قَلَّ دَوْرَه وتكراره من حروف القراءات المُخْتلف فيها فرشًا؛ لانتشاره، فكأنّه انفرش؛ لأَنّها لمّا كانت مذكورة في أماكنها من السّور فهِي كالمفروشة، فهي ليس لها قاعدة، إنّما رُويت هكذا عن الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– ونُقلت عنه، وذلك نحو: ملك ومالك، والسّراط والصّراط، بخلاف الأصول؛ لأنّ الأصل الواحد منها ينطوي على الجّميع وينقاس عليه، نحو: أحكام الميم السّاكنة والنّون، فهي واحدة في كّل القرآن، وقد سُمِّي الفرش (فروعًا) أيضًا، مقابلةً بالأصول[4].

- **التعريف بالقرّاء السّبعة:**

اشتهر القرّاء السّبعة، وذاع صيتهم، وانتشر ذكرهم، ووثق جميع المسلمين فيهم، حيث عُرفوا بالصّدق، وجودة القراءة، والإتقان فانتشرت قراءاتهم في جميع الأقطار، يتلقاها جيلٌ بعد جيل بالقبول، وهؤلاء القراء هم:

1- منجد المقرئين ص52.
2- ينظر لسان العرب، مادة (ف، ر، ش) 217/8.
3- منجد المقرئين ص52.
4- ينظر سراج القارئ ص148، والبهجة المرضية ص44.

1) الإمام نافع المدني:

هو أبو رُوَيم نافع بن عبدالرّحمن بن أبي نُعيم اللّيثي، أصله من أصْبهان، وهو مولى جعونة بن شعر الليثي، كان أسود اللون، حالكاً فصيحاً، صبيح الوجه، فيه دعابة، عالماً بالقراءات ووجوهها، أقرأ النّاس نيفاً وسبعين سنة، ذكره الإمام الذهبي ضمن قرّاء الطّبقة الرّابعة، توفي سنة 169هـ[1].

قال فيه الإمام ابن الّجزري: " كان إمام النّاس في القراءة بالمدينة، انتهت إليه رياسة الإقراء بها، وأجمع النّاس عليه بعد التّابعين"[2].

*** رواة الإمام نافع:**

الراوي الأول: قالون

هو عيسى بنُ مينا بن وردان بن عيسى بن عبدالصّمد بن عمر، المدني، مولى بني زهرة، ويُكنى بأبي موسى، و(قالون) لقب له؛ لَقّبَهُ به شَيخَه؛ لجودة قراءته، و(قالون) بلغة الرّوم جيد، كان قالون قارئ المدينة المنّورة، ونَحَويَّها، وكان أصَمَّ لا يسمع، فإذا قرئ عليه القرآن سمعه، ذكره الإمام الذّهبي ضمن قرْاء الطّبقة الخامسة، توفي سنة 220هـ[3].

الراوي الثاني: ورش

هو عثمان بن سعيد المصْري، ويُكنى بأبي سعيد، و(ورش) لقبٌ له، ونافع هومن لقبه به؛ لشدَّة بياضه، ذكره الإمام الذهبي ضمن قرّاء الطّبقة الخامسة، توفي ورش سنة 197هـ[4].

قال الإمام ابن الجزري: " رحل ورش من مصر إلى المدينة المنّورة ليقرأ على نافع فقرأ عليه أربع ختمات في سنة 155هـ خمس وخمسين ومائة، ورجع إلى مصر فانتهت إليه رئاسة الإقراء بها، فلم ينازعه فيها منازع، مع براعته في العربّية، ومعرفته بالتجويد، وكان حسن الصّوت"[5].

1- ينظر معرفة القراء ص 107، وغاية النهاية 288/2، 289، وتهذيب التهذيب 207/4، 208.
2- النشر 112/1.
3- ينظر معرفة القراء ص155، وغاية النهاية 542/1، 543، ومعجم حفاظ القرآن 496/1.
4- ينظر معرفة القراء ص152، وغاية النّهاية 446/1، 447، ومعجم حفاظ القرآن 606/1.
5- النّشر 113/1.

2) الإمام ابن كثير المكي:

هو عبدالله بن كثير بن المطلب، وقيل عبدالله بن كثير بن عمر بن عبدالله بن زاذان بن فيروزان بن هُرْمز المكّي الدّاري؛ لأنّه كان عطارًا، نسبةً إلى دارين موضع بالبحرين يجلب منه الطّيب؛ ذكره الذّهبي ضمن قرّاء الطّبقة الثّالثة، توفي ابن كثير سنة 120هـ[1].

قال الإمام ابن الجزري: " كان ابن كثير إمام النّاس في القراءة بمكة المكرمة لم ينازعه فيها منازع "[2].

*** رواة الإمام ابن كثير:**

الرّاوي الأول: البزّي

هو أحمد بن محمّد بن عبدالله بن القاسم بن نافع بن أبي بزّة، فارسي الأصل، من همدان، من أهل مكّة، كان من أعلام القرّاء، وولي الشرطة بمكة، وكان لا يليها إلّا أهل العلم، ذكره الإمام الذّهبي ضمن قرّاء الطّبقة السّادسة، توفي سنة 243هـ، ويقال 250هـ[3].

قال الإمام ابن الجزري: " كان البّزي إماماً في القراءة، محققاً، ضابطاً، متقناً لها، ثقة فيها، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، وكان مؤذّن المسجد الحرام"[4].

الرّاوي الثاني: قُنبل

هو محمّد بن عبدالرّحمن بن محمّد بن خالد بن سعيد الْمكي الْمخزومي بالْولاء، ويكنى أبا عمرو، ويلقب بقُنبل نسبةً إلى قومه القنابلة، ذكرهُ الإمام الذّهبي ضمن قرّاء الطبقة السّابعة، توفي سنة 291هـ[5].

قال الإمام ابن الجزري: " كان قُنْبل إماماً في القراءة ، متقناً ، ضابطاً ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ورحل إليه النّاس من الأقطار "[6].

1- ينظر معرفة القراء ص86، والنّجوم الزّاهرة ص11، والأعلام 115/4.
2- النّشر 121/1.
3- ينظر معرفة القراء ص173، وغاية النّهاية 109/1، 110، والأعلام 204/1.
4- النّشر 121/1.
5- ينظر معرفة القراء ص230، وغاية النهاية 2 /146، 147، والأعلام 6 /190.
6- النّشر 121/1.

3) الإمام أبو عمرو:

هو زبّان بن العلاء بن عمّار بن العريان المازني، التّميمي، البصري، وقيل اسمه يحيى، وقيل اسمه كُنيتهُ، نشأ بالبصرة، وكان يُلقب بسيد الْقُراء، أعرف النّاس بالشّعر، وأيام العرب، وكان إمام البصرة في العربية ومقرئها، ذكره الإمام الذّهبي ضمن قرّاء الطّبقة الرّابعة، توفي أبوعمرو في سنة 154هـ[1].

قال الإمام ابن الجزري: " كان أبوعمرو بن العلاء أعلم النّاس بالقرآن ، والعربيّة مع الصّدق ، والثقة ، والأمانة ، والدّين"[2].

*** رواة الإمام أبي عمرو:**

الرّاوي الأول: الدُّوري

هو أبوعمرو حفص بن عمر بن عبدالعزيز بن صهبان بن عدي الدّوري، البغدادي، النّحوي، لُقب بالدّوري نسبة إلى الدُّور، وهي محلة معروفة بالجّانب الشّرقي من بغداد، ذكره الإمام الذّهبي ضمن قراء الطبقة السّادسة، توفي سنة 246هـ[3].

قال الإمام ابن الجزري: " كان الدُّوريّ إمام القراءة في عصره، وشيخ الإقراء في وقته، ثقة ثبتاً، ضابطاً، كبيراً وهو أوّل من جمع القراءات، ولقد روينا القراءات العشر عن طريقه"[4].

الرّاوي الثاني: السّوسي

هو صالح بن زياد بن عبدالله بن اسماعيل، بن الجارود السّوسي، وكنيته أبوشعيب، كان مقرئاً ضابطاً، محرراً، ثقة، جوّد القرآن الكريم على يدي يحيى اليزيدي، وأحكم عليه الحرف، ذكره الإمام الذّهبي ضمن قّراء الطّبقة السّادسة، توفي سنة 261هـ[5].

1- ينظر القرّاء ص100، ومعجم حفاظ القرآن 461/1، والنجوم الزاهرة ص13.

2- النّشر 134/1.

3- ينظر معرفة القّراء ص191، وتهذيب التهذيب 454/1، والنجوم الزاهرة ص14.

4- النّشر 134/1.

5- ينظر معرفة القراء ص193، وغاية النّهاية 302/1، ومعجم حفاظ القرآن 296/1، 297.

قال الإمام ابن الجزري: " كان مقرئاً، ضابطاً، محرراً، ثقة "[1].

4) الإمام ابن عامر:

هو عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة الشّامي اليَحصبيّ، ويكنى أبا عمرو، وقيل: أبا موسى، وقيل: أبا عمران، كان إمام أهل الشّام في القراءة، وقاضيهم، ذكره الإمام الذّهبي ضمن قّراء الطّبقة الثّالثة، وهو من التّابعين، توفي سنة 118هـ[2].

قال الإمام ابن الجزري: " كان ابن عامر إماماً كبيراً، وتابعياً جليلاً، وعالماً شهيراً، أَمَّ المسلمين بالْجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبدالعزيز –رضي الله عنه– فَكان يأتمُّ به وهو أمير المؤمنين، وجمع له بين الإمامة، والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق، فَأجمع النّاس على قراءته، وعلى تلقيها بالْقبول، وهم الصَّدْر الأَّول الّذين هم أفاضل المسلمين"[3].

*** رواة الإمام ابن عامر:**

الرّاوي الأول: هشام

هو هشام بن عمّار بن نصير بن ميسرة السّلمي الظفريّ، القاضي، الدّمشقي، ويكنى أبا عمرو، وأبا الوليد، كان فصيحاً، بليغاً، من القراء المشهورين، ذكره الإمام الذّهبي ضمن قّراء الطّبقة السّادسة، توفي سنة 245هـ[4].

قال الإمام ابن الجزري: " كان هشام عالم أهل دمشق، وخطيبهم، ومقرئهم، ومحدّثهم، ومفتيهم، مع الثّقة، والضّبط والعدالة"[5].

1- النّشر 134/1.
2- ينظر معرفة القراء ص82، وغاية النّهاية 380/1، 381، والأعلام 95/4.
3- النّشر 144/1.
4- ينظر معرفة القراء ص195، وغاية النّهاية 308/2-310، وتهذيب التهذيب 276/4.
5- النّشر 144/1.

الرّاوي الثاني: ابن ذكوان

هو عبدالله بن أحمد بن بشير، ويقال بشر بن ذكوان، الْقرشي الْفهري، الدّمشقي، يكنى أبا عمرو، عالم بالقراءات، ولم يكن في المشرق والمغرب في زمانه أعلم بالقراءة منه، ذكره الإمام الذّهبي ضمن قّراء الطّبقة السّادسة، توفي ابن ذكوان سنة 242هـ[1].

قال الإمام ابن الجزري: " كان ابن ذكوان شيخ الإقراء بالشّام، وإمام الجامع الأموي، إليه انتهت مشيخة الإقراء بعد أيوب بن تميم"[2].

5) الإمام عاصم:

هو أبوبكر عاصم بن بَهْدَلَة بن أبي النّجُود الأسدي بالولاء، ويُكنى أبابكر، كان إماماً لأهل الكوفة، وقارِئها، وكان إماماً في القرآن، وكان ثقة في القراءات، جمع بين الفصاحة، والإتقان، والتّحرير، والتّجويد، ذا صوتٍ حسن، وكان صدوقاً في الحديث، لغويّاً، نحويّاً، ذكره الإمام الذّهبي ضمن قراء الطّبقة الثّالثة، وهو من التّابعين، توفي سنة 127هـ[3].

قال الإمام ابن الجزري: " كان عاصم هو الإمام الّذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبدالرّحمن السلمي"[4].

*** رواة عاصم:**

الرّاوي الأول: شعبة

هو أبوبكر شعبة بن عيّاش بن سالم، الحناط، الأسدي النّهشلي، الكوفي، ذكره الإمام الذّهبي ضمن قرّاء الطّبقة الرّابعة، توفي شعبة سنة 193هـ[5].

1- ينظر معرفة القّراء ص 198، وتهذيب التهذيب 329/2، والنجوم الزاهرة ص16.
2- النّشر 145/1.
3- ينظر معرفة القراء ص88، وغاية النّهاية 315/1-317، ومعجم حفاظ القرآن ص330.
4- النّشر 155/1.
5- ينظر معرفة القراء ص134، وغاية النّهاية 295/1، 296، والنجوم الزّاهرة ص18.

قال الإمام ابن الجزري: " كان إماماً، علماً كبيراً، عالماً عاملاً، حجَّة من كبار أئمة السُّنَّة، ولما حضرته الوفاة بكت أُخْتُه، فقال لها: ما يُبكيك ؟ أنظري إلى تلك الزّاوية، فقد ختمت فيها ثمانيَ عشرة ألف ختمة"[1].

الرّاوي الثاني: حفص

هو أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة، الأسدي، الغاضري، البزّار، الكوفي، تردّد بين بغداد ومكة، وهو يقرئ النّاس القرآن الكريم، ذكره الإمام الذّهبي ضمن قرّاء الطّبقة الرّابعة، توفي سنة 180هـ[2].

قال الإمام ابن الجزري: " كان حفص أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم، وكان ربيب عاصم (ابن زوجته)"[3].

6) الإمام حمزة:

هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، التّيمي، الزَّيات، الْكوفي، ويكنى أبا عمارة، من موالي التيم، كان عالماً بالقراءات، وانعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول، كان يجلب الزّيت من الكوفة إلى حلوان، لذا عُرف بالزّيات، ذكره الإمام الذّهبي ضمن قرّاء الطّبقة الرّابعة، توفي سنة 156هـ[4].

قال الإمام ابن الجزري: " كان حمزة إمام النّاس في القراءة بالكوفة بعد عاصم، والأعمش، وكان ثقة، رَضِيًّا، قيّماً بكتاب الله، مجوّداً، عَارِفاً بالفرائض، والعربّية، حافظاً للحديث، وَرِعاً، عابداً، خاشعاً، لم يكن له نظير"[5].

1- النّشر 156/1.
2- ينظر معرفة القراء ص140، وغاية النّهاية 229/1، 230، ومعجم حفاظ القرآن ص210، 211.
3- النّشر 156/1.
4- ينظر معرفة القراء ص111، وتهذيب التّهذيب 488/1، والأعلام 277/2.
5- النّشر 166/1.

*** رواة الإمام حمزة:**

الرَّاوي الأول: خلف

هو خلف بن هشام بن ثعلب البزّاز، الأسدي، البغدادي، ويُكنى أبا مُحمد، كان خلف عابداً، عالماً، ثقة، من المبكرين في حفظ كتاب الله –عزّ وجلّ–، فقد حفظه وهو في العاشرة من العمر، وانقطع لطلب العلم وهو في الثّالثة عشر من العمر، ذكره الإمام الذّهبي ضمن قراء الطّبقة السّادسة، وتوفي سنة 229هـ[1].

الرَّاوي الثاني: خلاد

هو أبو عيسى خلّاد بن خالد الشّيباني، مولاهم الصّيرفي، الكوفي، من كبار القرّاء، ذكره الإمام الذّهبي ضمن قرّاء الطّبقة السّادسة، توفي سنة 220هـ[2].

قال الإمام ابن الجزري: "كان خالد إماماً في القراءة، ثِقةُ، عارفاً، محققاً، أستاذاً، ضابطاً، متقناً"[3].

7) الإمام الكسائي:

هو علي بن حمزة بن بَهْمَن بن فيروز الأسدي، الكوفي، ويكنى أبا الحسن، فارسي الأصل، وقيل له الكسائي، لأنّه أحرم في كساء، انتهت إليه الرّئاسة في القراءة، واللّغة، والنّحو، ذكره الإمام الذّهبي ضمن قرّاء الطّبقة الرّابعة، توفي سنة 189هـ[4].

قال الإمام ابن الجزري: "كان الكسائي إمام النّاس في القراءة في زمانه ، وأعلمهم بالقراءة"[5].

1- ينظر معرفة القرّاء ص 208، والنجوم الزاهرة ص21، والأعلام 311/2، 312.

2- ينظر معرفة القراء ص210، والنّجوم الزاهرة ص22، والأعلام 309/2.

3- النّشر 166/1.

4- ينظر معرفة القراء ص120، والبُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص208، والنّجوم الزاهرة ص 23.

5- النّشر 172/1.

*** رواة الإمام الكسائي:**

الرّاوي الأول: أبو الحارث

هو اللّيث بن خالد البغدادي، يكنى أبا الحارث، كان محققاً للقراءة، وكان ثقةً، معروفاً، حاذقاً، ذكره الإمام الذّهبي ضمن قرّاء الطّبقة السّادسة، توفي سنة 240هـ[1].

قال الإمام ابن الجزري: " كان أبو الحارث ثقةً، قيِّما بالقراءة ، ضابطاً لها"[2].

الرّاوي الثاني: الدّوريّ

هو أبو عمرو حفص بن عمر بن عبدالعزيز بن صهبان الدّوري، البغدادي، أحد رواة الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري، وقد تقدّم الحديث عنه.

1- ينظر معرفة القرّاء ص 211، ومعجم حفاظ القرآن 504/1، والنّجوم الزّاهرة ص24.

2- النّشر 172/1.

الفصل الأول

الاختلافات النّحوية في الأسماء.

المبحث الأول: الاختلاف بين الجرّ والرّفع.

المبحث الثاني: الاختلاف بين الجرّ والنّصب.

المبحث الثالث: الاختلاف بين النّصب والرّفع.

المبحث الأول: اختلاف القراءة بين الجر والرّفع في الأسماء

أ- بين الجّر على الإضافة، والرّفع على العطف أو البدل:

قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [سورة البقرة الآية 184].

موضع الاختلاف قوله: ﴿فدية طعام﴾.

المعنى اللغوي:

1- فِدْيَة: الأصل (فدى) يدلُّ على معنيين متباينين، أحدهما يدلُّ على الطّعام، وهو الفَدَاء، وهو المَعْنِي في هذا الموضع، وهو جماعة الطّعام من الشَّعِير والتَّمر ونحو ذلك[1].

2- طعام: يدلُّ معناه على تَذَوّقُ الشّيء، فالطّعام هو المأكول، والإطعام يقع على كلِّ ما يُطْعَم حتى الماء، تقول: أطعمَ النّخيل: إذا أدركت ثمرها، وقوسٌ مُطْعِمة، إذا كانت تُطعِم صاحبها الصّيد[2].

القراءات:

قرئ (فِدْيَةُ طعَامِ) برفع التّاء، وخفض الميم، وهي قراءة نافع، وابن عامر براوية ابن ذكوان[3].

وقرئ (فِديَةٌ طعامُ) بالتنّوين، ورفع الميم، وهي قراءة البقيّة[4].

توجيه القراءات:

قرئ برفع (فدية) وجرّ (طعام)؛ لأنّه جعل (فدية) مرفوعةً بالابتداء، ومضافة إلى الطّعام، من باب إضافة الشّيء إلى جنسه، كقولك: خاتم فضة، وقميص كتّان، أي خاتمٌ من فضّة، وقميصٌ من كتان؛ لأنّ الفدية تكون طعاماً وغَيره[5]، فقد يضاف المسمى إلى اسمه في مثل قولهم: (لقيته

1- ينظر لسان العرب، مادة (ف، د، ى) 7/20-9.
2- ينظر المصدر نفسه، مادة (ط، ع، م) 256/15-261.
3- ينظر التّيسير ص 237.
4- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصفحة.
5- ينظر الحجة لأبي علي 273/2، 274، والكشف 282/1، والموضح ص 203.

ذات مرّة وذات ليلة ومررت به ذات يوم وداره ذات اليمن وذات الشّمال) من باب المبالغة في البيان، وفي ذلك دليلٌ على أنّ الاسم غير المسمى؛ لأنّه لو كان هو ذاته لم يجز إضافته إليه[1]، فإذا كان الأول بعض الثّاني وصحّ الإخبار به عنه جازْت إضافته إليه، كـ(توب خَزّ) فالتّوب بعض الخز، ويصحّ أن يطلق على كل اسم الخزّ[2]، ومنهم من أجاز أن تكون الإضافة هاهنا من باب إضافة الموصوف إلى صفته؛ لأنّ الفدية لها ذاتٌ وصِفَتُها أنّها طعام[3]، وَقَد رأى أبو حيان[4] ضعف ذلك وعدم جودته؛ لأنّه إمَّا أن يُراد بالطَّعام المصدر بمعنى الإطعام، كالعطاء بمعنى الإعطاء، وإمّا أن يُراد به المفعول، وعلى كِلا التَّقديرين فلا يوصف به؛ لأنّ المصدر إنّما يُوصف به عند المبالغة، كقولهم: رجلٌ عدلٌ، وليست هي مُرادة هاهنا، والّذي بمعنى المفعول ليس جارياً على الفعل ولا ينقاس، فلا تقول: ضِراب بمعنى مَضْروب، ولا قتال بمعنى مقتول، ولأنّها ليْست جارية على الفعل، أي لم تعملْ عَمله، فلا تقول: مررت برجلٍ طعامٍ خبزهُ، وإن كان ليس بصفة، فكيف يُقال: أُضيفَ الموصوف إلى صفته؟ وتبعه في ذلك السّمين الحلبي[5]، وكلاهما ذهبا مذهب من منع إضافة الموصوف إلى صفته وإضافة الصّفة إلى موصوفها من النّحاة، وتأويل ما يوهم ذلك نحو: (صلاة الأولى)، و(مسجد الجامع) إلى تقدير الحذف، أي: (صلاة السّاعة الأولى)، و(مسجد الوقت الجامع)؛ لأنّ الصّفة والموصوف شيء واحد لعين واحدة، فقولك: (زيد العاقل) يعني العاقل هو زيد، وزيد هو العاقل، فإذا سئلت عن كلّ واحد منهما لجاز أن تفسّر به الآخر، فتقول في جواب من العاقل؟: زيد، وفي جواب من زيد؟: العاقل[6].

وقرئ بتنوين تاء (فدية) ورفع (طعام)؛ لأنّه جعل فدية مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: فعليه فدية، و(طعام) بدلاً من (فدية) أو عطف بيان بيّن المُراد بالفدية[7]، على مذهب من أجاز

1- ينظر شرح المفصّل 12/3.
2- ينظر شرح الأشموني 304/2، وهمع الهوامع 412/2.
3- نسب هذا القول لصاحب المنتخب، ولم أقف عليه في كتبه التي اطلعت عليها، ينظر: البحر المحيط 44/2، والدّر المصون274/2.
4- ينظر البحر المحيط 44/2.
5- ينظر الدّر المصون 474/2.
6- ينظر شرح المفصّل 10/3.
7- ينظر الكشف 282/1، 283، وشرح الهداية 111/1، والتفسير البسيط 566/3.

تنكير عطف البيان والاسم المتبوع، شريطة إفادة الأول (عطف البيان) الأخير (الاسم المتبوع) تبينًا؛ لكونه أخصّ[1].

والوجه الآخر: أن يكون (طعام) خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: هي طعام[2].

وقد رأى مكي[3] أنّ الأجود رفع الميم على البدل وتنوين التّاء؛ لأن المعنى عليه، فقد بيّن الله عز وجل به من أي نوع هي الفدية، أبالطّعام أم بغيره، فهو بدل شيءٍ من شيء، وهو هو، وعليه أكثر القرّاء.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

ونحو هذا التوجيه قوله تعالى: ﴿كَفَّارَةٌ طَعَامُ﴾ [سورة المائدة الآية 95].

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول بين الجرّ على الإضافة والرّفع على العطف أو البدل.

ب– بين الجرّ على الإضافة، والرّفع على الصّفة أو البدل:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْتُلُواْ الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاء مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [سورة المائدة الآية 95].

موضع الاختلاف قوله: ﴿فجزاء مثل﴾.

المعنى اللغوي:

1– فجزاء: الأصل (جزى) يدلّ معناه على قيام الشّيء مَقَام غيره، ومكافأته إياه، تقول: جزيتُ فلاناً أجزِيه جزاءً، وجازيتُه مجازاةً، وجزى فلانٌ عن فلانٍ هذا الأمر: أي قضاه عنه، والجِزية: ما يؤخذ من أهل الذّمة[4].

1– ينظر شرح الأشموني 413/2، وهمع الهوامع 132/3.
2– ينظر التّبيان في إعراب القرآن 49/2، والفريد في إعراب القرآن 451/1.
3– الكشف 283/1.
4– ينظر لسان العرب، مادة (ج، ز، ى) 155/18–160.

2- مِثْلُ: الأصل (مثل) يدلُّ على مناظرة الشّيء للشّيء، تقول: هذا مثْل هذا: أي نظيره، والمثلات: العقوبات التّي تَزجُر عن مثل ما وقعت لأجله، ومُفردها: مَثُلَةُ[1].

القراءات:

قرئ (فجزاءٌ) بالتّنوين و "مِثْلُ" برفع اللّام، وهي قراءة عاصم، وحمزة، والكسائي[2].

وقرئ (فجزاءُ) دون تنوين و "مِثْلِ" بجرّ اللّام، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بالتّنوين ورفع اللّام لثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون (فجزاء) مبتدأً لخبر محذوف تقديره: فعليه جزاء[4]، أو يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتّقدير: فاللّازم جزاء[5]، أو فالواجبُ جزاءٌ[6]، ويكون (مثل) على هذا إمّا صفة للجزاء، أي: فعليه أو فلازم أو فواجب جزاءٌ موصوفٌ بكونه مثل ما قتله، أي مماثلة[7] وإمّا أن يكون (مثل) بدلاً من الجزاء[8].

والوجه الثّاني: أن يكون (فجزاء) مبتدأً، ويكون (مثل) خبراً له، أي: فجزاء ذلك الفعل مثلُ ما قتل، ذكر ذلك الزّجاج[9]، ويؤيد هذا الوجه ويقويه قراءة عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- : (فجزاؤه مثلُ)[10]، وقد رأى السّمين[11] أنّ الأحسنُ في هذا الوجه أن يكون ضمير المحذوف عائداً على المقتول لا أنْ يكون التّقدير: فجزاءُ ذلك الفعل.

1- ينظر لسان العرب، مادة (م، ث، ل) 14/131-138.
2- ينظر التّيسير ص 271.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الحجة لأبي علي 3/224، 225، والكشف 1/418، والموضح ص 285.
5- ينظر الحجة لأبي علي 3/254، والتفسير البسيط 7/519.
6- ينظر التفسير البسيط 7/519، والدّر المصون 4/420.
7- ينظر الحجة لأبي علي 3/255، وشرح الهداية 1/269، والفريد في إعراب القرآن 2/439.
8- ينظر التّبيان 7/134، والدّر المصون 4/418-420.
9- ينظر معاني القرآن للزّجاج 2/207.
10- ينظر البحر المحيط 4/22، والدّر المصون 4/418.
11- ينظر الدّر المصون 4/418.

الوجه الثّالث: أن يكون (جزاء) فاعل لفعل محذوف تقديره: فيجب عليه جزاء، أو فيلزمه جزاء[1]، ويكون (مثل) مرفوعاً على أحد الوجهين اللذين ذُكِرَا في الوجه الأول، أي أن يكون (صفة) أو (بدلاً)[2].

والرّأي الغالب في هذه القراءة هو أنّ (المثل) بمعنى: مماثل، وهو معنى اللفظ، فإنّه في قوة اسم الفاعل[3]، إلاّ أنّ منهم من ذَكَرَ جواز كون "مثل" بمعنى غير مماثل[4]، حيث ذكر مكي[5] أنّ (مثل) في هذه القراءة بمعنى مماثل، والتّقدير: فجزاءٌ مماثلٌ لِما قَتَل، أي في القيمة أو في الخِلقة على اختلاف رأي العلماء، وإذا قُدّرْت (مثل) على لفظه لأصبح المعنى: فعليه جزاءٌ مثلُ المقتول من الصّيد، وإنّما يجب عليه جزاء المقتول بعينه لا جزاء مثلُه؛ لأنّه إذا وَدَى[6] جزاءً مثلَ المقتول أصبح إنّما وَدَىَ جزاء ما لم يُقْتَل؛ لأنّ مثل المقتول لم يَقْتُلْه، فصحّ أن يكون المعنى: فعليه جزاءٌ مماثِلٌ للمقتول، ولذا بَعُدَت القراءة بالإضافة عند البقيّة[7].

وقد ضعّف السّمين[8] ذلك وجعله من باب التّوهم؛ لأنّ (مثل) بمعنى مُماثل أبداً، فتقدير مثلاً على لفظه ليس بشيء كما أنّه جعل قول مكي: " لأصبح المعنى.... إلى آخره"، إشكالًا لا يُتصَوَّر أن يأتي في هذه القراءة على الإطلاق، وإنّما ذُكر في قراءة الإضافة، فكأنّه نقل هذا الإشكال من قراءة الإضافة إلى قراءة التّنوين.

1- ينظر الدر المصون 420/4.
2- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
3- ينظر المصدر نفسه 418/4.
4- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
5- ينظر الكشف 218/1.
6- تقول: وديت القتيل أديه دية، أي أعطيتُ ديته، ينظر الصّحاح مادة (و، د، ى) ص 645.
7- ينظر الكشف 218/1.
8- ينظر الدّر المصون 218/4، 219.

وقرئ برفع (فجزاء) دون تنوين، وجرّ لام (مثل)؛ لأنّه جعل جزاء مرفوعاً على الابتداء، بحذف التّنوين لإضافته لقوله: (مثل)[1]، ومن الأئمة من استبعد هذا بحجّة أنّ المعنى يصبح: فعليه جزاء مثل ما قتل الّذي لم يقتله، فقد رأى أبو علي[2] أنّه لا يجوز إضافة الجزاء إلى المثل؛ لأنّ عليه جزاء المقتول، لا جزاء مثله، فإنّه لا جزاء على القاتل لمَّا لم يقتله. ورأى مكي[3] أيضًا بعد الإضافة في المعنى؛ لأنّ قاتل الصّيد ليس عليه جزاء ما قتل، إنّما عليه جزاء المقتول بعينه، لا جزاء مثله؛ لأَنّ مثل المقتول من الصّيد لم يقتله.

وكلّ من استبعد هذا الوجه قد رأى وجهين آخرين في هذه القراءة أحدهما: أن يكون (مثل) هاهنا في حكم الزّيادة، فتكون الإضافة في المعنى كغير الإضافة؛ لأنّ المعنى: فعليه جزاء ما قتل[4]، فقد يطلق لفظ (مثل) ويكون المراد به ما أضيف إليه، كقولك لمن تخاطبه: (مثلك لا يتكلّم بهذا ومثلك لا يفعل القبيح)، فكذلك ها هنا فالّذي يلزم القاتل جزاء المقتول لا جزاء مثله[5]، ويقوي كون المثل هاهنا زيادة والمعنى: فعليه جزاء المقتول، قوله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾[6] أي كمن هو في الظلمات، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ﴾[7] أي بما آمنتم به، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[8] فالمراد بالمثل هاهنا الشيء بعينه[9].

1- ينظر الحجة لابن خالويه ص 134، والحجة لابن زنجلة ص 235، وشرح الهداية 269/1.
2- ينظر الحجة لأبي علي 255/3.
3- ينظر الكشف 418/1.
4- ينظر التفسير البسيط 519/7، 520، والفريد في إعراب القرآن 493/2، والدّر المصون 419/4.
5- ينظر شرح المفصّل 103/2.
6- سورة الأنعام الآية 122.
7- سورة البقرة الآية 137.
8- سورة الشورى الآية 11.
9- ينظر الحجة لأبي علي 256/3، 257، والكشف 418/1، والتّبيان في إعراب القرآن 134/7.

وقد رأى مكيّ[1] أنّه على هذا التّقدير يصحّ معنى الإضافة.

والوجه الآخر: أن يكون الجزاء مصدراً مؤولاً بمعنى القضاء مضافاً لمفعوله تخفيفاً، وأصل الكلام: فعليه أنْ يُجْزَي المقتولُ من الصّيد مثلَه من النّعم، حُذِف المفعول الأول لدلالة الكلام عليه، وأُضيف المصدر إلى المفعول الثّاني، كقولك: زّيدٌ فقيرٌ، ويعجبني إعطاؤك الدرهمَ، أي إعطاؤك إياه[2].

وعند مكيّ[3] أنّ القراءتين قويتان، إلاّ أنّ الأجود قراءة التّنوين؛ لأنّها لا إشكال فيها، ولأنها على الأصل.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول بين الجرّ على الإضافة والرّفع على الصّفة أو البدل.

1- ينظر الكشف 418/1.

2- ينظر الحجة لأبي علي 257/3، والكشّاف 494/2، 495، والفريد في إعراب القرآن 493/2.

3- ينظر الكشف 418/1.

المبحث الثاني: اختلاف القراءة بين الجرّ والنّصب في الأسماء

أ- بين الجرّ على الإضافة والنّصب على المفعوليّة:

قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [سورة المائدة الآية 60].

موضع الاختلاف قوله: ﴿عَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾.

المعنى اللغوي:

1- عبد: أصلٌ يدلّ على معنيين متباينين أحدهما: يدلُّ على الطّاعة واللين والذُّلّ، وهو المعْنيّ، بهذا الموضوع، تقول: عَبَدَ يَعْبُد عِبادةً، وتعبَّد تَعبُّداً، وتقول: أعْبَدَ فلانٌ فلاناً: أي جعله عبداً، وخدماً له، ومؤنث الْعَبْدُ: عَبْدَةٌ[1].

2- الطّاغوت: الأصل (طغى) يدلُّ على مُجَاوَزة الحدِّ، والعصيان، ومن ذلك الطّغيان والطّغوان، والطّاغوت: الشّيطان والكاهن، وكلّ رأس في الضلال، والجمع: طواغيت[2].

القراءات:

قرئ (عَبُدَ) بضم الباء و "الطّاغُوتِ" بجرِّ التّاء، وهي قراءة حمزة[3].

وقرئ (عَبَدَ) بفتح الباء و "الطّاغُوتَ" بنصب التّاء، وهي قراءة البقيّة[4].

وقرئ "عَبُدَ بضم الباء؛ لأنه جعلهُ صفة على وزن (فَعُلَ)، استعمل استعمال الأسماء، إلّا أن استعماله استعمال الأسماء لا يزيل عنه كونه صفة، كـ (الأبرق) [5]، و(الأبطح)[6]، حيث

1- ينظر لسان العرب مادة (ع، ب، د) 4/259-268.
2- ينظر المصدر نفسه مادة (ط، غ، ى) 19/231-233.
3- ينظر التّيسير، ص 270.
4- ينظر المصدر نفسه، ص 271.
5- الأبرق: غِلَظٌ فيه حجارةٌ ورملٌ وطين مختلطة، ينظر الصّحاح مادة (ب، ر، ق) ص 360.
6- الأبطح: مَسِيلٌ واسعٌ فيه دِقاقُ الحصى، ينظر الصحاح مادة (ب، ط، ح) ص 78.

استعملا استعمال الأسماء، وجمعا جمعها، إلّا أنّ ذلك لم يُزل عنهما حكم الصّفة، ودليل ذلك ترك صرفهم، كترك صرف (أحمر)، وإذا لم يخرج (العبد) عن كونه صفة فلا يمتنع أن يُبنى بناء الصّفات على (فَعُل) كـ (نَدُس) و (يَقُظ) والغرض من هذا البناء المبالغة، فكأنّ المعنى: أنّه قد ذهب في عبادة الطّاغوت والتّذَلُل لهُ كُلَّ مَذْهب[1]، ولفظ (عَبُدَ) هاهنا واحدٌ أُريد به الجمع، فهو ليس لفظ جمع؛ لأنّه ليس في أبنية الجمع شيءٌ على (فَعُل) ويُؤيد ذلك أنّ في الأسماء المفردة المضافة إلى المعارف ما لفظها لفظ الإفراد، وأُريد بها الجمع[2]، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ﴾[3]، أي جعل منهم القردة والخنازير، وجعل منهم عبّاد الطّاغوت[4]، ونصب "عَبُدَ" بـ "جعل" عطفاً على "القردة والخنازير"، وجرّ "الطّاغوت" بالإضافة[5]، وهناك وجه آخر في نصب "عَبُدَ" وهو: أن يكون النّصب على تقدير فعل مضمر تقديره: أعنى، على الذّم، أي: أعني عَبُدَ الطّاغوتِ[6].

وقد رأى الزّجّاج[7] أنّ وجه قراءة (عَبُدَ) أنّ الاسم يُبنى على (فَعُل) كقولك: (رجلٌ حذُر)، إذا بالغ في الحذر، والمعنى: أنّه بَلَغَ الغاية في طَاعَة الشّيطان، وكأنّ هذا اللفظ مفرد يدُلُّ على الجمع، كقولك للقوم: (عَبُد العصا)، وأنت تُريد عبيد العصا.

واتبعه في ذلك ابن الأنباري[8] حيث رأى أنّ "عَبُدَ" كـ "عَبْد"، نحو قولهم للحَذِر: حَذُرٌ، ضُمّت العين للمبالغة.

وعلى ذلك أيضاً الزّمخشري[9] حيث رأى أنّ المعنى الغُلو في العبوديّة، كقولهم: (رجل فطن) للبليغ في الفطنة.

1- ينظر الحجة لأبي علي 236/3، 237، والحجة لابن زنجلة ص 231، والموضح ص 282.
2- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
3- سورة النحل الآية 18.
4- ينظر الحجة لأبي علي 236/3-237، والكشف 414/1، والموضح ص282.
5- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
6- ينظر معاني القرآن للزّجاج 189/2، والحجة لابن زنجلة ص 231.
7- ينظر معاني القرآن للزّجاج 188/2.
8- ينظر الزّاهر في معاني كلمات النّاس 479/1.
9- ينظر الكشّاف 262/2.

فكلّ ما ذُكِر آنفاً يَصبُّ في نفس المَصَب، ويُؤيد بعضه بعضا، إلّا أنّ من الأئمة من أنكر هذه القراءة؛ بحجة أنّ ذلك لا يكون إلّا في الضّرورة الشِّعرية، فقد رأى الفرّاء[1] أنّه إنْ كان "عَبُدَ" لغةً نحو: (حَذُر) و (عَجُل) جائز ذلك، وهو وجه، وإلّا فلا تجوز في القراءة، بل يجوز ذلك في ضرورة الشّعر، وأنشد قول أوس بن حجر [الكامل]:

أبني لُبَيْنَي إنّ أُمّكُـــمُ ... أمةٌ، وإنّ أباكُمُ عَبُـــدُ[2]

بضّم باء "عَبُدُ"[3].

وقد رأى الزّجّاج[4] أنّ حجّة من ردّ قراءة من قرأ بضمّ الباء، أنّ "عَبُدَ" على وزن "فَعُلَ" وهذا ليس من أبنية الجمع؛ لأنّهم جعلوه بمعنى خدم الطّاغوت.

حيث ذكر أبو عبيد الهروى[5] أنّ العَبُد بمعنى الأعبد، أي خدم الطّاغوت، وهذا لم يصحّ عن أحدٍ من فصحاء العرب، فلا يُقال في العَبْد: عَبُد، بل هو عَبْد وأَعْبُد بالألف.

وذكر نُصير الرّازي[6] أنّ هذا وَهْمٌ مِمّن قرأ به، بل إنّه حث من قرأ بذلك على أن يسأل عنه العلماء حتى يَقفَ على أنّه غير جائز.

وعقبّ السّمين[7] على ذلك أنّه إذا تواتر الشّيء قرآناً فلا التفات إلى مُنْكِره؛ لأنّه خَفِيَ عنه ما وَضَح لغيره، وذكر أنّه قد سُئِلَ عن ذلك العلماء ووجدوه صَحيحاً في المعنى.

1- ينظر معاني القرآن للفرّاء 315/1.

2- ينظر ديوان أوس بن حجر ص 20، وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء 315/1، والكّشاف 262/2، والدّر المصون 328/4.

3- ينظر معاني القرآن للفرّاء 315/1.

4- ينظر معاني القرآن للزّجاج 187/2، 188.

5- ينظر البحر المحيط 530/3، والدّر المصون 329/4.

6- ينظر المصدران أنفسهما، وكذا الصّفحة.

7- ينظر الدّر المصون 329/4.

وقرئ بفتح باء "عَبَدَ"؛ لأنّه جعل "عَبَدَ" فعلاً ماضياً وعطفه على قوله: "غَضَب" و "لَعَنهُ" و "جَعَلَ" ونصب تاء "الطّاغوت" على المفعولية[1]، وعامل النّصب هو قوله: "عَبَد" على تقدير حذف اسم الموصول، وبقاء الصّلة، أي: وجعل منهم عَبَدَ الطّاغوت، وتوحيد الضمير في القراءتين في قوله: "لعنه الله وغضب عليه .... وعَبَدَ" حملاً على قوله: "مَنْ" في اللفظ دون المعنى؛ لأنّ "مَنْ" واحدٌ في اللفظ، وجمع في المعنى[2]، وقد رأى مكي[3] أنّ ذلك أبينُ في المعنى؛ لأنّ التّقدير: من لعنه الله، ومن غَضب عليه، ومن جعل منهم القردة والخنازير، ومن عبد الطّاغوت، فهو أبين في المطابقة والمجانسة وأوضح و حمل آخر الكلام على نحو أوله أولى.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

ونحو توجيه قراءة "الطّاغوت" توجيه قراءة "الليل" من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ الأنعام96، وتوجيه قراءة "درجات" من قوله تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ﴾ [سورةالأنعام الآية 83].

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة بين الجرّ على الإضافة والنّصب على المفعوليّة.

ب– بين الجرّ عطفاً على مجرورٍ قبله، والنّصب عطفاً على منصوبٍ قبله:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ﴾ [سورة المائدة الآية 57].

موضع الاختلاف قوله: ﴿الْكُفَّارَ﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (كفر) يدلُّ معناه على التّغطية والسِّتر، ومنه الكُفْر نقيض الإيمان، سُمّي بذلك لأنّه تغْطيةٌ للحق، والجمع: كُفار وكِفار وكفرة، وكُفران النّعيم: جُحُودها وسَترُها، ورجلٌ كافر: أي جاحدٌ لأنْعُمِ الله ساتراً له، فهو مُغَطًّى على قلبه[4].

1– ينظر الكشف 414/1، وشرح الهداية 267/1، والتفسير البسيط 446/7.
2– ينظر الحجة لأبي علي 238/3، والحجّة لابن زنجلة ص 231، 232، والتفسير البسيط 446/7.
3– ينظر الكشف 415/1.
4– ينظر لسان العرب مادة (ك، ف، ر)، ص 459–466.

القراءات:

قرئ (الكفَّارِ) بجرّ الرّاء، وهي قراءة أبي عمرو، والكسائي[1].

وقرئ (الكفَّارَ) بنصب الرّاء، وهي قراءة البقية[2].

توجيه القراءات:

قرئ بجرّ الرّاء؛ لأنّه جعله معطوفاً على أقرب العاملين، وهو قوله: "من الذين أُتوا الكتاب فيكم" أي بالعطف على صلة الموصول، والتّقدير: ومن الكفار[3]، وهذا ما يُسمى في علم النّحو بالجرّ على الجوار، كقولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) بجرِّ (خَرِب) وحقّه الرّفع؛ لأنّه صفة للجُحْرِ لا للضَبّ، ولكنّ الجرّ هاهنا لمجاورته المجرور[4]، والعطف على المكِني المجرور لا يسوغ إلّا بإعادة حرف الجرّ، كقولك: (اللّه لأقومنّ) وأنت تريد: باللّه، حذف حرف الجرّ لوضوح المعنى[5]، وذكر ابن يعيش[6]، أنّه لمّا كثر في الفعل الحذف وشاركه الحرف في كونه عاملًا جاز فيه ما جاز في الفعل، والمعنى هاهنا أنّ الله –عزّ وجلّ– نهى أنْ يتخذ المؤمنون اليهود والمشركين أولياء، وأعلمهم أنّ الفريقين قد اتخذوا دين المؤمنين هزؤاً ولعباً، فكلاهما نهى الله –عزّ وجلّ– عن اتخاذهم أولياء أي (أهل الكتاب والكفّار) وكلاهما اتخذوا دين الله هزؤاً[7]، وأهل الكتاب هم اليهود والنّصارى، والكفّار هم المشركون عبدة الأوثان، وإن كانت صفة الكفر تجمعهم جميعاً، والدّليل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾[8] إلّا أنّه غَلَبَ على عبدة الأوثان الكفّار، وغلب على اليهود والنّصارى أهل الكتاب، لذا وقع الفصل بينهم[9].

1- ينظر التّيسير، ص 270.
2- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
3- ينظر الحجّة لأبي علي 234/3، 235، والكشف 413/1، وشرح الهداية 267/1.
4- ينظر ارتشاف الضّرب 1912/4، 1913، وهمع الهوامع 441/2.
5- ينظر شرح المفصّل 53/8.
6- ينظر المصدر نفسه 27/3.
7- ينظر الحجّة لأبي علي 234/3، 235، والكشف 413/1، وشرح الهداية 267/1.
8- سورة الحشر الآية 11.
9- ينظر التفسير البسيط 439/7، والجامع لأحكام القرآن 58/8، والدّر المصون 316/4.

وممّا يقوي دُخول الكفّار في صفة الاستهزاء مع أهل الكتاب[1]وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوُاْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُوٓاْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ﴾[2]، قوله تعالى: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ * الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾[3]، وهذا دليلٌ على أنّ المشركين واليهود والنّصارى جميعهم وصفوا بالهزء هاهنا.

ويؤيد قراءة الجرّ قوله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ﴾[4] فلم يقل: ولا المشركون، عطفاً على العامل الرّافع، إنّما جرّ وقال: ولا المشركين، عطفاً على أهل الكتاب[5].

ويؤيد قراءة الجرّ أيضاً قراءة أُبي بن كعب، حيث قرأ: (ومن الكفار) بالإتيان بـ (من) وهي هاهنا لبيان الجنس، نقل عنه ذلك الكسائي[6].

وقد رأى أبو علي[7] حُسْن الجرّ عطفاً على الصّلة؛ لأنّ المشرك والمنافق والكتابي الّذي لم يُسلِم قد كان منهم جميعاً الهزء، لِذا ساغ أن يكون الكّفار تفسيراً للموصول موضحاً له.

وهناك تخريجٌ آخر لقراءة الجرّ: أن يكون التّقدير: من الكفار، والجار والمجرور في محل نصب عطفًا على منصوب قبله، والّذي سوّغ ذلك أنّ حرف الجرّ (من) من الحروف الّتي وضعت لإيصال الفعل أو شبهه أو معناه إلى الاسم وتعديه إليه، ذكره الرّضي[8].

1- ينظر الكشف 413/1، والتفسير البسيط 438/7، 439، والدّر المصون 316/4، 317.
2- سورة البقرة الآية 14.
3- سورة الحجر الآية 95، 96.
4- سورة البقرة الآية 105.
5- ينظر الحجة لأبي علي 235/3، والتفسير البسيط 439/7-440، والدّر المصون 316/4.
6- ينظر الحجة لابن خالويه ص132، والجامع لأحكام القرآن 58/8، والبحر المحيط 526/3، والدّر المصون316/4.
7- ينظر الحجة لأبي علي 234/3، 235.
8- ينظر شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب 1134/2.

وقرئ بنصب الرَّاء؛ لأنّه جعله معطوفاً على قوله: "الّذين" في قوله: (لا تتخذوا الّذين اتخذوا) والتّقدير: لا تتخذوا الكفّار أولياء، فالْمَنْهي على اتخاذهم أولياء في هذه القراءة هم (الكفّار واليهود) والموصوف بالهزء هم (اليهود) لا غير[1]، ويؤيد ذلك[2] قوله تعالى: ﴿لاَّ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء﴾[3].

وذكر مكي[4] أنّ قراءة النّصب جيدة؛ لاتفاق الجماعة، والأجود القراءة بالجرّ لقوته في الإعراب، وفي التّفسير، وفي المعنى، ولقربه من المعطوف عليه.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

ونحو توجيه قراءة و"الكفّار" توجيه قراءة و"الأرحام" من قوله تعالى: ﴿الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ [سورة النّساء الآية 1]، وتوجيه قراءة "وأرجُلَكم" من قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾ [سورة المائدة الآية 6].

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول بين الجرّ عطفًا على مجرور قبله والنّصب عطفًا على منصوب قبله.

1- ينظر الحجة لابن زنجلة ص 230، 231، وشرح الهداية 267/1، والموضح ص282.

2- ينظر التفسير البسيط 440/7، والموضح ص 282، والدّر المصون 316/4.

3- سورة آل عمران الآية 28.

4- ينظر الكشف 414/1.

ج- بين النّصب على النّداء، والجرّ على الصفة تبعاً للموصوف أو على البدل أو عطف البيان:

قال تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [سورة الأنعام الآية 23].

موضع الاختلاف قوله: ﴿ رَبِّنَا ﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (ربّ) يدلُّ على معانٍ متباينة، أحدهما: إصلاح الشّيء والقيام عليه، ومن ذلك الرَّب: أي الله -عزّ وجلّ- وهو المَعْنِيّ هاهنا، سمي بذلك لأنّه المُصلح لأحوال خَلقه، والقائم عليها[1].

القراءات:

قرئ (رَبَّ) بنصب الباء، وهي قراءة حمزة والكسائي[2].

وقرئ (رَبِّ) بجرّ الباء، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بنصب الباء لثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون منادى منصوباً وحذفت (يا) النّداء، والتّقدير: يا ربَّنا، وهو مضاف، وفُصل بالمنادى بين القسم وهو قوله: "والله" والمقسم عليه، وهو قوله: "ماكنّا مشركين"، والتّقدير: والله يا ربّنا ما كنّا مشركين[4]، وقد ذكر أبو علي[5] أنّ الفصل بالنّداء كثيرٌ في الكلام، وذلك لكثرة النّداء فيه مُسْتشهدًا بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ﴾[6]، أي: آتيتهم أموالاً ليضِلّوا فلا يؤمنوا، ففصل بين الفعل ومفعوله بالمنادى[7].

1- ينظر لسان العرب مادة (ر، ب، ب) 384/1-394.
2- ينظر التيسير، ص 274.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص244، والكشف 427/1، والفريد في إعراب القرآن 565/2.
5- ينظر الحجّة لأبي علي 291/3، 292.
6- سورة يونس الآية 88.
7- ينظر الحجّة لأبي علي 291/3، والتفسير البسيط 58/8.

الوجه الثّاني: أن يكون منصوباً على المدح، حيث جوَّز ابن عطية[1] تقدير المدح في "ربّنا" منصوباً.

والوجه الثالث: أن يكون منصوباً بفعل مضمر تقديره: أَعْنِي، حيث ذكر أبو البقاء[2] جواز أن يكون النّصب على تقدير إضمار "أعني" وهو معترض أيضاً بين القسم والمقسوم عليه، وقد سَبَقه إلى هذا التّقدير الزّجاج[3].

وأُخْتِيرَت هذه القراءة لما فيها من معنى الخضوع، فقد رأى مكي[4] حُسْن النّصب هاهنا؛ لأنّ فيه معنى الخضوع والتّضرُّع والاستكانة يوم لا ينفع ذلك.

وقرئ بجرّ الباء لوجهين، أحدهما: أن يكون صفة لقوله: "الله"، فجرّ النّعت إتباعاً للمنعوت المجرور، كقولك: مررت بزيدٍ صاحبنا، ومحمد أخينا، وجرَّ المنعوت لكونه مقسماً به[5].

والوجه الآخر: أن يكون الجرّ لكونه بدلاً من لفظ الجلالة "الله"[6]، أو عطف بيان له[7].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الأسماء بين النّصب على النّداء والجرّ على الصّفة أو البدل أو العطف (عطف البيان).

1- ينظر المحرر الوجيز 278/2.
2- ينظر التّبيان في إعراب القرآن 141/7.
3- ينظر معاني القرآن للزّجاج 236/2.
4- ينظر الكشف 427/1.
5- ينظر الحجّة لأبي علي 291/3، وشرح الهداية 471/2، والموضح ص 292.
6- ينظر الكشف 427/1، والفريد في إعراب القرآن 471/2، والدّر المصون 575/4.
7- ينظر البحر المحيط 100/4، والدّر المصون 575/4.

المبحث الثالث: اختلاف القراءة بين النّصب والرّفع في الأسماء

أ- النّصب على الخبريّة للفعل النّاسخ والرّفع على الاسميّة.

قال تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [سورة البقرة الآية 177].

موضع الاختلاف قوله: ﴿البرّ﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (برّ) ذي فروع متباينةٍ في المَعْنى، والمعْنِي هاهنا البرّ نقيض العقوق، تقول: بَرِرْتُ والدي، وفلان يبرّ خالقه يتبرّره: أي يُطيعُه، وفلان يَبَرُّ ذا قرابته، إذا صَدَق في محبتهم، وجمع البرّ: أبرار، وجمع البار: برَرَة[1].

القراءات:

قرئ (الْبِرَّ) بالنّصب، وهي قراءة عاصم برواية حفص وحمزة[2].

وقرئ (الْبِرُّ) بالرَّفع، وهي قراءة البقية[3].

توجيه القراءات:

قرئ بنصب الرّاء؛ لأنه جعل "البرّ" خبراً ليس مُقدّم، والمصدر المؤول من قوله: "أن تُوَلُّوا" في موضع رفع اسم ليس[4]، ويقوي ذلك أنّ "أنْ" المصدرية والفعل أقوى في التّعريف من "البرّ"؛ لأنّ المصدر لا يتنكّر بينما "البرّ" يتنكّر، وأنْ المصدرية والفعل في حكم المضمر في كونها لا توصف، كما لا يوصف المضمر، والقياس أنّه إذا اجتمع مضمر ومظهر مع ليس وأخواتها

1- ينظر لسان العرب، مادة (ب، ر، ر) 5/115-120.

2- ينظر التّيسير، ص 236.

3- ينظر المصدر نفسه وكذا الصّفحة.

4- ينظر الحجة لابن خالويه ص 92، والحجة لأبي علي 2/270، 271، والحجة لابن زنجلة ص 123، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1/130.

فالمضمر هو الاسم؛ لأنّه أكثر تعريفاً[1]، وأَنْ وصِلَتُها هاهنا في تقدير الإضافة إلى المضمر؛ لأّن المعنى: "توليتكم"، والمضاف إلى المضمر أكثر تعريفاً ممّا فيه الألف واللّام، والأكثر تعريفاً أولى بأن يكون اسماً لـ "كان وأخواتها"؛ لأنّه هو المخبر عنه، والإخبار لا يكون إلّا عن الأعرف دون الأنكر[2]، و "البرّ" هاهنا يدلّ على الجنس لا على شخصٍ بعينه، لذا تعريفه ضعيف، فهو كالنّكرة، والتّقدير على هذه القراءة: ليس البرَّ توليتكُم وجهَكم قِبَل المشرق والمغرب[3]، ونُسب مَنع تقديم خبر "ليس" على اسمها إلى ابن دَرَسْتَوَيْهِ، لكونها مشابهة لـ "ما" الحجازيّة، في أنّها يمتنع تقديم خبرها على اسمها، ولأنّها حرف[4].

وضعّف أبو حيان[5] ذلك؛ مُحْتجاً بهذه القراءة المتواترة، وبقول السَّمَوْأل [الطّويل]:

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النّاسَ عَنّا وعنهم .... وليس سواءً عالِمٌ وجَهُـــــولُ[6]

وقول عروة بن الورد [الوافر]:

أَليس عظيماً أنْ تُلِمَّ مُلِمَّـــــــةٌ .... وليس علينا في الخطوب مُعَوَّلُ[7]

فقد جاء خبر ليس في كلا البَيْتين مُقدماً على اسمها[8].

وقرئ برفع (البّر)؛ لأنّه جعله اسم ليس، لأنّ ليس واسمها مشبّهة بالفعل والفاعل وخبرها مشبه بالمفعول، ورتبة الفاعل أن يلي فعله أولى من أن يلي المفعول، فأن يكون الكلام على رتبته

1- ينظر الكشف 280/1، 281، والتفسير البسيط 514/3، والموضح ص 200، 201، وهمع الهوامع 376/1، 377.

2- ينظر همع الهوامع 377/1، 378.

3- ينظر الكشف 280/1، 281، والدّر المصون 244/2، 245.

4- ينظر الدّر المصون 245/2، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 130/1، والنّحو الوافي 594/1، 595.

5- ينظر البحر المحيط 4/2.

6- ينظر ديوان السَّمَوْأل ص 75، وخزانة الأدب 331/10، وهو من شواهد: شرح ابن عقيل على الألفية 273/1، والمقاصد النّحويّة 439/1.

7- ينظر ديوان عروة بن الورد ص 97، وهو من شواهد: الإعراب المحيط 365/1، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 309/6.

8- ينظر البحر المحيط 4/2، وشرح ابن عقيل على الألفية 273/1، وشرح الأشموني 112/1.

التّي جاءت به التّلاوة أولى من أن يحدث فيه ما يحتاج معه إلى تقديم وتأخير، فلو نصب (البّر) للزم أن يكون الكلام على غير رتبته، كقولك: ضرب غلامَه زيدٌ، والأصل: ضرب زيدٌ غلامه[1]، ويقوي هذه القراءة زيادة الباء مع أنْ المصدرية في مصحف أبيّ بن كعب، وعبد اللهّ بن مسعود –رضي الله عنه–: (ليس البرّ بأن تولّوا)[2] ، وتُزاد الباء كثيراً في الخبر المنفي بـ (ليس)، فإن كان الخبر مثبتًا لم يجز دخول الباء عليه نحو قولك: ليس زيدٌ إلا جالسًا[3]، وهذا يتعين معه رفع البّر لا غير[4]، ويؤيد ذلك[5] قوله تعالى: ﴿ **أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ** ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ **أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انتِقَامٍ**﴾[7]، برفع لفظ الجلالة.

وحسّنَ أبو علي[8] كلتيهما؛ لأنّ كلّ واحد من الاسمين معرفة، فإذا اجتمعا في كونهما معرفة تكافآ في كون أحدهما اسماً والآخر خبراً، كما تتكافأ النّكرتان، واتّبعه في ذلك مكي[9] حيث رأى حُسن القراءتين، من باب تعريف كلا الاسمين، واختار قراءة الرّفع؛ لأنّ عليها الجماعة، ولرتبة الكلام، وممّا تقدّم في توجيه كلتا القراءتين يظهر أنّ كلتيهما فصيحتان، فقد قرئ بهما جميعاً.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول بين النّصب على الخبريّة للفعل النّاسخ والرّفع على الاسميّة.

ب– الرّفع على الابتداء والنّصب على الاسميّة لـ (لا) النّافية للجنس العاملة عمل (إنّ) النّاسخة:

قال تعالى: ﴿**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ**﴾ [سورة البقرة الآية 197].

1– ينظر الكشف 281/1، والتفسير البسيط 13/3، والموضح ص 201.
2– ينظر الحجة لابن زنجلة ص 123، والكشف 281/1، والدّر المصون 245/2.
3– ينظر شرح المفصل 138/8، وارتشاف الضّرب 1215/3، والتّذييل والتّكميل 307/4.
4– ينظر الدّر المصون 245/2، وشرح ابن عقيل على الألفية 308/1، 309، وحروف الجرّ الزّائدة لمليحة القحطاني ص9.
5– ينظر شرح المفصل 138/8، والتّذييل والتّكميل 307/4، وشرح ابن عقيل على الألفيّة 309/1.
6– سورة الزّمر الآية 36.
7– سورة الزّمر الآية 37.
8– ينظر الحجة لأبي علي 270/2.
9– ينظر الكشف 281/1.

موضع الاختلاف قوله: ﴿رفث..... فسوق﴾.

المعنى اللغوي:

1- رفث: الأصل (رَفَثَ)، يدل معناه على كلّ كلامٍ يُستَحى من إظهاره، وأَصله الرَّفثُ أي النّكاح، وغيره ممّا يكون بين المرء وزوجه، والرَّفْثُ أيضاً الفُحْشُ من الكلام والقول[1].

2- فسوق: الأصل (فسق)، يدل معناه على الخُرُوج عن الطّاعة والعصيان، والتّرك لأمر الله- عز وجل- تقول: فسق الرّجل عن أمر ربّه، أي خرج عنه، وفسقت الرّطبة، أي خرجت عن قشرها[2].

القراءات:

قرئ (رفثٌ ..... فُسُوقٌ) بالرّفع والتّنوين فيهما، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو[3].

وقرئ (رفثَ ..... فُسُوقَ) بالنّصب ودون تنوين، وهي قراءة البقية[4].

توجيه القراءات:

قرئ بالرّفع والتّنوين لوجهين، أحدهما: أنّ "لا" لا عمل لها، وما بعدها مرفوع بالابتداء[5]، والّذي سوّغ الابتداء بالنّكرة تقدّم النّفي عليهما[6]، وحُذف خبر المبتدأ الأول والثّاني لدلالة خبر الثّالث عليهما، وهو قوله: (في الحجّ)[7]، وقد يكون قوله: (في الحجّ) خبراً للمبتدأ الأول، والخبر الثّاني والثّالث محذوف، لدلالة الأول عليهما[8]، وقد يكون قوله: (في الحجّ) خبراً للثّلاثة[9].

1- ينظر لسان العرب، مادة (ر، ف، ث)، 459/2.
2- ينظر المصدر السابق، مادة (ف، س، ق)، 182/12، 183.
3- ينظر التّيسير ص 238.
4- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
5- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 128، والتفسير البسيط 39/4، والدّر المصون 323/2.
6- ينظر شرح المفصّل 86/1، والتّذييل والتّكميل 322/3، والتّذكرة في تسويغ الابتداء بالنّكرة للعنّابي. لنَصّار بن حميد الدّين ص 10.
7- ينظر البحر المحيط 96/2، والدّر المصون 323/2.
8- ينظر المصدران أنفسهما، وكذا الصّفحة.
9- ينظر التفسير البسيط 390/4، والدّر المصون 323/2.

ومنهم من منع كون قوله: "في الحجّ" خبراً للمبتدأ الثّاني، وحذف الأول والثّالث؛ لدلالة خبر المبتدأ الثّاني عليهما، ويكون قد حذف خبر الأول والثّالث؛ لقبح هذا التّركيب، ولتأْدِيتِهِ إلى الفصل[1].

والوجه الآخر: أن تكون "لا" بمعنى "ليس" عاملة عملها، وهذا على مذهب الحجازين، فهم يجيزون عمل (لا) عمل (ليس) بخمسة شروط، أحدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين، ومنهم من أجاز عملها في المعرفة، والثّاني: ألّا يتقدّم خبرها على اسمها، والثّالث: ألّا ينتقض النّفي بـ(إلّا)، والرّابع: ألّا تكون لنفي الجنس، والخامس: ألّا يتقدّم معمول خبرها عليها إلّا إن كان ظرفًا أو مجرورًا[2]، فيكون قوله: "رفث" على هذا التقدير اسمها وما بعده معطوفًا عليه، ويكون الخبر محذوفًا دلّ عليه ما بعده وهو قوله: "في الحجّ" والتّقدير: فليس فيه رفثٌ ولا فيه فسوق[3].

ولا يكون قوله: (في الحجّ) الظّاهر خبراً عن الثّلاثة؛ لأنّ خبر (ليس) منصوب، وخبر (جدال) مرفوع؛ لأنّ قوله: (ولا جدال) اسم واحد، في موضع رفع بالابتداء، ولا يعمل عاملان في اسم واحد[4].

وجزم بهذا الوجه ابن عطية[5]، ويقويه قول سعد بن مالك البكري [الرّجز]:

مَنْ صَدَّ عن نيرانهـــــــــا ... فأنا ابنُ قيسٍ لا بـــــــراحُ[6]

وقول الشّاعر [الطويل]:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ... ولا وَزَرُ مِمَّا قَضَى اللهُ واقيــاً[7]

وقول الشّاعر [البسيط]:

أنْكَرْتُها بعد أعوامٍ مَضيْنَ لهـــا ... لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيراناً[8]

1- ينظر البحر المحيط 96/2.
2- ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 143/1-148، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 312/1،313.
3- ينظر الكشف 286/1، والتفسير البسيط 39/4، والفريد في إعراب القرآن 472/1.
4- ينظر الحجة لأبي علي 290/2، والكشف 286/1، والفريد في إعراب القرآن 472/1.
5- ينظر المحرر الوجيز 272/1.
6- البيت من شواهد: الكتاب، 58/1، وشرح المفصل 108/1، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب 340/1-823.
7- البيت لم أقف على قائله، وهو من شواهد: شرح قطر الندى ص 144، وحاشية الصبّان 397/1، والكواكب الدّرية227/1.
8- البيت لم أقف على قائله، وهو من شواهد: المحلى (وُجُوه النّصب) ص 69، وشرح شذور الذّهب 379/1، والكواكب الدّريّة 228/1.

فـ (لا) في كلّ ذلك جاءت بمعنى (ليس)[1].

ومنهم من ذهب إلى ضعف هذا الوجه، فَقَد رأى أبو حيّان[2] أنّ القول بأنّ (لا) هاهنا بمعنى (ليس) بعيد؛ لأنّ إعمال (لا) عمل ليس قليل جداً، لم يجئ منه في لسان العرب إلّا ما كان لابدّ له، وما اسْتُدِل به منه الشِّعر يحتمل التّأويل، وذكر أنّه ليس بكثير بحيث تُبْنَى عليه القواعد، فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله –عزّ وجلّ– الّذي هو أفصح الكلام، ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح.

ولم يختلف القرّاء في نصب الجدال مع رفع الأولين؛ لمفارقته إياهما المعنى وذلك أنّ معنى الأوّلين: لا ترفُثوا ولا تفسُقوا، فالرفث والفسوق متفقات في المعنى، وهو النّهي، والجدال مخالف لهما في المعنى، فمعنى (لا جدال في الحجّ) أنّ الحجّ في ذي الحجّة، رداً على من جادل فيه المشركين، وزعم أنّه في غير ذي الحجّة على ما كانت تفعله الجاهلية قبل الإسلام[3]، ويقوي هذا الوجه[4] قول الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم–:

" **مَنْ حَجّ فلم يَرْفث ولم يفسق خرج كهيئة يوم وَلَدَتْهُ أُمُّه** "[5]، فلم يذكر الجدال، وهذا دليل على أنّ المنهي عنه هو الرّفث والفسوق دون الجدال[6].

وقرئ بالفتح دون تنوين؛ لأنّه جعل (لا) للتّبرئة، أي نافية للجنس، دالة على عموم النّفي؛ لأنّ المقصود في الآية الكريمة نفي جميع الرّفث والفسوق، وعليه فالفتح أولى؛ لتَضمنه لعموم الرّفث وعموم الفسوق، أي كلّه[7]؛ لأنّ الله –عزّ وجلّ– لم يُرَخص في ضربٍ من الرفث ولا ضربٍ من الفسوق، كما لم يُرخّص في ضربٍ من الجدال[8]، فجاء الكلام على نظامٍ واحدٍ ونسقٍ واحدٍ[9]

1– ينظر شرح المفصّل 108/1، 109، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب 340/1–823، والدّر المصون 324/2، وشرح شذور الذّهب 379/1، والكواكب الدّريّة 227/1، 228.
2– ينظر البحر المحيط 96/2، 97، والتّذييل والتّكميل 281/4، 282.
3– ينظر التفسير البسيط 41/4، والموضح ص 206، والفريد في إعراب القرآن 471/1، 472.
4– ينظر الكشّاف 407/1، والفريد في إعراب القرآن 471/1، 472.
5– صحيح البخاري، كتاب الحجّ، باب فضل الحجّ المبرور، 141/1.
6– ينظر الكشّاف 407/1، والفريد في إعراب القرآن 471/1، 472.
7– ينظر الحجّة لابن خالويه ص94، والحجة لابن زنجلة ص129، وشرح الهداية 195/1.
8– ينظر الحجّة لأبي علي 291/2، والكشف 286/1، والتفسير البسيط 40/4.
9– ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.

والاختلاف هاهنا في الاسم الواقع بعد "لا" هل هو مبني على رأي البصريين، أم هو معرب على رأي الكوفيين؟[1]، خلافٌ مشهور.

فإن كان الاسم بعدها مبنياً فإنّ (لا) والاسم بعدها في موضع رفع بالابتداء، والخبر قوله: (في الحجّ)[2]، وقد يكون الاسم مبنيًّا في موضع نصب بـ (لا) والخبر محذوف؛ لأنّ (لا) أُجريت مجرى (أنّ) النّاصبة للاسم، الرّافعة للخبر، والّذي جمع بينهما دخولهما على الجملة الاسمية[3]، وقد يكون الاسم في موضع نصب وما بعدها خبر لـ (لا) على مذهب الأخفش، وهو قوله: (في الحجّ)[4].

وترك التّنوين؛ لأنّ (لا) النّافية للجنس مع ما عملت فيه بمنزلة الاسم الواحد، نحو: خمسة عشر؛ لأنّها لا تشبه جميع ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما جرى مجراه؛ لأنّها لا تعمل إلّا في النّكرات، فلمّا خالفت أخواتها في كون أنّ الاسم بعدها ليس شيئًا بعينه، وفي كون أنّها عاملة فيما بعدها، خُولِفَ بلفظها كَمَا خُولِفَ بـ (خمسة عشر)، إذِ الأصل (خمسةٌ وعشرةٌ) حُذِفت الواو، وبُنِيت إحدى الكلمتين مع الأخرى، وصارتا اسمًا واحدًا[5].

ونَحو مجيء الحرف مع الاسم اسماً واحداً قولك: علمتُ أنّ زيداً منطلقاً، أي علمتُ انطلاق زيد، فـ (أنّ) والاسم الذي عملت فيه بمنزلة الاسم الواحد[6].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول بين الرّفع على الابتداء والنّصب على الاسميّة لـ (لا) النّافية العاملة عمل (إنّ).

1- ينظر الكتاب 275/2، والبحر المحيط 97/2، والدّر المصون 325/2.
2- ينظر الدّر المصون 325/2، ولا النّافية للجنس في القرآن الكريم لإلهام عبد الكريم يعقوب ص 10، 11.
3- ينظر المصدران أنفسهما.
4- ينظر الدّر المصون، 325/2، وشرح ابن عقيل على الألفية 397/1، ولا النّافية للجنس في القرآن الكريم للإلهام عبد الكريم يعقوب ص 10، 11.
5- ينظر الكتاب 274/2، 275.
6- ينظر المقتضب 358/4-366، 367.

ج- النّصب على الاستثناء والرّفع على البدل أو العطف:

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [سورة النّساء الآية 66].

موضع الاختلاف قوله: ﴿قليل﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (قلل)، يدلّ على معنيين متباينين، أحدهما يدلُّ على خِلاف الكثرة ونزارةُ الشّيء وهو المَعنِيّ هاهنا، قلّ الشّيء يَقِلُّ فهو قليل، وأَقلَّ الشَّيء، أي جعله قليلاً، وقومٌ قليلون، أي قليلي العدد[1].

القراءات:

قرئ (قليلاً) بالنّصب، والوقف على الألف، وهي قراءة ابن عامر[2]، وقرئ (قليلٌ) بالرّفع، دون الوقف على الألف، وهي قراءة البقية[3].

توجيه القراءات:

قرئ بنصب اللّام لوجهين، أحدهما: أنّه أجرى النّفي مجرى المثبت في الاستثناء، وذلك لتمام الكلام قبل المستثنى، فقولك: (ما جاءني القوم)، (وما جاءني أحدٌ) تام المعنى، وإذا شئت فيهما بعد تمام الكلام الاستثناء[4].

والوجه الآخر: أن يكون صفة لمصدر محذوف، والتّقدير: "إلّا فعلاً قليلاً" ذكر ذلك الزّمخشري[5].

وضعَّف أبو حيّان[6] ذلك؛ لأنّ الظّاهر أنّ "منهم" صفة لـ "قليلاً" وإذا حُمِل القليلُ على غير الأشخاص فلا فائدة حينئذٍ في ذِكْرِ "منهم".

1- ينظر مقاييس اللغة 3/5-4، ولسان العرب مادة (ق، ل، ل) 81/14-85.
2- ينظر التّيسير ص 264.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الكشّاف 392/1، والموضح ص 268، والفريد في إعراب القرآن 293/2، وهمع الهوامع 190/2-192.
5- ينظر الكشّاف 104/2.
6- ينظر البحر المحيط 298/3.

وقرئ برفع اللّام لوجهين، أحدهما: أن يكون بدلاً من ضمير الجماعة الواو، في قوله: (فعلوه) أي أنّه بدل بعض من كلّ؛ لأنّه على نية تكرار العامل[1]، وهذا ما ذهب إليه البصريون[2]، ومن النّحاة من ذهب إلى أنّ البدل يختّص بِمَا يكون ما بعد (إلّا) مستثنى مما يكون فيه المستثنى منه مفردًا، ورُدَّ ذلك بقوله تعالى: ﴿ **وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلَّا أَنفُسُهُمْ** ﴾[3]، فشهداء جمع، وليس بمفرد[4]، واختار ذلك السّمين حيث قال: "هو المختار على النّصب؛ لأنّ الكلام غير موجب"[5]. والوجه الآخر: أن يكون معطوفاً على ذلك الضّمير المرفوع، وتكون (إلّا) أداة عطف[6]؛ لأنّه مخالفٌ للأول، والمخالفة تكون في العطف بـ (بل) و(لا) و(لكن) ولا تكون في البدل، ونُسب هذا القول للكوفيين[7].

وذكر ابن يعيش[8] أنّ الرّفع في نحو هذا على البدل هو الوجه والنّصب جائزٌ سائغ على الأصل في الاستثناء، وكان البدل هو الوجه؛ لأنّ البدل والنّصب في الاستثناء اخراج واحد في المعنى، وفي البدل فائدة مشاكلة ما بعد (إلّا) لما قبلها، وساغ أن يكون ما بعد (إلّا) بدلًا ممّا قبلها، وإنْ كان ما قبلها منفي وما بعدها مثبت؛ لأنّه بدل منه في عمل العامل فيه، فالرّافع لـ (أحد) في قولك: (ما جَاءني أحد إلّا زيدٌ) هو (جاءني)، والرّافع لـ (زيد) هو (جاءني) أيضًا، ومن شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل في الأول.

ومن الأئمة من اختار قراءة الرّفع ومنهم من اختار قراءة النّصب، حيث رأى أبو علي[9] أنّ الأقيس والأكثر في الاستعمال في نحو ذلك الرّفع، وقوته من جهة القياس أنّ معنى قولك: (ما

1- ينظر الحجّة لأبي علي 168/3، والموضح ص 268، وارتشاف الضّرب 1508/3.
2- ينظر الكتاب 311/2، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 302/1، وشرح الأشموني 288/1، وهمع الهوامع188/2.
3- سورة النّور الآية 6.
4- ينظر الكتاب 312/2، وارتشاف الضّرب 1508/3.
5- الدّر المصون 22/4.
6- ينظر البحر المحيط 297/3، 298، والدّر المصون 22/4.
7- ينظر وارتشاف الضّرب 1507/3، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 302/1، وشرح الأشموني 228/1، وهمع الهوامع 188/2.
8- ينظر شرح المفصّل 82/2.
9- ينظر الحجّة لأبي علي 168/3.

أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ) وقولك: (ما أتاني إلّا زيدٌ) واحدٌ، وقد اتفقوا على الرّفع في: (ما أتاني إلّا زيدٌ) و(ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ) بمنزلته ومعناه، وعليه قَوِي الرَّفع.

واختار مكي[1] الرّفع أيضاً؛ لأنّ أكثر المصاحف قد جاءت دون ألفٍ في (قليل)، ولأنّه هو الأصل في الإعراب، وعليه جماعة القرّاء.

بينما اختار الواحدي[2] النّصب؛ لاختلاف جنسي المستثنى منه والمستثنى، وذلك أنّ في الآية الكريمة قبيلان مكتوب عليهم، وهم المنافقون ومستثنى وهم الأنصار، فصارا كأنهما جنسان مختلفان.

وقد عُلِمَ أنّ المستثنى بـ (إلّا) وفقًا لما جاء في كتب النّحو إنْ وقع بعد تمام الكلام المثبت سواء كان من جنس ما قبله أي (متصلاً) كقولك: قام القوم إلّا زيداً، أو ليس من جنس ما قبله، أي (منفصلاً) نحو قولك: قام القومُ إلّا حماراً، فإنّ حكمه النّصب، وإنْ وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بمثبت وهو المشتمل على النّفي والنّهي والاستفهام، وكان من جنس ما قبله، جاز فيه النّصب على الأصل في الاستثناء، وجاز فيه الاتباع لما قبله في الإعراب، والمشهور أنّه بدل من متبوعه يحل محله، كقولك: ما قام أحدٌ إلّا زَيدٌ وإلّا زيداً، وإن كان ليس من جنس ما قبله أي منقطعاً" كقولك: ما قام القوم إلّا حماراً، تَعيّن النّصب على مذهب الحجازيين وأجاز بنو تميم الإتباع[3].

ومن خلال ما ذُكر آنفاً يظهر أنّ النّصب والرّفع في الاستثناء التّام المنفي سائغٌ فصيح، لا سيما وقد جاءت القراءات المتواترة الفصيحة بهما، نقلاً عن الرَّسول – صلّى الله عليه وسلّم.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول بين النّصب على الاستثناء والرّفع على البدل أو العطف.

1- ينظر الكشف 392/1.

2- ينظر التفسير البسيط 567/6.

3- ينظر ارتشاف الضّرب 1541/3، وشرح ابن عقيل على الألفيّة 209/2-215، وهمع الهوامع 188/2، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 242/1، 243، وأسلوب الاستثناء في القرآن الكريم لمحمد علي محمد جبران، ص52-56.

د- النّصب على الاستثناء والرّفع على الصّفة أو البدل أو الاستثناء:

قال تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾

[سورة النّساء الآية 95].

موضع الاختلاف قوله: ﴿غير﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (غير) يدلُّ على معنيين متباينين، أحدهما يدل على اختلاف شيئين، وهو المَعْنِيّ في هذا الموضع، تقول: هذا الشّيء غيرُ ذاك، أي سواه وخِلافه، والجمع: أغيار، وهي كلمة يوصف ويستثنى بها، فإن وصفت بها أتبعتها إعراب ما قبلها، وإن استثنيت بها أعربتها إعراب الاسم الواقع بعد (إلّا) ذلك أن أصل (غير) أنها صفة، والاستثناء عارض، وقد تجيء غير بمعنى(لا) فتنصب على الحال[1].

القراءات:

قرئ (غَيرَ) بالنّصب، وهي قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي[2].

وقرئ (غَيرُ) بالرّفع وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بنصب الرّاء لوجهين، أحدهما: أن يكون استثناءً من القاعدين، والمعنى: لا يستوي القاعدون إلّا أولي الضّرر[4]، فقد ذكر ابن يعيش[5] أنّ الأصل في (غير) أن تكون صفة، ثم دخلت على (إلّا) في الاستثناء؛ للمضارعة بينهما فاستثنى بها كالاستثناء بـ(إلّا)، ورأى أبو حيان[6]

1- ينظر لسان العرب، مادة (غ، ي، ر)، 6/344-347.

2- ينظر التّيسير ص265.

3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

4- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 210، والكشف 396/1، وشرح المفصّل 88/2، 89.

5- ينظر شرح المفصّل 89/2.

6- ينظر البحر المحيط 345/3.

أنّ هذا الوجه هو الأظهر؛ لأنّه المُخبِر عنه، ومنهم من أجاز أن يكون استثناءً من المؤمنين[1]، وردّ ذلك السّمين[2] فقد رأى أنّ ذلك ليس واضحاً، مُقتصِرًا على ذلك دون أَنْ يوضح وجه عدم الوضوح، ويقوي كونه استثناءً ما جاء في التّفسير[3] أنّ الله –عزّ وجل– أنزل قوله: ﴿لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ﴾ دون قوله: ﴿غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾ فشكى ابن أمّ مكتوم إلى رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– ضرره فأنزل الله –عزّ وجلّ– قوله: ﴿غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾[4] فلو كان تابعاً وليس باستثناء لكان النّزول في وقت واحد[5].

واختار ذلك الأخفش[6] حيث رأى أنّها استثناءٌ أُريد بها قَوْماً لمْ يَقْدِروا على الخروج.

ومنهم من ردّ كونه استثناءً؛ لأنّ الاستثناء يكون بعد تمام الكلام، وليس الكلام عند قوله: ﴿غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾ بتام[7].

حيث رأى الفرّاء[8] أنّ اقتران (غير) بالقاعدين يكاد يوجب رفعها؛ لأنّ الاستثناء يجب أن يكون بعد تمام الكلام، فيقول: لا يستوي المحسنون والمسيؤون إلّا فلاناً وفلاناً.

والوجه الآخر: أن يكون منصوباً على الحال[9]، والمعنى: لا يستوي القاعدون في حال صحتهم والمجاهدون، كقولك: جاءني زيد غير مريض، أي جاءني زيدٌ صحيحاً، ذكره الزّجّاج[10].

1- ينظر التّبيان في إعراب القرآن 112/5، والبحر المحيط 345/3.
2- ينظر الدّر المصون 76/4.
3- ينظر شرح الهداية 256/1، والتفسير البسيط 48/7.
4- ينظر صحيح البخاري، كتاب التّفسير، باب لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله182/1.
5- ينظر الحجّة لأبي علي 180/3، والكشف 396/1.
6- ينظر معاني القرآن للأخفش 265/1.
7- ينظر الموضح، ص 271.
8- ينظر معاني القرآن للفرّاء 283/1، 284.
9- ينظر التّبيان في إعراب القرآن 112/5، والفريد في إعراب القرآن 327/2، والدّر المصون 76/4.
10- ينظر معاني القرآن للزّجاج 93/2.

ويقوي هذا الوجه[1] قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾[2].

وقرئ برفع الرّاء لثلاثة أوجه، أولها: أن يكون صفة للقاعدين[3]، وقد خالف المنعوت النّعت حيث كون الموصوف هاهنا معرفة والصّفة نكرة، والأصل لا يجوز اختلاف النّعت والمنعوت تنكيراً وتعريفاً[4] و(غير) لا تتعرف بالإضافة[5]؛ وتأويل ذلك يكون على وجهين، أحدهما: أنّ المقصود بالقاعدين الجنس، وليس أناساً أو قوماً بأعيانهم، فأشبهوا النّكرة فَوُصِفوا كما توصف النّكرة، فاللفظ معرفة، والمعنى معنى النّكرة[6]، والآخر: أنّ وقوع "غير" بين ضدّين يجعل الغَيْريَّة تنحصر وتتعيّن، فتتعرف (غير) حينئذٍ بالإضافة، كقولك: مررت بالحركة غير السّكون، وذلك لوجود قرينة تشعر بمغايرةٍ خاصة[7].

وذكر ابن يعيش[8] أنّ الفرق بين (غير) إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء، أنّها في حال كونها صفة لم تثبت للاسم الّذي قد وصفته بها شيئًا، ولم تنفِ عنه شيئًا؛ لِذكْرِهِ على سبيل التّعريف، فإذا قلت: (جاءني رجل غير زيد) فقد قُمت بوصفه بالمغايرة له، ولم تنف عن زيد المجيء، وذلك كقولك: (جاءني رجل ليس بزيد)، وأمّا إذا كانت استثناء فإنّه إذا كان قبلها مثبت فما بعدها نفي، وإذا كان قبلها نفي فما بعدها مثبت؛ لأنّها محمولة على (إلّا) فكانت في الحكم كحكمها.

1- ينظر معاني القرآن للفرّاء، 284/1، والتفسير البسيط 49/7.
2- ينظر سورة المائدة الآية 1.
3- ينظر الحجّة لابن خالويه ص126، والكشف 396/1، وشرح المفصّل 89/2.
4- ينظر الّدر المصون 76/4.
5- ذكرَ المُبرّد أنّ غيراً لا تتعرّف بالإضافة في موضع، وذكر في موضع آخر أنّها تتعرف بالإضافة، وهذا تناقض منه، ينظر المقتضب 288/4، 289، 423.
6- ينظر سر صناعة الإعراب 350/1، والدّر المصون 76/4.
7- ينظر المقتضب 423/2، والدّر المصون 76/4، ودلالة غير وإعرابها في القرآن الكريم لعادل محمد عبد الرحمن ص13.
8- ينظر شرح المفصّل 88/2.

والوجه الثّاني لقراءة الرّفع: أن يكون بدلاً من القاعدين[1]، وضعّف ابن يعيش[2] هذا الوجه؛ محتجًا بأنّ التقدير فيه يُصبح: لا يستوي إلّا أولو الضّرر، وليس المعنى على ذلك، إنّما المعنى: لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون.

بينما اختار غيره رفع "غير" على البدل، حيث رأى أبو حيان[3] أنّ الأظهر الرّفع؛ لأنّ الكلام منفي، والبدل مع النّفي أرجح، ثم النّصب على الاستثناء ثم الوصف لما قُرِّر في علم النّحو[4].

الوجه الثّالث: أن يكون مرفوعاً على الاستثناء، والمعنى: لا يستوي القاعدون والمجاهدون إلّا أولو الضّرر، فإنّهم يساوون المجاهدين؛ لأنّ الضرّ هو الّذي أقعدهم عن الجهاد[5].

ويؤيد قراءة الرّفع[6] قوله تعالى: ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ﴾[7].

وقول لبيد بن ربيعة [الرّمل]:

وإذا أُقْرِضْتَ قَرْضَاً فاجْـــزِهِ ... إنّما يَجْزِي الفتى غيرُ الجَمَلْ[8]

برفع (غير) في كلّ ذلك[9].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول بين النّصب على الاستثناء والرّفع على الصّفة أو البدل أو الاستثناء.

1- ينظر التّبيان في إعراب القرآن 112/5، والدّر المصون 76/4.
2- ينظر شرح المفصل 89/2.
3- ينظر البحر المحيط 344/3، 345.
4- ينظر المقتضب 140/2، 402، 422، 423، وشرح ابن عقيل على الألفية 209/2-215، والاستثناء وأحكامه النّحوية لكريم عبيد علوي، ص4، 5.
5- ينظر معاني القرآن للزّجاج 92/2، 93، والتفسير البسيط 47/7.
6- ينظر معاني القرآن للفرّاء 283/1، والتفسير البسيط 47/7، والموضح ص271.
7- ينظر سورة النّور الآية 31.
8- ينظر ديوان لبيد بن ربيعة ص123، وهو من شواهد: الأصول في النّحو 301/1، والحجّة لأبي علي 179/3، والدّر المصون 76/4.
9- ينظر الأصول في النحو 301/1، والدّر المصون 76/4.

هـ- الرّفع على الفاعليّة والنّصب على المفعوليّة:

قال تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [سورة البقرة الآية 37].

موضع الاختلاف قوله: ﴿آدم ..... كلمات﴾.

المعنى اللغوي:

1- آدَمُ: الأصل (أدم) يدلُّ على معنى الموافقة والملائمة، تقول: آدم فلانٌ بين الرّجلين يُؤْدِم إدَاماً، إذا أصلح وألف بينهما، وآدم -عليه السلام- أبو البشر وأول خلق الله من ذلك[1].

2- كلمات: الأصل (كلم) يدلّ على معنيين متباينين أحدهما يدل على النُّطق المُفهِم، وهو الكلام المعروف، وهو المَعْنِيّ في هذا الموضع، تقول: كلّمته أُكَلّمه تكليماً، والعرب تُسمّي اللفظة المُفهمة الواحدة (كلمة)، والقِصة (كلمة)، والقصيدة (كلمة) وكلّ ذلك اتساع، وجمع كلمة (كلماتٍ وكَلِم)[2].

القراءات:

قرئ (آدمَ) بالنّصب، و "كلماتٌ" بالرّفع وهي قراءة ابن كثير[3].

وقرئ (آدَمُ) بالرّفع و "كلماتٍ" بكسر التّاء، وهي قراءة البقية[4].

توجيه القراءات:

قرئ بنصب (آدمَ) ورفع (كلماتٌ)؛ لأنّه جعل الفعل للكلمات، وجعلهُنّ المُتلقّيات تلقّت آدم -عليه السلام[5]- ويقوي ذلك قول العرب: تلقيتُ زيداً، وتلقّاني زيد، فالمعنى واحد؛ لأنّ من لقيته فقد لقيك، فتصحُّ نسبة الفعل إلى كلّ واحدٍ منهما[6]، وهذا يسمّيه النّحويون المشاركة في الفعل[7]،

1- ينظر لسان العرب، مادة (أ، د، م)، 273/14.
2- ينظر المصدر نفسه، مادة (ك، ل، م)، 427/15-429.
3- ينظر التّيسير ص226.
4- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
5- ينظر الكشف 237/1، وشرح الهداية 163/1.
6- ينظر إعراب القراءات السبع ص 83، والموضح ص174، والدّر المصون 295/1.
7- ينظر الحجة لابن خالويه ص75.

ويقوي ذلك[1] قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾[3]، وقول أوس بن حجر [الطويل]:

إذا أنْتَ لم تُعْرِض عن الجَّهْلِ والخنَا ... أصَبْتَ حَليماً أو أصَابَكَ جَاهِلُ[4]

بإسناد الفعل (أصَابَ) مرة للفاعل، ومرة للمفعول[5].

ويؤيد ذلك ما ذكره أبو علي حيث قال: "الأفعال المتعديّة إلى مفعول به منها ما يكون إسناده إلى الفاعل مثل إسناده إلى المفعول به في المعنى، وذلك نحو: نِلْتُ، وتَلَقّيْتُ، وأَصْبتُ، تقول: نَالنِي خيراً ونلْتُ خيراً، ولقيني زيدٌ ولقيتُ زيداً، وأصابني خيرٌ وأصبتُ خيراً، وإذا كانت معاني الأفعال على ما ذكِر، فنصب "آدم" ورفع "كلمات" في المعنى كقول من رفع آدم ونصب كلمات"[6].

فكلام أبي علي ظاهر المعنى، فهو يريد أنّ القراءتين على هذا التأويل بمعنى واحد.

وهناك وجه آخر: وهو أنّ الكلمات لمّا كانت سبباً في توبة آدم ونيله رحمة الله –عز وجل– جُعلت فاعلة[7]، ولم يؤنث الفعل وإنْ كان الفاعل مؤنثاً؛ لأنّ الفاعل تأنيثه مجازي إذ لا ذَكَرَ له من لفظه[8]، والفصل بينه وبين الفاعل كقولهم: حضر القاضي اليوم امرأة[9]، وقد رأى

1- ينظر الحجّة لأبي علي 41/2، والتفسير البسيط 406/2.
2- سورة آل عمران الآية 40.
3- سورة مريم الآية 8.
4- ينظر ديوان أوس بن حجر ص99، والمخصص 161/15، وكتاب بهجة المجالس (دراسة أدبية تحليلية نقديّة) لبابكر شمعون ص146.
5- ينظر التفسير البسيط 405/2، 406.
6- الحجّة لأبي علي 40/2، 41.
7- ينظر الكشف 237/1.
8- ينظر الكشف 237/1، وشرح المفصل 93/5، والدّر المصون 295/2.
9- ينظر شرح المفصل 92/5، والدّر المصون 295/2، وتأنيث الفعل وتذكيره لصلاح المليطي وفوزيــة شلوف ص5، 6.

السّمين[1] أنّ هذا سبيل كلّ فعلٍ فُصِل بينه وبين فاعله المؤنث بشيءٍ، أو كان الفاعل غير حقيقي التأنيث، ويُريد بذلك جواز تذكير الفعل وتأنيثه في هذين الحالين.

والتّذكير عند مكي[2] ها هنا لجواز كوْن الكلام محمولاً على المعنى؛ لأنّ الكلام والكلمات واحد، فحمل على الكلام، فذُكِّر.

وقرىء برفع "آدمُ" ونصب "كلمات"؛ لأنّه أسند الفعل إلى آدم، وجعله المتلقي؛ لأنّه تلقى من رّبه الكلمات، أي أخذها منه بالقبول، وحفظها، وفهمها، وقال آدم الكلمات ودعا بها، فتاب الله –عز وجل– عليه عن ذلك[3]، فالعرب تقول: (تلقيت هذه الكلمة من فلان) والمعنى: إنّ فهمي قبلها منه[4]، ويقوي هذه القراءة قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾[5] بإسناد الفعل إلى المخاطبين، وجَعْل التّلقي لهم، والمفعول به كلام يُتَلَقّى، كما أنّ الذي تلقّى آدم كلام يتلقى، لذا يلزم إسناد الفعل إلى آدم، فيجعل التّلقي له دون الكلمات[6]، ويؤيد هذه القراءة أيضاً ما ذكره أبو عبيدة[7] في تأويل قوله: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ أنّ المعنى: قبلها، فإذا كان آدم القابل فالكلمات مقبولة[8].

وقد جاء نحو هذه الآية في إسناد الفعل فيها مرةً إلى الكلمات ومرة إلى آدم في مواضع عدّة، منها قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[9] بإسناد الفعل للعهد، وفي قراءة عبد الله بن مسعود–

1– ينظر الدّر المصون 295/2.
2– ينظر الكشف 237/1.
3– ينظر الحجّة لابن خالويه ص75، والحجّة لابن زنجلة ص95، والكشف 237/1.
4– ينظر الحجّة لابن زنجلة ص95.
5– سورة النّور الآية 15.
6– ينظر الحجّة لأبي علي 41/2، 42، والتفسير البسيط 407/2، والموضح ص174.
7– ينظر مجاز القرآن 38/1.
8– ينظر الحجّة لأبي علي 42/2، والكشف 237/1.
9– سورة البقرة الآية 124.

رضي الله عنه–[1]:﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ بإسناد الفعل للظّالمين؛ لأنّ العهد لما نال الظّالمين، نال الظّالمون العهدَ[2].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

ونحو هذا التّوجيه قوله تعالى: ﴿ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ [سورة المائدة الآية 112].

وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [سورة الأنعام الآية 55].

موضع الاختلاف قوله: ﴿سَبيل﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (سبل) يدلُّ معناه على امتداد الشّيء، وإرسال الشّيء من عُلو إلى سُفل، ومن ذلك السّبيل: أي الطّريق المُمْتد طولاً، سمي بذلك لامتداده[3].

القراءات:

قرئ (سبيلَ) بنصب اللّام، وهي قراءة نافع[4].

وقرئ (سبيلُ) برفع اللّام، وهي قراءة البقّية[5].

توجيه القراءات:

قرئ بنصب اللّام؛ لأنّه جعل الفعل "لتستبين" متعديّاً، فَنَصبَ "سبيلَ" على المفعوليّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، أي: (ولتستبين أنت سبيل المجرمين)[6]، أي لتستوضح يا محمد سبيل المجرمين، فتستبين هاهنا من استبنت الشّيء المتعدي[7].

1– ينظر إعراب القراءات السّبع ص 83، والحجّة لأبي علي 42/2، والتفسير البسيط 405/2، 406.
2– ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
3– ينظر لسان العرب، مادة (س، ب، ل) 340/13–343.
4– ينظر التّيسير ص 276.
5– ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
6– ينظر الكشف 434/1، والتفسير البسيط 181/8، والفريد في إعراب القرآن 596/2.
7– ينظر البحر المحيط 145/4، وتعدي الفعل ولزومه لإحسان حسن صالح عبد الرحمن، ص54–55.

وقرئ برفع اللّام؛ لأنه جعل الفعل "لتستبين" لازماً، فرفع "سبيلُ" على الفاعليّة[1]، فتستبين في هذه القراءة من استبان الصّبح، أي ظهر اللّازم[2].

ويؤيد القراءتين ما ذكره سيبويه[3] في ذلك حيث ذكر أنّه يُقال: استبان الشّيء إذا ظهر، واستبنته أنا، أي يتعدى ولا يتعدى، فما ذكره سيبويه دليلاً لقراءة الرّفع والنّصب في هذا الموضع.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول بين الرّفع على الفاعليّة والنّصب على المفعوليّة.

و– الاختلاف بين كان النّاقصة والتّامة:

قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ [سورة البقرة الآية 282].

موضع الاختلاف قوله: ﴿تجارة حاضرة﴾.

المعنى اللغوي:

1– تجارة: الأصلُ (تجر) يدلّ معناه على البيع والشّراء، تقول: تَجَرَ يَتْجُرُ تَجْراً وتِجارةً واتَّجَرَ فهو تاجِر، وجمع تاجِرٍ: تَجْرٌ، كصاحب وصَحْبٍ[4].

2– حاضرة: الأصلُ (حضر) يدلّ معناه على إيراد الشّيء، وورود، ومشاهدته، ومن ذلك الحُضُورُ خلاف المَغِيب والْغَيبة، تقول: أحضر فلانٌ الشّيء بحضرة فلانٍ وبمَحْضَرٍ منه، أي بمشهدٍ منه[5].

1– ينظر الحجّة لأبي علي 314/3، 315، والكشف 434/1، والفريد في إعراب القرآن 595/2.
2– ينظر الدّر المصون 55/4، وتعدي الفعل ولزومه لإحسان حسن صالح ص54، 55.
3– ينظر الكتاب 63/4.
4– ينظر لسان العرب مادة (ت، ج، ر) 156/5، 157.
5– ينظر المصدر نفسه مادة (ح، ض، ر)، 271/5–277.

القراءات:

قرئ (تجارة حاضِرةً) بالنّصب، وهي قراءة عاصم[1].

وقرئ (تجارةٌ حاضِرةٌ) بالرّفع، وهي قراءة البقيّة[2].

توجيه القراءات:

قرئ بالنّصب؛ لأنّه جعل كان ناقصة[3]، أي أنها لا تكتفي بمرفوعها وإنّما تحتاج إلى منصوب، ولم تكتف بمرفوعها؛ لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى قولك: (كان زيدٌ عالماً) اتصاف زيدٍ بالعلم، وذكر المرفوع وحده ليس بكافٍ، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك[4]، وذهب غيره إلى أنّ سبب تسميتها بالناقصة، هو أنها تدل على الزّمان دون الحدث، بينما التّامة تدل عليهما جميعًا[5]، وردّ ابن مالك[6] ذلك محتجًا بأنّ تسميتها بالأفعال هي وأخواتها يحتّم أن تكون دالة على الحدث والزمان معًا؛ لأنَّ الفعل يدل عليهما جميعًا، ولو كانت تدل على الزمان وحده دون الحدث لساغ صياغة جملة مفيدةٌ من أحدها ومن اسم آخر، كما تُساغ الجملة من اسم زمان واسم معنى، نحو: (السّفر اليوم)، وإذا قلت: (كان السّفر) فلا يتّم المعنى إلا في حال اعتبار (كان) تامة بمعنى (حدث)، ولو لم تكن تدل على الحدث لما اختلفت معانيها، ولجاءت كلّها بمعنى واحد، وهو الزّمان الماضي إذا كانت ماضية، والزمان الحاضر إذا كانت مضارعة، وإن لم تكن تدل على الحدث لما ساغ اشتقاق اسم الفاعل منها، واسم الفاعل لا يدل على الزمان إلا لزومًا، واختُلِفَ في تقدير اسم كان ها هنا، فقد قدّره الزّجاج[7]: (إلاّ أنْ تكونَ المداينةُ تجارةً حاضرةً)، وردّ ذلك أبو علي[8] حيث رأى أنّه لا يجوز أن يكون التّداين اسم كان؛ لأنّ التّداين معنىً، والتّجارة الحاضرة المراد بها العين، وحكم الاسم أن يكون هو الخبر في المعنى، والتّدايُن

1- ينظر التّيسير ص246.

2- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

3- ينظر الكشف 321/1، والموضح ص 226، والفريد في إعراب القرآن 605/1.

4- ينظر التذييل والتكميل 132/4 – 138، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 134/1، وهمع الهوامع 368/1.

5- ينظر التذييل والتكميل 132/4 ، 133، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 134/1، وهمع الهوامع 368/1.

6- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 134/1.

7- ينظر معاني القرآن للزّجّاج 366/1.

8- ينظر الحجّة لأبي علي 440/2، 441.

حَقٌّ في ذمة المستدين، للمدين المطالبة به، وإذا كان كذلك فلا يجوز أن يكون اسم كان؛ لاختلاف التّداين والتّجارة الحاضرة، واتّبعه في ذلك مكي[1]، والواحدي[2].

إلاّ أنّ السّمين[3] لم ير قول أبي علي ردّاً على ما ذكره الزّجاج، وعَلّلَ ذلك بأنّ التّجارة معنىً من المعاني لا عينٌ من الأعيان، فهي مصدرٌ أيضاً، وذكَرَ أنّ ظاهر الأمر أنّ الفارسي والزّجاج بينهما محاورة لأمرٍ ما.

وردّ أيضاً أبو علي[4] كون "الحق" اسم كان، حيث رأى أنّه لا يجوز أن يكون اسم كان هاهنا: "الحق" الذي في قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾[5] للمعنى الذّي ذكر في التّداين؛ محتجًا بأنّ ذلك الحق ديْنٌ، ولذلك أجاز في اسم كان وجهين:

أحدهما: أنّ هذه الأشياء التّي اقْتُصَّتْ من الإشهاد، والارتهان، قد علم من فحواها التّبايع والمعاملة، فأضمرَ التّبايع لدلالة الحال عليه كما أضمر لدلالة الحال فيما ذكره سيبويه[6] من قول العرب: إذا كان غداً فأتني[7]، وما أنشد من قول مقاس العائدي [البسيط]:

أعينيَّ هَلاَّ تبكِيان عفاقـــــا ... إذا كان طغناً بينهم وعِناقـــاَ[8]

أي: إذا كان الأمر، وحَسَّنَ مكي[9] إضمار التّبايع، وعلّل ذلك بأنّه تقليب للأموال للنّماء، فهو التّجارة في المعنى.

والآخر: أن يكون أضمرَ التّجارة، كأنّه قال: إلّا أن تكون التّجارة تجارةً[10]، كقول مقّاس العائدي [الطويل]:

فِدىً لبني ذُهْلِ بن شيبان ناقَتي ... إذا كان يوماً ذا كواكبَ أشْهَباَ[11]

1- ينظر الكشف 321/1.
2- ينظر التفسير البسيط 506/4.
3- ينظر الدّر المصون 674/2.
4- ينظر الحجّة لأبي علي 441/2.
5- سورة البقرة الآية 282.
6- ينظر الكتاب 224/1.
7- ينظر الحجّة لأبي علي 441/2، والتفسير البسيط 506/4-507، والدّر المصون 674/2.
8- البيت من شواهد: معاني القرآن للفرّاء 186/1، والتفسير البسيط 506/4، والدّر المصون 674/2.
9- ينظر الكشف 321/1.
10- ينظر الحجّة لأبي علي 441/2، والتفسير البسيط 507/4، والدّر المصون 674/2.
11- البيت من شواهد: الكتاب 47/1، والمقتضب 96/4، وشرح المفصل 98/7.

أي: إذا كان اليومُ يومًا[1].

وقرئ بالرّفع لوجهين، أحدهما: أن تكون كان تامة، بمعنى وقع وحدث، لا تقتضي خبراً، والتّقدير: إلاّ أن تقع أو تحْدُث تجارةٌ حاضرةٌ دائرةٌ بينكم، وحاضرةٌ صفة للتّجارة[2]، ويقوي هذه القراءة[3] قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [4]، أي وإن وقع ذو عسرة، برفع ذو؛ لأنّ الكلام عام في جميع المُعسرين؛ لأنّ النّصب يجعل الكلام مخصوصاً لصنف بعينه، ويكون التّقدير: إن كان المشتري أو المقرض ذا عسرة فنظرة إلى ميسرة، فتكون النّظرة مقصورة عليه[5].

والوجه الآخر: أن تكون كان ناقصة واسمها قوله: "تجارة"، والخبر قوله: "تدِيرُونها" كأنّه قال: إلّا أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ مدارة[6]، والّذي سوّغ مجيء اسم كان نكرة وصفه[7]، ويؤيد كون (كان) ناقصة ما ذكره الفرّاء[8] حيث رأى جواز أن تجعل قوله: "تُديرُونَهَا" في موضع نصب خبر لـ "كان" فيصبح لـ "كان" مرفوعاً ومنصوباً.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [سورة الأنعام الآية 23].

موضع الاختلاف قوله: ﴿فِتنتهم﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (فتن) يدلّ معناه على الابتلاء والاختبار، ومن ذلك الفتنة أي الضلال والإثم والكفر والظّلم، تقول: فلانٌ مفتونٌ بطلب الدّنيا، إذا غلا في طلبها، والفتنة أيضاً العذاب، والفاتن: المضلّ عن الحق، والفتنة أيضاً: الإعجاب بالشّيء والتّعلّق به، وكلّ ذلك اختبارٌ وابتلاء[9].

1- ينظر الكتاب 47/1، والمقتضب 96/4.
2- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 151، والكشف 322/1، وشرح المفصّل 98/7، وهمع الهوامع 368/1.
3- ينظر الكشف 322/1، والتفسير البسيط 505/4، والموضح ص226، والتّذييل والتّكميل 138/4.
4- سورة البقرة الآية 280.
5- ينظر الحجة لأبي علي 439/2، والكشف 322/1، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 134/1.
6- ينظر الفريد في إعراب القرآن 605/1، والتّبيان في إعراب القرآن 71/3، والدّر المصون 673/2.
7- ينظر الأصول في النّحو 59/1، وشرح التّسهيل 289/1، والدّر المصون 673/2.
8- ينظر معاني القرآن للفرّاء 185/1.
9- لسان العرب مادة (ف، ث، ن) 193/1-197.

القراءات:

قرئ (فِتْنتُهُمْ) بالرّفع، وهي قراءة ابن كثير، وابن عامر، وعاصم برواية حفص[1].

وقرئ (فِتْنَتَهُمْ) بالنّصب، وهي قراءة البقيّة[2].

توجيه القراءات:

قرئ برفع (فتنتُهم) مع تأنيث الفعل (تَكنْ) قبلها؛ لأنّ الفتنة وقعت اسماً لـ "كان" وهي مؤنثة، وقوله: "أن قالوا" في موضع نصب خبر "كان"، والتّقدير: ثم لم تكن فتنتهم إلّا قولهم[3] ويقوي هذا التّقدير تأنيث الفعل[4].

وقرئ برفع (فتنتُهم) مع تذكير الفعل (يكنْ) قبلها؛ لأنّ قوله: (فتنتهم) اسم كان بمعنى القول، فالقول يجوز أن يحل محل الفتنة، والفتنة يجوز أن تحل محل القول[5]، وهناك وجه آخر: وهو أن تكون الفتنة بمعنى الافتتان وهو مذكّر[6].

وقرئ بنصب (فتنتهم) مع تأنيث الفعل؛ لأنّ الفتنة وقعت خبراً لـ (كان) وقوله: (أن قالوا) في موضع اسم (كان)[7]، وهذا ما يسمى في علم النّحو بتأنيث المذكّر حملًا على المعنى، أي تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر، حيث أنّت المصدر المُؤول من أن والفعل وهو اسم تكن وهو المخبر عنه لتأنيث الخبر وهو قوله: " فتنتهم "[8]، ويقوي هذا الوجه أنّ قوله: (أن قالوا) أكثر معرفة من قوله: (فتنتهم) وما كان أكثر معرفة كان أحق بأن يكون اسماً لـ "كان"[9] وقوله: (أن

1- ينظر التّيسير ص 274.
2- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
3- ينظر الحجّة لأبي علي 288/3، والكشف 426/1، والدّر المصون 572/4.
4- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
5- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 137، والكشف 426/1، وشرح الهداية 274/1.
6- ينظر التفسير البسيط 55/8.
7- ينظر الحجّة لأبي علي 288/3، والحجّة لابن زنجلة ص243.
8- ينظر الكتاب 51/1، وهمع الهوامع 292/3.
9- ينظر الكتاب 47/1.

قالوا) أكثر معرفة؛ لأنّه لا يوصف، كما أنّ المضمر لا يوصف، ولا ينكّر كما تُنكّر الفتنة، فجاء قوله: (أن قالوا) اسماً لكان كالمضمر في جعله اسماً لـ (كان) إذا وقع بعد كان[1].

وهناك وجهان آخران في تأنيث (الكون) في هذه القراءة، أحدهما: هو أنّ قوله: "أن قالوا" بمعنى المقالة[2]، والآخر: هو أنّ قوله: "أن قالوا" هو الفتنة في المعنى؛ لأنّ ذلك القول فتنتهم[3]، ويقوي هذا الوجه قوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[4]، فلَمَّا كانت الأمثال والّتي مفردها مثل هي الحسنات في المعنى سقطت التّاء من عدده؛ لمعاملته معاملة المؤنث[5]، ويقويه أيضاً قول لبيد بن ربيعة [الكامل]:

فمضى وقدَّمها وكانت عـادةً ... منه إذا هي عرَّدَت إقدامُهـــا[6]

موضع الشّاهد قوله: إقدامها، أنّثَ الإقدام لمّا كان هو العادة في المعنى[7].

وقرئ بنصب "فتنتهم" وتذكير الفعل "يكن" قبلها؛ لأنّ الفتنة جاءت خبراً لـ "كان" وقوله: "أن قالوا" اسمها، والتّقدير: لم يكن فتنتهم إلّا قولهم، فقوله: "أن قالوا" في تقدير القول، وهو مذكّر[8].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاء﴾ [سورة الأنعام الآية 139].

1- ينظر الحجّة لابن خالويه ص137، والكشف 426/1-427، والدّر المصون 572/4.
2- ينظر الموضح ص292، والدّر المصون 573/4.
3- ينظر المصدران أنفسهما، وكذا الصّفحة.
4- سورة الأنعام الآية 160.
5- ينظر الحجّة لأبي علي 288/3، والتفسير البسيط 55/8،
6- ينظر ديوان لبيد بن ربيعة ص170، والمعلقات السّبع ص110، وهو من شواهد: فتح الكبير المتعال 563/2، وأشعار المعلقات وأثرها في توجيه القراءات، لتواني طليبة ودبش محمد ص48.
7- ينظر التفسير البسيط 55/8، والدّر المصون 573/4.
8- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص244، والكشف 426/1، والموضح ص292.

موضع الاختلاف قوله: ﴿ميتة﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (موت) يدلّ معناه على ذهاب القوة من الشّيء، ومن ذلك الموت نقيض الحياة، والمَوتَان نقيض الحيوان، تقول: رجلٌ يبيع الموتان، أي غير ذي الرُّوح[1].

القراءات:

قرئ (ميْتَةٌ) بالرّفع، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر[2].

وقرئ (ميْتَةً) بالنّصب، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ برفع (ميْتةٌ)؛ لوجهين، أحدهما: أنّه جعل (كان) تامة بمعنى (وقع) و(حدث) واكتفى بفاعلها، وهو قوله: (ميتةٌ)، والمعنى: إن وجد ميتة أو حَدَثتْ[4].

والوجه الآخر: أن تكون "كان" ناقصة وخبرها محذوف، والتّقدير: وإنْ يكن هناك أو في البطون ميتة، وهذا على مذهب الأخفش[5].

وتذكير الفعل في هذه القراءة؛ لأنّ الفاعل تأنيثه مجازي؛ لأنّ الموت يقع على الذّكر والأنثى من الحيوان، فمن أَنّثَ الفعل فباعتبار اللّفظ، ومَنْ ذَكَّره فباعتبار المعنى[6].

وقرئ بنصب (ميتةً)؛ لأنّه جعل كان ناقصة، تحتاج إلى اسم وخبر[7]، والفاعل ضميرًا مستترًا عائدًا على قوله: (ما) من قوله: (ما في بطون)، حملاً على المعنى، عند من قرأ (تكن)

1- ينظر لسان العرب، مادة (م، و، ت) 396/2-400.

2- ينظر التّيسير ص284.

3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

4- ينظر الحجّة لابن خالويه ص151، والكشف 455/1، والفريد في إعراب القرآن 704/2.

5- ينظر معاني القرآن للأخفش 314/1، والبحر المحيط 235/4.

6- ينظر التفسير البسيط 467/8، والدّر المصون 186/5، والتّذكير والتأنيث في القرآن لمحمد عبد النّاصر ص 581-582.

7- ينظر الحجّة لأبي علي 415/3، والكشف 455/1، وشرح الهداية 293/1.

قبلها بالتّاء؛ لأنّ "ما" مؤنثة في المعنى، إذ هي الميتة[1]، فقد رأى ابن زجلة[2] حسن الرُّجُوع عن لفظ (ما) و(من) إلى معناهما، ومن معناهما إلى لفظهما؛ لأنّ لفظهما مفرد، ومعناهما الجمع والتّأنيث، ويقوي ذلك قوله تعالى:**﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ﴾**[3]، بالإفراد حملاً على اللفظ، ثم قال: **﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾** بالجمع حملاً على المعنى، ثم قال: **﴿قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾** بالإفراد بعد الجمع حملاً على اللفظ، وكذلك هو هاهنا، إذ قال: (وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا) على معنى (ما) وقوله: (محرّم) بالتّذكير بعد التأنيث على لفظ (ما) ، أو يكون خبر كان ضميراً مستتراً عائداً على قوله: (الأنعام)[4]، وهذا التّقدير على قراءة من قرأ "تكن" قبلها بالتأنيث أيضاً[5].

أمّا من قرأ (يكن) بالتّذكير، ونصب (ميتةً)، فإنّ الفاعل ضمير مستتر عائد على لفظ (ما) من قوله: (ما في بطون)، والتّقدير: وإنْ يكن ما في بطون الأنعام ميتةً فهم في أكله شركاء[6].

وقد رأى أبو عمرو بن العلاء[7] قوة قراءة النّصب وتذكير الفعل هاهنا في أنّ الضّمير المجرور في قوله: **﴿فَهُمْ فِيهِ﴾** مذكراً ولم يقل (فيها).

إلّا أنّ أبا حيان[8] قد ضعّف ذلك ووصفه بعدم الجودة؛ لأنّ الميتة لكلّ ميت ذكراً، فكأنّه قيل: وإن يكن ميتاً فهم فيه، أي لم يُصبح له في تذكير الضّمير في "فيه" حجّة.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

1- ينظر التفسير البسيط 468/8، والفريد في إعراب القرآن 704/2، والموضح ص320، وهمع الهوامع 292/3.
2- الحجّة لابن زنجلة، ص 274.
3- سورة الطلاق الآية 11.
4- ينظر البحر المحيط 235/4، والدّر المصون 186/5.
5- ينظر المصدران أنفسهما، وكذا الصّفحة.
6- ينظر الحجّة لأبي علي 415/3، والحجّة لابن زنجلة ص274، والكشف 455/1.
7- ينظر البحر المحيط 235/4، والدّر المصون 186/5.
8- ينظر البحر المحيط 235/4.

ونحو هذا التّوجيه قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ سورة النساء الآية 11.

وقوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ تِجَارَةً﴾ سورة النساء الآية 29.

وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ سورة النساء الآية 40.

وقوله تعالى: ﴿أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾ سورة الأنعام الآية 145.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين كان النّاقصة والتّامة.

ز- الرّفع على الخبريّة والنّصب على المفعوليّة:

قال تعالى: ﴿قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [سورة البقرة الآية219].

موضع الاختلاف قوله: ﴿العفو﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (عفو) يدلّ على معنيين، أحدهما ترك الشّيء، ومن ذلك عفو المال: أي ما يَفْضُلُ عن النّفقة، وهو المَعْنِيّ في هذا الموضع، سمي عفواً؛ لأنّه يُترك فلا يُؤكل، والعِفاوة: أي شيء من الطّعام يُتحَف به الإنسان[1].

القراءات:

قرئ (العَفْوُ) بالرّفع، وهي قراءة أبي عمرو[2].

وقرئ (العَفْوَ) بالنّصب، وهي قراءة البقية[3].

1- ينظر لسان العرب، مادة (ع، ف، ى)، 303/19-311.
2- ينظر التّيسير ص 238.
3- ينظر المصدر نفسه، ص239.

توجيه القراءات:

قرئ بالرّفع؛ لأنّه جعل (ذا) في مادة (اسمًا) موصولاً بمعنى الذّي في محل رفع خبر، و(ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ[1]، والتّقدير: أَي شيءٍ الّذي ينفقونه؟، وعليه يلزم أن يكون الجواب مرفوعاً أيضاً يتكون من مبتدأ وخبر، والتّقدير: الّذي تنفقونه العفو[2]، أُضمِرَ المبتدأ الّذي كان خبراً في السّؤال، كقولك في جواب ما الّذي أنفقته؟ مال زيد، أي الّذي أنفقته مال زيد[3] والعائد على (الّذي) محذوف، والتّقدير: ويسألونك ما الّذي ينفقونه[4]، حذف العائد لطول الاسم بالصّلة[5]، ولِتوفّر شرط حذف العائد المنصوب، وهو أن يكون ضميراً متصلاً منصوباً بفعل تام أو وصف[6]، ونحو هذا الوجه في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾[7]، فأساطير الأولين في قول سيبويه[8] وغيره[9] مرفوع على ما ذُكر، والتقدير: أيّ شيء الّذي أنزله ربّكم قالوا الّذي أنزله أساطير الأولين، فجاء الجواب على نحو السّؤال في الإعراب والإضمار[10]، وجعل أبو البقاء[11] تقدير المبتدأ المحذوف: إنفاقُكُم العفو، واتبعه في ذلك السّمين[12]، وجعل المهدوي[13]

1- ينظر الكشف292/1، وشرح المفصّل 149/3، والبحر المحيط262/1، وأسلوب الاستفهام في القرآن لعبد الكريم محمود ص 13-25.

2- ينظر شرح الهداية 197/1، 198، والموضح ص208.

3- ينظر الحجّة لأبي علي 318/2، 319، والتفسير البسيط 157/4.

4- ينظر الفريد في إعراب القرآن 505/1، والدّر المصون 231/1.

5- ينظر الفريد في إعراب القرآن 505/1، والموصولات في اللغة العربية لزكريا محمد حسن ص114، 115.

6- ينظر الدّر المصون 231/1، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 169/1-171، والموصولات لزكريا محمد حسن ص116.

7- سورة النحل الآية 24.

8- ينظر الكتاب 418/2، 419.

9- ينظر الحجّة لأبي علي 319/2، والحجّة لأبن زنجلة ص134.

10- ينظر المصدران أنفسها، وكذا الصّفحة.

11- ينظر التّبيان في إعراب القرآن 56/2.

12- الدّر المصون 409/2.

13- ينظر شرح الهداية 198/1.

التّقدير: قُلْ العفوُ، وقد رأى السّمين[1] حُسْنُ الرّفع وجودته في حال كون "ما" استفهامية، و"إذا" بمعنى الّذي في "ماذا" والجملة بعدها صلة وعائدها محذوف، كقول لبيد بن ربيعة [الطّويل]:

ألا تَسْأَلانِ المرءَ ماذا يُحاوِلُ ... أنَحْبٌ فَيُقْضى أم ضَلالٌ وباطِلُ[2]

فإ (ذا) هاهنا بمعنى الّذي؛ لأنّه أُبدل منه مرفوع، وهو قوله: (أنَحْبٌ)[3].

ومن الأئمة من قال بما سبق ذكره في هذه القراءة وجوَّز أيضاً وجهاً آخراً وهو أن تكون (ماذا) اسماً واحداً، و(العفو) مرفوع بمبتدأ محذوف تقديره (هو) فقد جوَّز الزّجّاج[4]الرّفع إذا جعلت (ماذا) بمنزلة الشّيء الواحد على تقدير: (قل هو العفو).

وقرئ بالنّصب؛ لأنه جعل (ما) اسماً واحداً في محل نصب مفعول به مقدّم بـ ﴿يُنفِقُونَ﴾[5]، و"العفو" منصوب بفعل مضمر دلّ عليه المذكور، والتّقدير: يسألونك أيّ شيء ينفقون، قُلْ العفو[6]، فماذا هاهنا بمنزلة (ما) و(أيّ) في قولك: ماذا ينفقون؟ وأيّاً ينفقون؟[7]، ونحو هذا الوجه في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾[8] فماذا هاهنا اسم واحد في موضع نصب مفعول به، و(خيراً) جواب منصوب على المفعوليّة بفعل محذوف دلّ عليه الأول، أي أنزل خيراً[9].

وقد رأى السّمين[10] حسن النّصب وجودته في حال كون (ما) و(ذا) اسماً واحداً، وذلك كقول جرير [البسيط]:

1- ينظر الدّر المصون 229/1، 230.

2- ينظر ديوان لبيد بن ربيعة ص144، وهو من شواهد: الكتاب 417/2، والحجّة لأبي علي 319/2، والبحر المحيط262/1.

3- ينظر الكتاب 417/2، والحجّة لأبي علي 319/2، والبحر المحيط 262/1.

4- ينظر معاني القرآن للزّجاج 293/1.

5- سورة البقرة الآية 218.

6- ينظر الكشف 293/1، والموضح ص 209، وشرح المفصّل 150/3، أساليب الاستفهام لريسانورفرا ص35-37.

7- ينظر الحجّة لأبي علي 318/2، والتفسير البسيط 157/4.

8- سورة النحل الآية 30.

9- ينظر الكتاب 417/2، والحجة لابن زنجلة ص 134، وشرح المفصّل 150/3، والدّر المصون 230/1.

10- ينظر الدّر المصون 230/1.

يا خُزْرَ تغلبَ ماذا بالُ نِسوتكم ... لا يَسْتَفِقْنَ إلى الدَّيْرَيْنِ تَحْنانا[1]

فماذا هاهنا مبتدأ، و(بال نسوتكم) الخبر[2].

ومنهم من أجاز وجهاً آخر في قراءة النّصب، فقد رأى الزّجّاج[3] جواز أن يكون العَفْو منْصُوباً، وإن كانت (ما) وحدها اسماً، فتحمل العفو على ما ينفقون، كأّنه قيل: أنفقوا العفو، أي أنّه جعل (ما) وحدها اسماً، و (ذا) زائدة ملغاة.

وذكر ابن يعيش[4] أنّ القول بزيادة (ذا) لا يكون لأمرين، أحدهما: أنّ (ذا) لو كانت زائدة لحذفت ألف (ما) من نحو قولك: (عماذا تسأل)، وتقول: (عم تسأل)؛ لأنّ (ما) في حال كونها استفهامًا ودخل عليها حرف الجر حذفت ألفها نحو قوله تعالى: ﴿ **عَمَّ يَتَسَاءلُونَ** ﴾[5]، فلمّا ثبتت الألف دلّ ذلك على أنّهما رُكِّبا تركيب (إنّما) وأصبحت الألف حشوًا، والآخر: أنّ (ذا) لو كانت زائدة ملغاة لكان التّقدير في قولك: ماذا تصنع، (ما تصنع)، وتكون في موضع نصب، فلمّا رفع الجواب دلّ على أنّ (ما) مرفوعة بالابتداء والخبر (ذا) والفعل والفاعل صلته، والعائد محذوف والتّقدير: صنعته.

وذهب السّمين[6] أيضًا إلى أنّ زيادة الأسماء ممنوعة، أو قليلة جداً.

وأيٍّ كان الوجه في ذلك، فالقراءتان متواترتان فصيحتان، لا سيما أنّهما منقولتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– ويؤيد ذلك ما ذكره مكي حيث قال: "القراءتان متقاربتان؛ لأنّ كلّ واحدة محمولة على إعراب السّؤال"[7].

وقد عُلِمَ أنّ (ماذا) وفقاً لِما جاء في كتب النّحو، تعرب في محل رفع خبر مقدّم إذا جاء بعدها اسم معرفة، وفي محل نصب خبر مقدّم إذا جاء بعدها فعل ناقص، وفي محل رفع مبتدأ إذا

1- ينظر ديوان جرير ص 49، وهو من شواهد: الحجّة لأبي علي 317/2، والبحر المحيط 263/1.
2- ينظر الحجّة لأبي علي 317/2، والدّر المصون 230/1.
3- ينظر معاني القرآن للزّجاج 293/1.
4- ينظر شرح المفصّل 149/3، 150.
5- سورة النّبأ الآية 1.
6- ينظر الدّر المصون 230/1، 409/2.
7- الكشف 293/1.

جاء بعدها اسم نكرة، وكذلك إذا جاء بعدها فعل متعدٍ استوفى مفعوله، وكذلك إذا جاء بعدها فعل لازم، وفي محل نصب مفعول به مقدّم إذا جاء بعدها فعل متعدٍ لم يستوف مفعوله، وفي محل نصب مفعول ثانٍ إذا جاء بعدها فعل متعدٍ لمفعولين ولم يستوف الثّاني، ومنهم من يجعلها في محل رفع مبتدأ إذا جاء بعدها اسم، ومنهم من يجعلها من اسمين منفصلين أحدهما مبتدأ والآخر خبر[1].

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين الرّفع على الخبريّة والنّصب على المفعوليّة.

ح- الرّفع على الابتداء أو الفاعليّة والنّصب على المفعوليّة أو المصدريّة:

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [سورة البقرة الآية 240].

موضع الاختلاف قوله: ﴿وصية﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (وصى) يدلّ معناه على وَصْلِ شيءٍ بشيءٍ، ومن ذلك الوَصيّة، تقول: وصّيته توْصِيَة، أي كلامٌ يُوصى، أي يُوصَل، وأوصيت له بشيءٍ وأوصيت إليه، إذا جعلته وصيَّك[2].

القراءات:

قرئ (وصيَّةٌ) بالرّفع وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وعاصم، والكسائي[3].

وقرئ (وصيَّةً) بالنّصب، وهي قراءة البقيّة[4].

1- ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب 269/2-272، وأسلوب الاستفهام في القرآن لعبد الكريم محمود ص13-25، وأساليب الاستفهام في سورة البقرة لريسا نورفرا ص 35-37.
2- ينظر لسان العرب، مادة (و، ص، ى) 273/20-275.
3- ينظر التّيسير ص 240.
4- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

توجيه القراءات:

قرئ بالرّفع؛ لأربعة أوجه، أحدها: أن يكون (وصيّة) مبتدأ ثانيًا، و(لأزواجهم) خبر له، وجملة (وصية لأزواجهم) المكونة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، وهو قوله: (الذين)[1]، والّذي سوّغ الابتداء بالنّكرة هاهنا هو كونها موصوفة تقديراً، كأنّه قال: (وصية من الله) أو (وصية منهم)[2]، حسب الخلاف فيه، أهي لازمة من الله –عزّ وجلّ– أو مندوبة للأزواج؟[3]، ونظير ذلك فيما جاء فيه المبتدأ نكرة موصوفة بصفة مقدّرة قولهم: السّمن مَنَوانِ بدرهم، فالتّقدير: منوان منه بدرهم، و(منه) في محل الصّفة للمَنَوَينِ[4].

وقد جعل أبو علي[5] المُسَوِّغ للابتداء بالنّكرة هاهنا كونها في موضع تخصيص، وأنّهم جعلوه كالنّكرة المرفوعة على الابتداء في (سلام عليك) و(خيرٌ بين يديك) وعلّلوا ذلك بأنّها في موضع الدّعاء، واتبعه في ذلك مكي[6]، وابن عطيّة[7]، وقد رأى الشّيرازي[8] حُسْن الابتداء بالنّكرة هاهنا؛ لأنّه يحمل معنى الأمر، فيكون المعنى كمعنى النّصب.

والوجه الثّاني: أن تكون (وصيةٌ) مرفوعة بالابتداء، والخبر محذوف والتّقدير: فعليهم وصيةٌ لأزواجهم، والجملة الاسمية في موضع رفع خبر للمبتدأ الأول، وقوله (لأزواجهم) صفة للوصّية[9]، أو خبر ثانٍ، او عطف بيان، أو حال[10].

1- ينظر الحجّة لأبي علي 341/2، والموضح ص 212.
2- ينظر الكشف 299/1، وشرح المفصّل 86/1، والبحر المحيط 254/2، والتّذييل والتّكميل 325/3، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 113/1.
3- ينظر التفسير البسيط 302/4–303، والدّر المصون 501/2.
4- ينظر اللّمع ص 30، 31، والتذييل والتّكملة 325/3، والرّشاد في شرح الإرشاد للجرجاني ص 208، 209، وبهاء الدين بن النّحاس النّحوي في ضوء تعليقته على المقرّب للعوفيّ ص 118، والرّشاد في الإرشاد للبسطاميّ العوفيّ ص 119–121.
5- ينظر الحجّة لأبي علي 342/2.
6- ينظر الكشف 299/1.
7- المحرر الوجيز 325/1.
8- ينظر الموضح ص 212.
9- ينظر الكشف 299/1، والموضح ص 213، والفريد في إعراب القرآن 541/1، 542.
10- ينظر التّبيان في إعراب القرآن 60/2، والدّر المصون 503/2.

والوجه الثّالث: أن تكون (وصيّة) مرفوعة بفعل محذوف، والتّقدير: كُتِب عليهم وصيةٌ، وقوله: (لأزواجهم) صفة لها، والجملة الفعليّة في محل رفع خبر للمبتدأ (الذين)[1].

ويقوي هذا الوجه قراءة عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه–: (كُتب عليهم وصيّةٌ)[2]، وقد ذكر أبو حيان[3] أن ذلك من باب تفسير المعنى لا الإعراب، إذ ليس هذا من المواضع التي يُضمر فيها الفعل.

والوجه الرّابع: أن تكون (وصيّة) مرفوعة بالابتداء على حذف مضاف، والتّقدير: (والذين يُتوفّوْنَ أهلُ وصية)[4].

إلاّ أنّ أبا حيان[5] قَدْ رأى أنّه لا ضرورة تدعونا إلى ادعاء هذا الإضمار أو التّقدير.

وقرئ بالنّصب لثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون (وصيةً) منصوبة على المفعوليّة، لفعلٍ متعدٍ لمفعولين محذوف تقديره: الزم، والمفعول الأول هو قوله: (الّذين) كأنّه قال: (وأُلْزِم الذّين يُتوفَّون وصية)[6].

والوجه الثّاني: أن تكون (وصيةً) منصوبة على المفعوليّة، لفعل محذوف تقديره: يُوصُون، كأنّه قال: والّذين يُتَوَفّوْنَ يُوصُون وصيةً، و(الّذين) مبتدأ، والجملة الفعليّة في محل رفع خبر المبتدأ[7]، ومنهم من جعل تقدير الفعل: و(ليوصوا) و(وصيّة) منصوبة على المصدر أيضاً[8]، واختار ابن خالويه[9] في المصادر النّصب إذا هي وقعت موقع الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[10]، أي فاضربوا الرّقاب ضرباً، فالنّصب يدلّ على معنى الأمر[11].

1- ينظر معاني القرآن للأخفش 192/1، وجامع البيان 251/5، والبحر المحيط 254/2.
2- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
3- ينظر البحر المحيط 254/2.
4- ينظر الكشاف 469/1، والفريد في إعراب القرآن 542/1، والدّر المصون 502/2.
5- ينظر البحر المحيط 254/2.
6- ينظر الكشّاف 469/1، والدّر المصون 502/2.
7- ينظر التبيان في إعراب القرآن 60/2، والبحر المحيط 254/2، والدّر المصون 503/2.
8- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 138، والموضح ص 212.
9- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 98.
10- سورة محمد الآية 4.
11- ينظر الكشف 299/1.

والوجه الثّالث: أن تكون (وصيّة) منصوبة على المصدر، وقوله: (الّذين) فاعل لفعل محذوف تقديره: (وليُوصِ) فكأنّه قال: وَليُوصِ الّذين يتوفون وصيّة[1]، ومنهم من رَدّ ذلكَ ولم يستحسنه، حيث رأى أبو حيان[2] ضعف ذلك؛ لأنّه ليس من مواضع إضمار الفعل، ومثله في الضّعف من نصب و "الذّين" على إضمار "وأُلْزِم الذّين يُتَوَفّوْنَ وصيةً" وبنصب "وصيةً"؛ لأنّه مفعول ثان لألزم.

ومن جعل قوله: (لأزْواجهم) صفة في القراءتين فحجته أنّ الظّرف يكون خبراً للمبتدأ النّكرة إذا تقدّم عليه أكثر من كونه صفة له، بينما إذا تأخر الظّرف على النّكرة فالأكثر فيه أن يكون صفة[3]، ويقوي ذلك[4] قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَالٌ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[6]، ومن اختار قراءة الرّفع اختارها؛ لإجماع القرّاء على الرّفع بالابتداء في قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[9]، وكذلك لِقراءة أبي بن كعب –رضي الله عنه–: ﴿فمتاعٌ لأزواجهم﴾[10]، وقراءة عبد الله بن مسعود –رضى الله عنه–: (الوصية لأزواجهم) بالرّفع، وكذلك لأنّها قراءة علي بن أبي طالب –رضي الله عنه–[11].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين الرّفع على الابتداء أو الفاعليّة والنّصب على المفعوليّة أو المصدريّة.

1- ينظر التبيان في إعراب القرآن 60/2، والدّر المصون 502/2.
2- ينظر البحر المحيط 254/2.
3- ينظر الحجّة لأبي علي 343/2، والتفسير البسيط 302/4، والتطبيق النّحوي ص340.
4- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
5- سورة المؤمنون الآية 63.
6- سورة ق الآية 35.
7- سورة يوسف الآية 18.
8- سورة البقرة الآية 196.
9- سورة النّساء الآية 92.
10- سورة البقرة الآية 240.
11- ينظر الكشف 299/1.

ط- الرّفع على الابتداء والنّصب على التّوكيد أو البدل:

قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ﴾ [سورة آل عمران الآية 154].

موضوع الاختلاف قوله: ﴿كُلَّهُ﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (كلّ) يدلّ معناه على إضافة الشّيء إلى الشّيء، وجمع الأجزاء، تقول: كلّهم منطلق، وأخذت المال كُلّه، فالكلّ هاهنا عبارة عن أجزاء الشّيء، فهي لفظة واحدة ومعناها الجمع، تقول: كلّ حضر، وكلّ حضروا، على اللّفظ وعلى المعنى[1].

القراءات:

قرئ (كُلُّهُ) برفع اللام، وهي قراءة أبي عمرو[2].

وقرئ (كُلَّهَ) بنصب اللاّم، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بالرّفع لوجهين، أحدهما: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وقوله: (لله) جار ومجرور في موضع رفع خبر، والجملة الاسمية (كلّه لله) في محل رفع خبر (إنّ)، فلم يجري كلّه على ما قبله، ورفعه على الابتداء[4]، كقولك: إنّ مالَ زيد كلُّه عنده[5]، ومثله أيضاً[6] قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[7]، حيث عُدل بالوجوه عن عمل الفعل فيها، ورفعت (مسودة)[8] وأيضاً عُدِل بـ "كلّ" عن إتباع (الأمر) ورفع بالابتداء[9].

1- ينظر لسان العرب، مادة (ك، ل، ل) 110/14، 111.
2- ينظر التّيسير ص 256.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الحجّة لأبي علي 90/3، والتفسير البسيط 95/6، والتّبيان في إعراب القرآن 90/4.
5- ينظر الدّر المصون 449/3.
6- ينظر معاني القرآن للفرّاء 243/1، والتفسير البسيط 95/6.
7- سورة الزمر الآية 60.
8- ينظر الحجّة لأبن زنجلة ص 177.
9- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

ورأى مكي[1] حُسن الابتداء بِكُلّ؛ لأنّ (كلّ) أقرب للأسماء منها للتّوكيد، إذ تقع (كُلّ) فاعلة ومفعولة ومجرورة، كسائر الأسماء خلافاً لـ (أجمعين) تقول: كلّهم جاءني، ورأيتُ كلّ الحاضرين، ومررتُ بكلّ أصحابك، ولا يجوز ذلك في (أجمعين).

والوجه الآخر: أن تكون "كلّ" في موضع رفع توكيد؛ لأنّ (إنّ) في الأصل مرفوع بالابتداء، وهذا الوجه على مذهب من يجري التّوابع مجرى عطف النَّسق، وهم الفرّاء[2]، والجَّرْمِي[3]، والزّجاج[4]، ويكون "لله" على هذا الوجه خبراً لـ (إنّ) [5].

وقرئ بالنّصب؛ لوجهين أيضاً، أحدهما: أنْ تكون (كلّ) توكيداً لاسم (إنّ)، ووجه ذلك أنّ (كُلّ) تفيد معنى الإحاطة والشّمول، فالأولى أن تكون توكيداً لما قبلها[6]، ويقوي ذلك أنّه لو قام (أجمع) مقام (كلَّه) لم يكن إلاّ منصوباً، إذ هو بمعناه أي في كونه للعموم والشّمول[7].

والوجه الآخر: أنْ يكون (كلّه) بدلاً من اسم (إنّ)، أي من (الأمر) و(لله) خبرٌ لـ (إنَّ)[8]، وقد رأى السّمين[9] أنّ ذلك ليس واضحاً، وأنّ الأظهر أن يكون توكيداً لاسم إنّ، أي توكيداً لـ (الأمر).

ومنهم من اختار قراءة النّصب؛ بحجّة أنّ (كلّ) تختصّ بالتأكيد، فقد رأى ابن عطّية[10] أنّ الأجود قراءة النّصب؛ لأنّ التّأكيد أملك بلفظة (كلّ).

إلّا أنّ أبا حيان[11] ذكر أنّه لا ترجيح في ذلك إذ كلّ من القراءتين متواتر، والابتداء بكلّ كثير في لسان العرب.

1- ينظر الكشف 361/1.
2- ينظر اللباب في علوم الكتاب 616/5، وحدائق الروح والريحان 202/5، والتّوجيه النّحوي لتداخل التوابع لموسى أبو جليدان ص 262.
3- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
4- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
5- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
6- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 115، والموضح ص 247.
7- ينظر شرح الهداية 235/1، والتفسير البسيط 95/6.
8- ينظر معاني القرآن للأخفش 237/1، والكشف 361/1، والفريد في إعراب القرآن 154/2.
9- ينظر الدّر المصون 449/3.
10- ينظر المحرر الوجيز 528/1.
11- ينظر البحر المحيط 96/3.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

وهذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في القرآن الكريم بين الرّفع على الابتداء والنّصب على التّوكيد أو البدل.

ي– الرّفع على الاستئناف أو العطف والنّصب عطفًا على ما قبله:

قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [سورة المائدة الآية 45].

موضع الاختلاف قوله: ﴿العين..... والجروح﴾.

المعنى اللغوي:

1– العين: الأصل (عين) يدُلّ معناه على عُضوٍ به يُبْصَر ويُنْظَر، ومن ذلك العين النّاظرة لكلِّ ذي بَصَر، والجمع: أعينُ وعُيون وأعيان، تقول: رأيتُ الشّيء عِياناً: أي معاينةً، وتقول: اعتَانَ لنا منزلاً إذ نظر إلى المنازل بعينه ثم اختار منها، وتقول: عِنْتُ الرّجلَ، إذا أصبته بعينك[1].

2– الجروح: الأصل (جرح) يدلّ على معنيين متباينين، أحدهما شَقّ الجّلد، وهو المَعْنِيّ بهذا الموضوع، تقول: جَرِحَه بالْحديدة جرحاً، والاسم: الجُرْح، واستَجْرَح فلانٌ، إذا عمل ما يُجْرَح من أجله، والجمع: جُروح[2].

القراءات:

قرئ (الْعَيْنُ..... والْجُرُوحُ) بالرّفع، وهي قراءة الكسائي[3].

وقرئ (الجُرُوحُ) فقط بالرفع، وهي قراءة ابن كثير، وابن عامر، وأبي عمرو[4].

وقرئ (الْعَيْنَ..... والجُرُوحَ) وهي قراءة البقيّة[5].

1– ينظر لسان العرب مادة (ع، ي، ن) 17/175–184.
2– ينظر المصدر نفسه مادة (ج، ر، ح) 3/245–247.
3– ينظر التيسير ص 269.
4– ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
5– ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

قرئ برفع (العين) و(الجروح)؛ لثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون الكلام مقطوعاً ممّا قبله، فتكون الواو عاطفة وليست للاشتراك في العامل، أي عطف جملة على جملة[1]؛ لأنّ (إنّ) دخلت على مبتدأ أو خبر، فعطف (والعين) على موضع الجملة، وهو الابتداء والخبر، وعطف ما بعد العين عليها كذلك[2]، وقد رأى أبو علي[3] أنّ عطف الجملة في هذا الوجه، كعطف المفرد على المفرد.

إلّا أنّ أبا حيان قد ذكر وجهاً آخر في تقدير الجملة المعطوف عليها هاهنا، وقال: "(والعين بالعين) جملة اسمية معطوفة على جملة فعلية وهي قوله: (وكتبنا) فلا تكون تلك الجمل مندرجة تحت (كتبنا) لا من حيث الاشتراك في معنى الكَتْب، ولا من حيث اللّفظ، وإنّما ذلك استئناف إيجاب وابتداء تشريع، وتوضيح حكم جديد ليس بمندرج في التّوراة "[4]، فإن كان العامل الأول يصح نسبتهُ إلى الاسم الذي يليه حقيقة، كان العامل الثّاني محمولًا على الإضمار؛ لأنّ الإضمار أكثر من التّضمين والّذي ضابطه أن يكون العامل الأول والثّاني يجتمعان في معنى واحد لهما، نحو: (يَجْدَعُ الله أنْفَهُ وعَيْنَيْه)، أي: ويَفْقَأُ عينَيْه، فنِسْبَةُ الجَدْعِ إلى الأنف حقيقة، وإن كان العامل لا يصح نسبتهُ إلى الاسم الّذي يليه حقيقة كان متضمنًا معنى ما يَصح نسبتُه إليه؛ لتعذّر الإضمار، كقول العرب: عَلّفْتُ الدَّابَة ماءً وتبنًا، أي أطعمتها أوْ غذوتها ماءً وتبنًا[5]، والتّقدير على هذا الوجه: فرضنا عليهم فيها أنّ النّفس مقتولة بها إذا قتلتها بغير حق، والعين مفقوءَة بالعين، والأنف مجدوعٌ بالأنف، والأذن مصلومة بالأذُن، والسّنّ مقلوعة بالسّن، والجروح قصاص، وهو المقاصّة، ذكر ذلك الزمخشري[6].

1- ينظر الكشف 409/1، والتفسير البسيط 397/7، والموضح ص 278، وارتشاف الضّرب 1983/4-1984.
2- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 130، والكشف 409/1، والجامع لأحكام القرآن 8/8.
3- ينظر الحجّة لأبي علي 223/3.
4- البحر المحيط 506/3.
5- ينظر ارتشاف الضّرب 1984/4.
6- ينظر الكشّاف 244/2، 245.

وقد رأى أبو حيان[1] أنّ ما ذكره الزمخشري يجب أن يُحمل على تفسير المعنى لا تفسير الإعراب؛ محتجًا بأنّ المجرور إذا وقع خبراً يجب أن يكون العامل فيه كوناً مطلقاً، وليس كوناً مقيداً، والباء هنا باء المقابلة والمعاوضة، فقدّر ما يقرب من الكون المطلق وهو مأخوذ، فإذا قلت: الثّوب بهذا الدّرهم، معناه: مأخوذ بهذا الدّرهم، وقال مؤيداً لِما ذَكَره: " قد رأى الحوفي أنّ قوله: (بالنّفس) متعلق بفعل مضمر تقديره: يستقر أو يجب، وكذلك (العين بالعين) وما بعدها مقدّر الكون المطلق: والمعنى يستقر قتلها بقتل النفس"[2].

بينما ذهب السّمين[3] إلى أنّ ما قَدَّره الزّمخشري حَسَنٌ جداً، فإنّه قدّر ما يُناسب متعلق كل مجرور: فالفَقْءُ للعين، والقلعُ للسَّن، والصَّلْمُ للأذن، والجَدعُ للأنف، وذَكَر أنّ أبا حيان كأنّه غَضَّ من الزّمخشري، حيث قَدَّر الخبر الذي تعلّق به المجرور كوناً مقيداً وإنّما يقدر كوناً مطلقاً.

والذي يَعْنِيه أبو حيان بالكون المطلق أي: العام، كالاستقرار والحصول والوجود، لا يشمل على الأفعال الخاصة كالأكل والمشي والجلوس، وما إلى ذلك، وهو واجب الحذف؛ لوجود ما يدّل عليه دائماً، ولا يجوز إظهاره، ويُقدّر بالاستقرار، أو بالوجود، او بكائن، كقولك: زيدٌ في الدّار، أي كائن في الدّار، أو مستقرٌ، او موجود، والكون المقيد أي الخاص، هو الوجود المقيد بصفة كالقيام والجلوس، والأكل وغيره من أفعال الحياة العامة، ويجوز حذفه في حال وجود قرينة تدلّ عليه كقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾[4]، أيّ الحرّ مقتول بالحرّ، والعبد مقتول بالعبد[5].

1- ينظر البحر المحيط 506/3.
2- ينظر البحر المحيط 506/3.
3- ينظر الدّر المصون 273/4.
4- سورة البقرة الآية 178.
5- ينظر شرح قطر النّدى ص 111، وشبه الجملة دراسة تركيبية لسوزان فهمي ص20، وتحرير مقال الجمهور في متعلق الظروف والمجرور ليوسف العيساوي ص 38، والتعلق القبلي والبعدي لشبه الجملة لسعد العجمي ص545، 546.

والوجه الثّاني: أن تكون الواو للعطف، إلّا أنّ العطف هاهنا عطف جملة على جملة من حيث المعنى لا من حيث اللفظ؛ لأنّ المعنى: وكتبنا عليهم النَّفس بالنّفس[1]، إمّا لإجراء (كتبنا) مجرى قُلْنا أي قلنا لهم: النَّفسُ بالنَّفسِ، وحمل (والعَيْنُ بالعين) على ذلك أيضاً[2].

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِن مَّعِينٍ﴾[3] أي يُمنحون كأساً من معين، حمل حوراً عيناً على ذلك، فكأنّه قال: يُمنَحون كأساً، ويمنحون حوراً عيناً[4]، وكقول الشّماخ بن ضرار [الكامل]:

بادَت وغَيَّرَ آيهنّ مع البلَى ... إلّا رواكِدَ جَمْرُهن هَبَـــاءُ

ومُشَجَّجٌ أما سواءُ قَذالـــه ... فبدا وغيَّر سَارَهُ المِعْـــزَاءُ[5]

فلمّا كان المعنى في قوله: إلّا رواكد: بها رواكد حمل مشجّحاً عليه، فكأنّه قال: هناك رواكد ومشجّح، وهذا حجّة بأنّ الشّيء قد يُحْمل على المعنى[6].

وإمَّا أنّ معنى الجملة التّي هي (النّفس بالنّفس) ممّا يقع الكَتْب عليه كما تقع القراءة عليه، تقول: كَتَبْتُ: الحمدُ لله، وقرأتُ: سورة أنزلناها[7].

ورَدّ ذلك أبو حيان[8] حيث رأى أنّ هذا من باب العطف على التّوهُّم، والعطف على التّوهُّم لا ينقاس، إنّما يقال منه ما سمع، إذ يُوهم في قوله: (أنّ النفّس بالنفّس) أنّه النّفس بالنّفس، والجمل مندرجة تحت الكَتْب من حيث المعنى، لا من حيث اللّفظ، وهذا خروجٌ عن المصطلح فيه، وهو

1- ينظر الكشف 409/1، والموضح ص 278، 279، والفريد في إعراب القرآن 444/2.
2- ينظر المصادر نفسها.
3- سورة الصافات الآية 45.
4- ينظر الحجّة لأبي علي 224/3.
5- ينظر ديوان الشّماخ بن ضرار ص 427-428، وهو من شواهد: الكتاب 173/1، 174، وشرح أبيات سيبويه للنحّاس ص 84، والحجّة لأبي علي 225/3.
6- ينظر الكتاب 173/1، 174، شرح أبيات سيبويه ص84، الحجّة لأبي علي 225/3، والتفسير البسيط397/7.
7- ينظر الكشاف 244/2، والبحر المحيط 506/3، والدّر المصون 274/4.
8- ينظر البحر المحيط 506/3، 507.

أنّ نحو هذا لا يُسمى عطفاً على المحل؛ لأنّ العطف على المحلّ هو العطف على الموضع، وهذا ليس من باب العطف على المواضع؛ لأنّ العطف على المواضع محصورٌ ليس هذا منه، ويُؤيد ذلك أنَّا لا نقول: (أنّ النّفس بالنّفس) في محل رفع؛ لأنّ طالبه مفقود، إنّما (أنّ) وما في حيزها في تأويل مصدر، وهو في موضع نصب، والتّقدير: كتَبْنا أَخْذَ النّفس.

وذكر السّمين[1] أنّه ليس معنى العطف على المعنى هاهنا أنّ (أنّ) وما في حيزها في محلّ رفع، فَعطف عليها المرفوع، إنّما المعنى أنّ اسمها محلّه الرّفع قبل دخول (أنّ)، ويُؤيد ذلك أنّه لو حُذفت (أنّ) لاستقام المعنى بحذفها، كاستقامته بثبوتها، وتكون (النّفس) مرفوعة، فأصبحت (أنّ) هنا كـ (إنّ) المكسورة في جواز حذفها، والعطف على محل اسمها؛ لأنّ حذفها لا يُخِلّ بالجملة، وقد حُمِل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[2]، حيث رُفِعَ (ورسولهُ) لعطفه على اسم (أنّ) وإنْ كانت مفتوحة؛ لأنّها في حكم المكسورة[3].

وقد حُمل على ذلك أيضاً قول بشر بن خازم الأسدي [الوافر]:

وإلّا فاعلموا أنّا وأنتـــــم ... بُغاةٌ ما بَقِينا في شقاق[4]

والتّقدير: أنّا بغاةٌ وأنتم بغاة، إن شئت جعلت (بغاة) خبرًا للثّاني وأضمرت للأول خبرًا، وإن شئت جعلته خبرًا للأول وأضمرت للثاني خبرًا[5]، وأكثر ما يكون ذلك بعد (علم)[6].

والوجه الثّالث: أن يكون العطف على المضمر المرفوع في قوله: (بالنّفس) إذ التّقدير: أنّ النّفس مأخوذة هي بالنّفس، و(العين) معطوفة على (هي)[7]، وكذلك ما بعدها، والجار والمجرور بعدها في محل نصب حال مبنياً للمعنى، إذ المرفوع هاهنا مرفوع بالفاعليّة؛ لأنّه معطوفاً على

1- ينظر الدّر المصون 275/4.
2- سورة التوبة الآية 3.
3- ينظر إبراز المعاني ص 429، والدّر المصون 275/4.
4- ينظر ديوان بشر بن خازم ص 116، وهو من شواهد: دلائل الإعجاز ص 32، والإنصاف 190/1، وشرح المفصّل 69/8.
5- ينظر الإنصاف 190/1، وشرح المفصّل 70/8.
6- ينظر الدّر المصون 275/4، 276.
7- ينظر الحجّة لأبي علي 225/3، 226، والكشف 409/1، والجامع لأحكام القرآن 8/8.

فاعل مضمر[1]، وجوَّز أبو البقاء[2] العطف دون توكيد مؤيداً ذلك قوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾[3].

وضعّف أبو حيان[4] ذلك؛ محتجاً بأنّ ذلك يلزم العطف على الضّمير المرفوع المتصل دون فصلٍ بين المتعاطفين، ولا تأكيد ولا فصل بـ(لا) بعد حرف العطف، وذلك لا يجوز عند البصريين إلّا في الضّرورة، وفيه لزوم هذه الأحوال، والأصل فيها أن لا تكون لازمة، إنّما منتقلة.

والفصل عند السّمين[5] بـ (لا) بين العطف والمعطوف عليه في قوله: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾، قد قام مقام التوّكيد فليس نظير ما نحن فيه، وما ذكره السّمين جاء على مذهب سيبويه[6] الذّي يجعل طول الكلام بـ (لا) عوضاً عن التّوكيد بالمنفصل، كما طال الكلام في قولهم: (حضر القاضي اليوم امرأة) [7]، وقد رأى ابن عطيّة أنّ: " كلام سيبويه متجهٌ على النّظر النّحوي، وإنْ كان الطّول قبل حرف العطف أتَمَّ، فإنّه بعد حرف العطف مؤثِّرٌ، لا سيما في هذه الآية؛ لأنّ (لا) ربطت مع المعنى، إذ قد تقدّمها نفيٌ، ونَفَتْ هي أيضاً عن الآباء فيمكن العطف"[8].

وذهب أبو علي[9] إلى القول بأنّ الفصل بـ (لا) بين المُتعاطفين قد قام مقام التّوكيد في الآية لا يستقيم إنّما يكون عوضاً إذا وقع قبل حرف العطف، ليكون عوضاً من الضّمير المنفصل الّذي كان يقع قبل حرف العطف، فإذا وقع بعد حرف العطف، لم يَسُدَّ ذلك المسدّ، ويُؤيد ذلك أنّك

1- ينظر الدّر المصون 276/4.
2- ينظر التبيان في إعراب القرآن 128/6.
3- سورة الأنعام الآية 148.
4- ينظر البحر المحيط 506/3.
5- ينظر الدّر المصون 276/4.
6- ينظر الكتاب 378/2، 379، وإعادة الخافض أو حذفه بين الوجوب والجواز لقاسم محمد صالح ص 20، 21، والخلاف في ضمير الفصل والعطف على الضمير المتصل لمظفر عبد رومي ص8.
7- ينظر الدّر المصون، 277/4.
8- المحرر الوجيز 197/2.
9- ينظر الحجّة لأبي علي 226/3.

لو قلت: (حضر امرأة اليوم القاضي) لم يُغنِ طول الكلام في غير هذا الموضع الّذي كان يلزم أن يقع فيه التّعويض.

وقرئ برفع (الجروح) فقط؛ لِستة أوجه، منها ثلاثة ذُكِرَت آنفاً في قراءة رفع "العين.... والجروح"[1]، والوجه الرّابع: أن يكون (الجروح) مبتدأ، و(قصاص) خبره، أي أنّه ابتداء تشريع، وحكم جديد، ليس ممّا كُتِب عليهم في التّوراة[2]، ويقوي ذلك[3] اجماع القرّاء على الرّفع على القطع في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾[5]، وقد رأى ابن خالويه[6] أنّ دليل انقطاع ذلك من الأول أنّه لم يقل: الجروح بالجروح قصاص، فكان الرّفع بالابتداء أولى؛ لأنّه لمّا فقد لفظ (أنّ) استأنف لطول الكلام.

وذهب أبو شامة[7] إلى أنّ رفع (الجروح) ها هنا لكونه معطوفاً على المضمر الّذي في الخبر (بالنّفس)؛ محتجاً بأنّ جواز العطف على المضمر المرفوع فيما قبلها كان لاستقامة المعنى في قولك: مأخوذة هي بالنّفس، والعينُ هي مأخوذة بالعين، ولا يستقيم: والجروح مأخوذة قصاص، وقد رأى السّمين[8] أنّ هذا الّذي ذُكِر لم يتنبَّه له كثيرٌ من المُعربين.

والوجه الخامس: أن يكون رفع "الجروح" للفرق بين المجمل والمفسّر، فقوله: (النّفس بالنّفس والعين بالعين) مفسرٌ غير مجمل، بينما (الجروح) مجملة، إذ ليس كلّ جرح يَجْري فيه قصاص، بل ما كان يُعْرفُ فيه المساواةُ وأمكن ذلك فيه[9].

1- ينظر الكشف 409/1، 410، والدّر المصون 278/4.
2- ينظر المصدران أنفسهما، وكذا الصّفحة.
3- ينظر الكشف 410/1.
4- سورة آل عمران الآية 68.
5- سورة الجاثية الآية 16.
6- ينظر الحجة لابن خالويه ص131.
7- ينظر إبراز المعاني ص 429.
8- ينظر الدّر المصون 279/4.
9- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

والوجه السّادس: أنْ يكون رفع (الجروح) ونصب (العين) و(النفّس) ومخالفتها؛ لاختلاف الجراحات وتفاوتها[1].

وعند السّمين[2] الوجهين الأخيرين لا معنى لهما ولا ملازمة بين مخالفة الإعراب، ومخالفة الأحكام المشار إليها بأي وجه من الوجوه.

وقرئ بنصب (العين) و(الجروح)؛ لأنّه جعله معطوفاً على اسم (أنّ) ولم يقطع الكلام ممّا قبله، و(قصاص) خبر (الجروح) أي (وأنّ الجروح قصاص)، عطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر[3]، وهذا من عطف الجمل، ويكون الكَتْبُ شاملاً للجميع، كقولك: (إنّ زيداً قائمٌ وعمراً منطلق) بعَطف (عمراً) على (زيداً)، و(منطلق) على (قائم)[4].

إلّا أن ابن عطيّة جعل قوله: "قصاص" خبراً لجميع المنصوبات، وقال: " وقرئ بنصب ذلك كُلّهِ و(قصاص) خبر (نَّ) "[5].

ولِلسَّمين[6] فيما ذهب له ابن عطيّة نظر؛ حيث رأى أنّ هذا وإنْ كان يَصْدُقُ أنّ أَخْذَ النّفسَ بالنَّفس، والعين بالعين قصاص، غير أنّه أصبح بقرينة المقابلة هنا خاصاً بالجروح لا غير.

وممّا تقدّم ذكره في توجيه القراءات في هذا الموضع يظهر أن جميع القراءات قد قرئ بها، ولا سبيل لرد واحدة منها، ولاسيما أنّها منقولة عن الرسول –صلّى الله عليه وسلّم–.

ك– النّصب على الظّرفيّة والرّفع على الخبريّة:

قال تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [سورة المائدة الآية 119].

موضع الاختلاف قوله: ﴿يوم﴾.

1– ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
2– ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
3– ينظر الحجّة لابن خالويه ص 130، 131، والكشف 409/1، والبحر المحيط 505/3.
4– ينظر الدّر المصون 277/4، 278.
5– المحرر الوجيز 196/2.
6– ينظر الدّر المصون 278/4.

المعنى اللغوي:

الأصل (يوم) يدلّ على الواحد من الأيّام، واليوم مقداره من طلوع الشمس حتى غروبها، وتقول العرب لِليوم الشّديد من باب الاستعارة في الأمر العظيم: هذا يومٌ ذو أيامٍ، ويومٌ ذو أيّاييم؛ لطول شَرِّه على أهله[1].

القراءات:

قرئ (يَوْمَ) بالنّصب، وهي قراءة نافع[2].

وقرئ (يَوْمُ) بالرّفع وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بنصب (يَوْمَ)؛ لوجهين أحدهما: أن يكون ظرفاً مبنيًّا على الفتح في محل رفع خبر للمبتدأ: (هذا)، فالفتحة هاهنا فتحة بناء، وهذا مذهب الكوفيين[4]، والّذي سوّغ البناء هاهنا هو إضافته إلى الجملة الفعلية، فهم لا يشترطون أن يكون الفعل مبنيًّا في بناء الظّرف المضاف إلى الجملة[5]، وعلى هذا الوجه تتحد القراءتان في المعنى أي هذا المذكور في يوم ينفع[6]، وجوّز الفرّاء[7] نصب (يوم)؛ لأنه مضاف إلى غير اسم، كما قالت العرب: مضى يَومَئِذٍ بما فيه، ويفعلون ذلك به في موضع الجرّ، وأنشد قول جرير [الطّويل]:

1- ينظر لسان العرب، مادة (ي، و، م) 16/137-139.
2- ينظر التّيسير ص 273.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 136، والكشف 1/424، والفريد في إعراب القرآن 2/536، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب 2/416-418، وارتشاف الضّرب 2/1829.
5- ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب 2/417، 418، وارتشاف الضّرب 4/1829، والدّر المصون 4/520، وأثر الخلاف النحوي في التّوجيه للطّبطبائي ص 404.
6- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
7- ينظر معاني القرآن للفرّاء 1/326، 327.

رَدَدْنَا لشَعْثَاء الرّسُولَ ولا أَرى ... كَيَوْمَئِذٍ شَيْئاً تُرَدَ رَسَائِلُهُ[1]

وذكر ابن الأنباري[2] أنّ الفرّاء قد أراد ممّا ذكره جواز كون (يومَ) مرفوعاً بـ (هذا) ولا يظهر الرّفع في لفظ اليوم؛ لأنّ إضافته غير محضة، والعرب في حال إضافة أسماء الزّمان إلى الأفعال الماضية والمستقبلة، تحركها بالفتح؛ لبعدها على معنى الاسم، وأشبه الزّمان عندهم الأداة، فجعلوا اليوم مع الفعل بمنزلة الشّيء الواحد، واختاروا الفتحة له؛ لأنّها أخفّ الحركات، فيقولون: أعجبني يوم قام أخوك، ويوم يقوم أخوك؛ ولأنّ الإضافة إلى الفعل ليست صحيحة، فألزم الوقت الفتح، فعلى هذا القول رفع (يوم)؛ لأنّه خبر المبتدأ، ولكنّه نُصب لأنّه مضاف إلى الفعل، فالنّصب كإضافته إلى ما هو مبني نحو: يومئذٍ.

الوجه الآخر: أن يكون ظرفاً معرباً، أي أنّ الفتحة هاهنا إعراب[3]، وهذا مذهب البصريين[4]، فهم يشترطون في بناء الظّرف إذا أُضيف إلى جملة فعليّة أن يكون فعلها ماضٍ، فإن كان فعلها مضارع تحتّم الإعراب عندهم؛ لأنه لا يسري إلى الظرف البناء إلّا من المبني الّذي أضيف إليه[5]، وقد رأى أبو علي[6] متبعاً لمذهب البصريين أنّه غير جائز هنا أن يكون (يوم) في موضع رفع وقد فتح؛ لإضافته إلى الفعل؛ لأنّ المضاف إليه مُعَرب، وإنّما يكون المُضاف مبنيًّا في حال كون المضاف إليه مبنيًّا أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[7]، فصار في المضاف البناء للإضافة إلى المبنيّ، كما صار فيه الاستفهام، للإضافة إلى المستفهم به، نحو قولك: غلامُ

1- ينظر ديوان جرير ص 385، وهو من شواهد: معاني القرآن للفرّاء 327/1، والإنصاف 289/1، وأثر الخلاف النّحوي في التّوجيه للطّبطبائي ص 404.

2- ينظر التفسير البسيط 609/7.

3- ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب 417/2، وارتشاف الضّرب 1828/4، 1829، والدّر المصون 520/4، وأثر الخلاف النّحوي في توجيه ظرف الزّمان للطبطبائي ص 403.

4- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.

5- ينظر الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص 275، 276.

6- ينظر الحجّة لأبي علي 283/3، 284.

7- سورة هود الآية 66.

من أنت؟ وليس المضارع في هذا كالماضي؛ لأنّ الماضي مبنيّ والمضارع معرب، فإذا كان معرباً لم يكن هناك سبباً يحدث من أجله البناء.

وفي المتعلق بالظّرف المنصوب وفقاً لمذهب البصريين وجهان: أحدهما أن يكون "يوم" منصوباً على الظّرفية بـ "قال" ويكون (هذا) في موضع نصب على المصدريّة، إذ كان أُشير به إلى المصدر أي (القول)، والتّقدير: أي قال هذا القول[1]، وإذا أُشير به إلى القصص أو الخبر، فإنّه ينصب على المصدر، أو على المفعوليّة؛ لأنّه متى وقع بعد القول ما يفهم كلاماً، نحو: قال زيدٌ شِعراً، أو قال زيدٌ خطبة، جرى فيه هذا الخلاف، أي النّصب على المصدرية أو الظّرفيّة[2]، والتقّدير: قال الله هذه القصص أو هذه الأخبار في وقت نفع الصادقين، أي سيقوله في ذلك اليوم[3].

والوجه الآخر: أن يكون (يوم) منصوبًا على الظّرفية لعامل محذوف، وهذا العامل تقديره: (واقع) وجاء خبراً للمبتدأ، وهو وقوله: (هذا) والتّقدير: هذا واقع يوم ينفع الصّادقين، فيكون المعنى على الحكاية للقول، والجملة في موضع نصب بالقول[4].

والذّي سوّغ إضافة اسم الزّمان هاهنا للفعل مع العلم أنّ الأفعال لا تُجَرّ، هو أنّ إضافة أسماء الزّمان إلى الأفعال في المعنى على تقدير إضافتها إلى المصادر، فقد يقع الفعل موقع المصدر، فكأنّه أضاف إلى مدلولات الجمل[5]، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾[6]، أي ابيضاض الوجوه[7]، أي أنّ يوماً على هذا الوجه منصوب على الظرفية في موضع رفع خبر لقوله: "هذا"

1- ينظر الحجّة لأبي علي 283/3، والكشف 423/1، 424، والدّر المصون 520/4، 521.
2- ينظر البحر المحيط 67/4، والدّر المصون 520/4، 521.
3- ينظر الحجّة لأبي علي 283/3، والكشف 423/1، 424، والبحر المحيط 67/4.
4- ينظر الموضح ص 289، والفريد في إعراب القرآن 536/2، والبحر المديد 92/2.
5- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 242، وشرح المفصّل 15/3، 16، وهمع الهوامع 28/1.
6- سورة آل عمران الآية 106.
7- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 242.

فظرف الزّمان يجوز أن تكون أخباراً عن الأحداث، كقولك: الخروج السّاعة، والقتال يوم السّبت، والحجّ يوم عرفة، أي واقعٌ في ذلك اليوم، و(هذا) إشارة إلى حدث يحدث في ذلك اليوم[1].

واختصّ الزّمان أيضًا بإضافته للفعل دون سائر الأسماء للملابسة التي بين أسماء الزّمان والفعل، من حيث أنّ الزّمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل، ولاقتران الزّمان بالحدث، فالفعل يدل على الحدث والزّمان، والزّمان أحد مدلولي الفعل فساغت الإضافة إليه كإضافة البعض إلى الكل، هذا على مذهب من جعل إضافة اسم الزّمان إلى الفعل لا إلى الجملة (مدلولها)[2].

وقرئ برفع (يوم)؛ لأنّه جعل قوله: (هذا) إشارة إلى يوم القيامة، وهو اليوم الّذي ينفع الصّادقين صدقهم، فـ (يوم) معرب، والجملة في موضع نصب مفعول القول[3]، كقولك: قال زيد: عمرو أخوك، وما بعد القول حكاية[4].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين النّصب على الظّرفيّة والرّفع على الخبريّة.

ل– النّصب على الظّرفيّة والرّفع على الفاعليّة:

قال تعالى: ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [سورة الأنعام الآية 94].

موضع الاختلاف قوله: ﴿بينكم﴾.

المعنى اللغوي:

1– ينظر الكشف 424/1، والتفسير البسيط 608/7، والموضح ص 289.

2– ينظر شرح المفصّل 16/3.

3– ينظر الحجّة لابن خالويه ص 136، والكشف 424/1، والبحر المحيط 67/4.

4– ينظر الحجّة لأبي علي 283/3، والتفسير البسيط 607/7.

الأصل (بين) يدلُّ على ثلاثة معانٍ متباينة، أحدها: الفراق، والثّاني: انكشاف الشّيء وظهوره ووضوحه، والثالّث: الوصل وهو المَعْنِيّ في هذا الموضع، تقول: لولا البَيْنُ يُقطع الوِدُّ، أي الوصل[1].

القراءات:

قرئ (بينَ) بفتح النّون، وهي قراءة نافع، وعاصم برواية حفص، والكسائي[2].

وقرئ (بينُ) برفع النّون، وهي قراءة البقّية[3].

توجيه القراءات:

قرئ بفتح النّون؛ لثمانية أوجه أحدها: أن يكون (بينَكم) منصوباً على الظّرفية، والفاعل محذوف، والتّقدير: لقد تقطّع وصلكم بينكم[4]، ويقوي ذلك[5] قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاء﴾ فقد دلّ هذا الكلام على التّقاطع بينهم، وبين شركائهم، إذ تبرؤوا منهم، ولم يكونوا معهم، والقطع ضد الوصل، إذاً حسن تقدير الوصل بعد التّقطّع؛ لدلالة الكلام عليه، إذ تقاطعهم لهم هو ترك وصلهم لهم[6] وحسَّن السّمين[7] هذا الوجه وإن لم يكن الاتصال مذكوراً حتى يعود عليه ضمير؛ لأنّه قد تقدَّم ما يدلُّ عليه، وهو لفظة (شركاء) فإنّ الشّركة تشعر بالاتصال.

والوجه الثّاني: أن يكون الفاعل هو (بينكم) ويكون النّصب في موضع الرّفع[8]، والّذي سوّغ مجيء "بين" منصوبة في موضع رفع هو كثرة استعماله ظرفاً منصوباً، بمعنى أنّه حُمِل على

1- ينظر لسان العرب، مادة (ب، ي، ن) 209/1-211.
2- ينظر التيّسير ص 279.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الحجّة لأبي علي 260/3، والموضح ص 307، والفريد في إعراب القرآن 645/2.
5- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
6- ينظر الكشف 441/1، والتفسير البسيط 298/8، والجامع لأحكام القرآن 464/8.
7- ينظر الدّر المصون 48/5.
8- ينظر الكشف 441/1، والفريد في إعراب القرآن 645/2، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب 319/2، والدّر المصون 48/5.

أغْلب أحواله، فجرى على هذا الإعراب في حال كونه ليس ظرفًا وفُتح، فيكون (بين) على هذا الوجه اسماً بمعنى الوصل؛ لأنّهم إذا تقطّع وصلهم افترقوا[1] وقد استعمل (بين) هاهنا بخلاف ما بُنيَ عليه؛ لأنّه يستعمل كثيراً مع الشيئين المُتلابسين بمعنى الوصل، كقولك: بيني وبينه صداقة ورحم، وقولك: بيني وبينه شركة، فاستعمالها في هذه المواضع بمعنى الوصل سوَّغ استعمالها بهذا المعنى في الآية الكريمة أيضاً[2]، وعلى هذا التّقدير فالقراءتان بمعنى واحد[3] ونُسِبَ هذا الوجه إلى الأخفش[4] بأنّه رأى أنّ بقاء قوله "بينكم" على حاله منصوباً وهو فاعل، حملاً له على أغلب أحواله، ونظير ذلك قوله: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[5]، كأنّه قال: منّا الصّالحون ومِنّا الطّالحون[6].

والوجه الثّالث: أن يكون (بينكم) صفة لموصوف محذوف، والتّقدير: لقد تقطّع وصل بينكم أو شيءٌ بينكم، كقولهم: ما منها مات، أي أحدٍ مات[7].

وضعَّف أبو حيان[8] ذلك؛ محتجاً بأنّ الفاعل لا يحذف، بينما رأى السّمين[9] أنّه قد عُنِيَ بالحذف هنا عدم ذكره لفظاً، وإن قام مقام المحذوف شيءٌ فكأنّه لم يحذف.

1- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
2- ينظر الحجّة لأبي علي 358/3، 359، والتفسير البسيط 298/8، والدّر المصون 55/5.
3- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
4- ينظر التّبيان في إعراب القرآن، 150/7، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب 39/2، والبحر المحيط 186/4.
5- سورة الجن الآية 11.
6- ينظر التفسير البسيط 299/8، والفريد في إعراب القرآن 645/2.
7- ينظر الكشاف 374/2، وإبراز المعاني ص 453، والدّر المصون 49/5.
8- ينظر البحر المحيط 186/4.
9- ينظر الدّر المصون 49/5.

والوجه الرّابع: أن يكون (بينكم) منصوباً على الظّرفيّة بـ (تقطّع) وقوله تعالى: (ما كنتم تزعمون) فاعل يَطلبه كلٌّ من الفعلين (تقطّع) و(ضَلّ)، أي لقد تقطّع وصلكم ما زعمتم، كقولهم: قام وقعد زيد، فأَحَدُ العاملين رافع للفاعل الموجود، والآخر فاعله مضمر لدلالة المذكور عليه[1].

فعلى مذهب الكوفيين إعمال الفعل الأول أولى، وعلى مذهب البصريين إعمال الفعل الثّاني أولى، خلافٌ مشهور في أولى العاملين بالعمل في التّنازع[2]، حيث رأى أبو حيّان[3] أنّ المسألة من باب الإعمال، تسلّط (تقطّع) و(ضلّ) على (ما كنتم تزعمون) وأعمل الثّاني وهو (ضلّ)، وقدّر في "تقطّع" ضمير (ما) وهم الأصنام، والمعنى: لقد تقطّع بينكم ما كنتم تزعمون، وضلوا عنكم، أي لم يبق اتصال بينكم وبين ما كنتم تزعمون أنّهم شركاء فعبدتموهم.

والوجه الخامس: أن يكون "بينكم" فاعل إلّا أنّه يُبنى على الفتح لإضافته إلى غير متمكن[4]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[5]، فتح (مثل) وحقه الرّفع؛ لأنّه تابعٌ لـ (حق) المرفوع، وذلك لإضافته إلى غير متمكن[6]، فكلّ اسم معرب هو متمكن، وكلّ اسم مبني غير متمكن؛ لشبه بالحروف، وعدم قبوله علامات الإعراب، والإضافة إلى غير متمكن، تُجَوّز في المضاف البناء، أمّا الإضافة إلى المتمكن فلا تجوّز في المضاف البناء، ويبقى على أصله في الإعراب، وهذا مذهب البصريين[7].

ومن ذلك[8] قول النّابغة الذبياني [الطّويل]:

1- ينظر إبراز المعاني ص 453، والدّر المصون 50/5.

2- ينظر الإنصاف 83/1، والدّر المصون 50/5،51، والتّنازع في العمل لعبد الحسين الحمداني، ص 68-70.

3- ينظر البحر المحيط 186/4.

4- ينظر الدّر المصون 49/5، 50، والآثار المروية للإضافة النّحوية لمها الخضير، ص 222.

5- سورة الذاريات الآية 23.

6- ينظر الدّر المصون 49/5، 50، والآثار المروية للإضافة النّحوية لمها الخضير، ص 222.

7- ينظر الإنصاف 287/1-289، والآثار المروية للإضافة النّحوية لمها الخضير، ص 222، 223.

8- ينظر الدّر المصون 50/5.

أتاني أبيتَ اللعنَ أنّكَ لُمْتَنِي ... وتلك التّي تَسْتَكُ منها المسامعُ

مقالة أنْ قد قلتَ سوف أنالُه ... وذلك مِنْ تلقاء مِثلك رائِـــعُ[1]

الشّاهد قوله: مقالة، جاء بها مبنيّة على الفتح، وهي بَدَلٌ من (أنّك لُمْتَنِي) وهو فاعل؛ لأنّه أضافها إلى (أنْ) وما في حيزها، أي أضافها إلى غير متمكن[2].

والوجه السّادس: أن يكون "بينكم" صلة لموصول محذوف، والتّقدير: لقد تقطّع ما بينكم، فحذف الاسم الموصول (ما) وبقيت الصلة[3] وهذا على مذهب الكوفيين[4]، ويقوي ذلك قراءة عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه–: (لقد تقطّع ما بينكم)[5]، ومنهم من ردَّ ذلك؛ محتجاً بأنّ اسم الموصول والصّلة في تقدير اسمٌ واحد، ومحالٌ أن يبقى آخر الاسم ويحذف صدره، وهذا مذهب البصريين[6].

والوجه السّابع: أن يكون "بينكم" منصوباً على الظّرفية، والفاعل محذوف، والتّقدير: لقد تقطّع الأمر أو السّبب بينكم[7].

والوجه الثّامن: أن يكون الفعل "تقطّع" مستنداً إلى مصدره، أي لقد وقع التّقطيع بينكم، كقولك: جمع بين الشيئين، تريد أوقع الجمع بينهما، ذكر هذا الوجه الزّمخشري[8].

1- ينظر ديوان النّابغة الذّبياني ص 17، وهو من شواهد: شرح أبيات المغني 128/7، وشرح الشّواهد الشعرية لأمّات الكتب 84/2.

2- ينظر الدّر المصون 50/5، وشرح الشّواهد الشّعرية 84/2.

3- ينظر الكشف 441/1، والجامع لأحكام القرآن 464/8، ومسائل المرفوعات في كتاب البيان لعبد الكريم حجاج ص 117.

4- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 216، والدّر المصون 51/5.

5- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 145، والجامع لأحكام القرآن 464/8.

6- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 262، وقاعدة الصّلة والموصول بمنزلة اسم واحد لضياء دهش وحامد حاجي، ص 180.

7- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 262، وإبراز المعاني ص 453، والجامع لأحكام القرآن 464/8، وارتشاف الضّرب 1443/3، 1444.

8- ينظر الكشّاف 374/2.

وضعَّف أبو حيان[1] ذلك وحكم عليه بعدم الجودة؛ لأنّه أسند الفعل إلى مصدره الصّريح وأضمره فيه، فهو محذوف، ولا يجوز حذف الفاعل، كما أنّ شرط الإسناد مفقود فيه، وهو تغاير الحكم والمحكوم عليه أي أنّه لا يجوز أن يتحد الفعل والفاعل في لفظ واحد دون فائدة، فلا تقول: قام القائم ولا قعد القاعد، وتقول: إذا أسند الفعل إلى مصدره الصّريح من غير إضمار فيلزم حذف الفاعل، وإذا أسند إلى ضميره يبقى تقطّع التّقطّع كقام القائم، فإن ذلك لا يجوز؛ لأنّ اسناد الفعل إلى ضمير مصدره هاهنا يؤدي إلى فساد المعنى؛ لأن معنى تقطّع التّقطع: حصل لهم الوصل[2].

وقرئ بالرّفع لوجهين، أحدهما: أن يكون قد أسند الفعل "تقطّع" إلى "بينكم" وجعله اسماً بمعنى الوصل، فَرَفعه على الفاعليّة[3]، وجاز وقوع البين بمعنى الوصل؛ لأنّه لمّا كان الوصل مما يقع ويحدث بين الاثنين جُعِل "بين" هاهنا لما كان يقع في البين[4]، ويقوي ذلك[5] قوله تعالى: ﴿وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾[6]، فدخول حروف الجر على "بيننا" دليلُ على الاسميّة[7]، وحكى سيبويه: "هو أحمرٌ بين العينين"[8]، رُفِعَ (البين)؛ لأنّه الجلدة الّتي بين عينيه، وهو موضع[9].

وجوَّز الزّجّاج[10]النّصب هاهنا إلّا أنّ الرّفع أجود ومعناه: لقد تقطع وصلكم، وقد رأى أبو علي[11] أنّ الدّليل على كون "بينكم" المرفوع هو الّذي استعمل ظرفاً أنّه لا يخلو من أن يكون ظرفاً اتّسع فيه، أو يكون مصدراً، ولا يجوز أن يكون مصدراً؛ لأنّ التّقدير يصبح: لقد تقطّع افتراقكم،

1- ينظر البحر المحيط 186/4.
2- ينظر الدّر المصون 52/5.
3- ينظر حروف المعاني ص 28، الحجّة لابن خالويه ص 145، والحجّة لأبي علي 357/3.
4- ينظر الكشف 440/1، 441.
5- ينظر الكشف 440/1، والتفسير البسيط 297/8.
6- سورة فصلت الآية 5.
7- ينظر الكشف 440/1، والتفسير البسيط 297/8، والدّر المصون 52/5.
8- الكتاب 195/1.
9- ينظر حروف المعاني ص 93.
10- ينظر معاني القرآن للزّجاج 273/2.
11- ينظر الحجّة لأبي علي 358/3، 359.

وهذا لا يكون؛ لأنّه إذا انقطع افتراقهم لم يفترقوا، وهذا خلاف القصد والمعنى، ويُؤيد ذلك أنّ المراد: وصلكم وما تتآلفون كنتم عليه، وجاز أن يكون البين اسماً بمعنى الوصل، وأصله الافتراق والتّبيان؛ لأنّه لمّا استعمل مع الشّيئين المتلابسين نحو: بيني وبينه رَحِمٌ وصداقة، أصبحت لاستعمالها في هذه المواضع بمنزلة الوُصلة على خلاف الفُرقة.

ويقوي مجيء (بينٌ) اسماً[1] قول المهلهل عدي بن ربيعة [الوافر]:

كأنّ رماحنا أشطان بئـــــرٍ ... بعيد بين جالَيْها جَـرُورِ[2]

وضعَّف ابن عطية[3] ذلك محتجاً بأنّه لم يُسْمَع من العرب (البين) بمعنى الوصل وإنّما انْتُزَعَ من الآية، أو أنّه أُريد بالبين الافتراق، وذلك جائز عن المدى البعيد والمعنى: لقد تقطّعت المسافة بينكم لطولها، فعبّر عن ذلك بالبين، وقد رأى السّمين[4] أنّ كلام ابن عطيّة ظاهرهُ يُؤذن بأنّه فُهِمَ أنّها بمعنى الوصل حقيقةً، ثم رَدَّه بحُجّة أنّه لم يُسْمع من العرب ذلك، وذكر أنّ هذا منه غير مَقْبولٍ، وغير مقبول أيضًا قوله: إنّما انتزع من هذه الآية، بل إنّ ذلك مفهوم من لغة العرب وعبارته تؤذن بأنّه مجاز، ووجه المجاز أنّه لمّا استعمل "بين" مع الشّيئين المتلابسين في نحو: بيني وبينك شركةٌ أصبحت لاستعمالها في هذا الموضع بمعنى الوصلة، نقيض الفرقة، فلهذا جاء لقد تقطّع وصلكم، وإذا تقرّر هذا فالقول بكونه مجازاً أولى من القول بكونه مشتركاً؛ لأنّه متى تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز خيرٌ منه عند الجمهور.

والوجه الآخر: أن يكون الكلام محمولاً على معناه، إذ المعنى: لقد تفرّق جمعكم وتَشَتَّت[5].

1- ينظر حروف المعاني ص 28، والتفسير البسيط 297/8، والدّر المصون 53/5، ومسائل المرفوعات في كتاب البيان لعبد الكريم حجّاج ص117.

2- ينظر مجالس العلماء ص 110، وشرح ديوان الحماسة 289/1، وهو من شواهد: حروف المعاني ص 28، ومسائل المرفوعات في كتاب البيان لعبدالكريم حجّاج ص 117.

3- ينظر المحرّر الوجيز 324/2، 325.

4- ينظر الدّر المصون 54/5، 55.

5- ينظر الدّر المصون 56/5.

وضعَّف أيضًا السّمين[1] ذلك؛ محتجاً بأنّ هذا لا يجوز أن يكون تفسير إعراب.

ومنهم من ذكر أنّ الصّواب في ذلك كلّه أنّ الرّفع والنّصب هاهنا قراءتان مشهورتان باتفاق المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمُصيب الصّواب؛ لأنّ العرب قد تنصب "بين" في موضع الاسم، فقد ذُكر سماعاً منها: (أتاني نحوك ودونك وسواءك) نصباً في موضع الرّفع، وذكر سماعاً منها أيضاً: الرّفع في (بين) إذا كان الفعل لها، وجعلت اسماً[2].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين النّصب على الظّرفيّة والرّفع على الفاعليّة.

1– ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

2– ينظر جامع البيان 11/548–550.

الفصل الثّاني

الاختلافات النّحويّة في الأفعال

المبحث الأول: الاختلاف بين النّصب والرّفع.

المبحث الثاني: الاختلاف بين الجزم والرّفع.

المبحث الثالث: الاختلاف بين البناء على السكون والرّفع.

المبحث الرابع: الاختلاف بين البناء على الفتح والبناء على السكون.

المبحث الأول: الاختلاف بين النّصب والرّفع.

أ- بين النّصب جواباً لما قبله وبين الرّفع عطفاً على ما قبله أو استئنافاً:

قال تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [سورة البقرة الآية245].

موضع الاختلاف: ﴿ فَيُضَاعِفَهُ ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (ضعف) يدل على معنيين متباينين، أحدهما: زيادة الشّيء بمثله، وهو المَعنيّ في هذا الموضوع، تقول: إن أعطيتني درهماً فلك ضعفه، أي مثله، قال الخليل: أضْعَفْتُ الشّيء إضْعافاً، وضعّفْتُهُ تَضْعِيفاً، وضَاعفْتُهُ مُضاعفةً، وهو أن يُزاد على أصْل الشّيء مِثليْن أو أكثر[1].

القراءات:

قرئ (فَيُضَاعِفَهُ) بنصب الفاء، وهي قراءة عاصم، وابن عامر[2].

وقرئ (فيُضاعِفُهُ) برفع الفاء، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بنصب الفاء لوجهين، أحدهما: أن يكون جواباً للاستفهام على اللّفظ؛ لأنّ الاستفهام واقع عن صاحب القرض، فالقرض ليس مستفهم عنه ولا هو خبرٌ عن مستفهم عنه، إنّما هو صلةٌ للخبر[4]، ويقوي ذلك أنّك لو قلت: أيُقْرِضُني زيدٌ فأشكره، نَصَبْتَ جواب الاستفهام؛ لأنّ الاستفهام وقع عن القرض، ولو قلت: أزيدٌ يُقرضني فأشكره، لم تنصب الجواب إلّا على المعنى؛ لأنّ الاستفهام وقع عن زيد[5]، فقد رأى أبو البقاء[6] أنه لا يجوز أن يكون النّصب؛ لأنّه جواب للاستفهام على اللّفظ؛ لأنَّ المستفهم عنه في اللّفظ المُقرضُ، أي الفاعل للقرض، لا عن القرض، أي: الّذي هو فَعَل.

1- ينظر لسان العرب مادة (ض، ع، ف) 106/11-109.
2- ينظر التّيسير ص 240.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الحجة لابن زنجلة ص 139، والتفسير البسيط 314/4، والموضح 213، وهمع الهوامع 307/2.
5- ينظر الكشف 301/1، وشرح الهداية 201/1.
6- ينظر التّبيان في إعراب القرآن 61/2.

ومن النّحويين مَنْ مَنعَ نصب الفعل بعد الفاء في جواب الاستفهام الواقع عن المسند إليه الحُكم، لا عن الحكم[1]، ورَأى أبو حيان[2] أنّ هذا المَنْع مرْدُودٌ بهذه القراءة المتواترة وغيرها، كقوله: "من يَستغفرُنِي فأغْفِرَ له، ومَنْ يَدْعُوني فأستجيب له"[3]، بالنّصب في "فأغفِر" و "فأستجيب".

ويؤيد ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ﴾[4]، فقوله: (فلا هادي له) بمعنى: لا يهده، لِذا جزم قوله: (ونَذَرُهم) بعده على المعنى دون اللفظ[5].

والوجه الآخر: أن يكون قوله: (فيضاعفه) منصوباً بإضمار (أنْ) المصدرية، و (أنْ) والفعل في تأويل مصدر منصوب معطوفاً على المصدر المفهوم من قوله: (يقرض) في المعنى، والتّقدير: مّنْ ذا الذي يكن منه إقراضٌ فمضاعفةٌ من الله[6]، ويؤيده قول ميسون بنت بَحْدل [الوافر]:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرّ عَيني ... أحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشّفوف[7]

الشّاهد قوله: (عباءَةٍ وتَقَرّ)، حيث عطف مصدرٌ مؤول على مصدر صريح قبله[8]، وإنْ كان العطف في الآية عطف مصدراً مؤولاً على مصدر متوهم من الفعل الّذي قبله، إلّا أنّه حجّة له[9].

وقد رأى أبو البقاء[10] أنّ عَطف الفعل على المصدر الّذي هو (قرضاً) كعطف الفعل على المصدر بإضمار (أنْ)، لا يَصِحّ لأمرين، أحدهما: أنّ (قرضًا) هاهنا مصدرٌ مؤكدٌ، والمصدر

1- ينظر البحر المحيط 261/2، والدّر المصون 510/2، وهمع الهوامع 307/2.
2- ينظر البحر المحيط 261/2.
3- صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب الدّعاء نصف الليل، 149/1 ،150.
4- سورة الأعراف الآية 186.
5- ينظر الحجة لأبي علي 345/2، والتفسير البسيط 314/4.
6- ينظر الكشف 301/1، والموضح ص 213، والدّر المصون 509/2.
7- البيت من شواهد:الكتاب 45/3، 46، والمصباح لِمَا أُعْلم من شواهد الإيضاح588/1، وحاشية الصّبان459/3.
8- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
9- ينظر التّبيان في إعراب القرآن 61/2، والدّر المصون 509/2، 510.
10- ينظر التّبيان في إعراب القرآن 61/2.

المؤكّد لا يُقدَّرُ بـ (أنْ) والفعل، والآخر: أنّ عطف المصدر المؤول على المصدر الصّريح هاهنا يوجب أن يكون معمولاً ليقرض، ولا يصحُّ هذا في المعنى؛ لأنّ المضاعفة ليست مُقرضة، وإنّما هي فعل الله –عزّ وجلّ–.

وعقّب السّمين[1] على ذلك بأنّ ظاهر ما ذُكِرَ يُشير إلى أنّه يشترط في النّصب العطف على مصدر مؤول من (أنْ) المصدرِيّة والفعل، إلّا أنّ هذا ليس بشرط، بل يجوز ذلك وإن كان الاسم المعطوف عليه ليس بمصدر، كقول الحُصين بن الحمام [الطّويل]:

ولولا رجالٌ من رِزامٍ أَعِـــزَّةٍ ... وآلُ سبيعٍ أو أسُوءَك عَلْقَما[2]

الشّاهد قوله: (أسوءك) حيث جاء منصوباً معطوفًا على قوله: (رجالٌ) بـ (أنْ) مضمرة[3]، وقد رأى السّمين[4] أنّ وجه المَنْع هو أنّه لو عُطِف على قوله: (قرضا) لشاركه في عامله، وهو قوله: (يُقْرض) فيكون التّقدير: مَنْ ذَا الّذي يقرض مضاعفةً، وهذا لا يَجوز في المعنى.

وقرئ برفع الفاء؛ لوجهين، أحدهما: أن يكون معطوفاً على قوله: (يقرض) الصِّلة، أي من ذا الّذي يقرض الله فيضاعف الله له[5]، وقد رأى أبو حيان[6] حُسْنَ هذا الوجه لعدم الإضمار.

والوجه الآخر: أن يكون مرفوعاً على الاستئناف، فيكون التّقدير: فهُو يُضاعفُهُ[7]، ورأى أبو علي[8] أنّ الأجود الرّفع؛ لأنّ الاستفهام في هذه الآية عن فاعل الإقراض، لا عن الإقراض، وإذا كان كذلك لم يحسن النّصب.

واتبعه في ذلك مكي[9] محتجًا بقوة الرّفع في المعنى أيضاً.

1- ينظر الدّر المصون 511/2.
2- ينظر المفضليات ص66، وخزانة الأدب 324/3، وهو من شواهد: الكتاب 50/3، وحاشية الصّبان 459/3.
3- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الدّر المصون 511/2.
5- ينظر الحجّة لابن خالويه، ص98، والكشف 301/1، والتفسير البسيط 313/4.
6- ينظر البحر المحيط 261/2.
7- ينظر شرح الهداية 201/1، والتفسير البسيط 313/4، والموضح ص 214.
8- ينظر الحجّة لأبي علي 344/2.
9- ينظر الكشف 301/1.

وأَيٍّ كان الوجه في كلّ ما ذُكِرَ آنفاً، فالقراءتان فصيحتان متواترتان عن الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لرَدِّ واحدة وقبول الأخرى، فلكلّ قراءة دليل على صحتها كما تقدّم الذِّكر.

ونحو توجيه قراءة: (فيضاعفه) توجيه قراءة (فيكون) من قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة البقرة الآية 117، سورة آل عمران الآية 47].

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين النّصب جوابا لما قبله وبين الرّفع عطفًا على ما قبله أو استئنافًا.

ب– بين النّصب على إضمار (إنْ) المصدرية وبين الرّفع على الحال:

قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ﴾ [سورة البقرة الآية 214].

موضع الاختلاف: ﴿يَقُولَ﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (قول) يدلّ معناه على كلّ ما لفظ به اللّسان تامًا كان أو ناقصًا، والجمع: أقوال، وأقاويل، تقول: قال يقول قولًا، وقيل مقول، كلّه واحد[1].

القراءات:

قرئ (يَقُولُ) برفع اللّام، وهي قراءة نافع[2].

وقرئ (يَقُولَ) بفتح اللّام، وهي قراءة البقيّة[3].

1– ينظر لسان العرب، مادة (ق، و، ل) 90/14، 91.

2– ينظر التّيسير ص 238.

3– ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة

توجيه القراءات:

قرئ برفع اللّام؛ لأنّه جعله حالاً، والحال لا يأتي منصوباً بعد (حتى) ولا غيرها؛ لأنّ النّاصب يُخَلِّص للاستقبال فيتَعَارضان، فهو حكاية حال كان عليها الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– والصّحابة[1]، فيكون الفعلان جميعاً قد مضيا، أي السّبب الّذي أدّى إلى الفعل، والمُسَبّب[2] وهذا كقولك: سرتُ حتّى يدخلُها بَدَني، فَدُخُول الْبَدن لم يكن إلّا بالسّير[3]، ونحوه أيضًا قولك: سِرتُ حتى أدخُلُهَا، فالدّخول متصلٌ بالسّير بلا فصل، وقد مَضَيَا جميعاً، كأنّك قلت: سِرتُ فَدَخلتها، وتكون (حتى) هاهنا غير عاملة فيما بعدها شيئاً؛ لأنّها تَلي الجُمل، ويكون الكلام بعدها مبتدأ به[4]، كقول الفرزدق [الطّويل]:

فيا عَجَبًا حتى كليبٌ تَسُبُّني ... كأنّ أباها نهشل أو مجاشع[5]

فَعَملُ (حتى) هاهنا في معناها لا في لفظها[6].

وقد رأى النّحاس[7] أنّ هذا أبْينُ وأصَحّ معنى، أي وزلزلوا حتّى الرّسول يقول، أي حتّى هذه حاله؛ لأنّ القول إنّما كان عن الزّلزلة ليس منقطعاً منها، والنّصب على انتهاء الغاية لا يَحْمِلُ هذا المعنى.

وأجاز سيبويه[8] أن يكون حكاية للحال التّي كانوا عليها، إلاّ أنّ السّبب الذّي أدّى إلى الفعل الذّي بعد "حتى" قد مضى، والفعل المُسبّبُ لم يمضِ، كقولهم: (مَرِضَ حتى لا يرجونه)، أي: مَرِضَ فيما مضى حتى هو الآن لا يُرجى فيحي، فيكون المعنى: زلزلوا فيما مضى حتى إنّ

1- ينظر الحجّة لأبي علي 306/2، 307، والكشف 289/1، وشرح الهداية 197/1، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 561/3.
2- ينظر الكتاب 25/3، والحجّة لأبي علي 307/2، والكشف ص 290، والتفسير البسيط 122/4.
3- ينظر الكتاب 25/3.
4- ينظر الكتاب 26،25،18/3 ، والتفسير البسيط 122/4، والموضح ص 208، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب 868/2.
5- ينظر ديوان الفرزدق ص 361، وهو من شواهد: الكتاب 18/3، والمقتضب 39/2، ومغني اللبيب 288/2.
6- ينظر الكتاب 17/3-18، والتفسير البسيط 121/4.
7- ينظر إعراب القرآن، ص 91.
8- ينظر الكتاب 17/3، 18.

الرّسول يقول الآن: متى نصرُ الله[1]، كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾[3]، بحكاية الحال الّتي كانوا عليها[4]، وقد رأى مكي[5] معقباً على ذلك أنّه لا يَصِحّ حمل الآية على هذا المعنى؛ لأنّ الآية تُشير لحالٍ قد مضى فُحُكِيَ.

وقد رأى أبو البقاء[6] أنّ التّقدير في قراءة الرَّفع: (زُلْزِلُوا فقالوا:) أي أنّه جعل الزّلزلة سبباً للقول.

وقد عقَّب السّمين[7] على ذلك بأنّ ظاهر ما ذُكر يشير إلى أنّ (حتّى) هاهنا تُفِيد العّلة، وهذا ضعيف؛ لأنّ قول الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– والمؤمنين ليس علّة للمسّ والزّلزالِ.

وقرئ بنصب اللّام؛ لوجهين، أحدهما: أن تكون "حتى" بمعنى "إلى" أي إلى أن قال، كقولك: (سرت حتى أدخلها)، أي سرت إلى دخولها، فيكون الدّخول غاية للسّير، والسّير والدّخول قد مضيا جميعاً[8]، أي أنّ قول الرّسول –عليه الصّلاة والسّلام– جُعِل غاية لخوف أصحابه وزلزلتهم، والمعنى: لم يزالوا خائفين إلى أن قال الرّسول، فالفعلان قد مَضَيا جميعاً[9].

والوجه الآخر: أن تكون (حتى) بمعنى (كي) نحو قولك: أسلمت حتى أدخل الجنّة، أي أسلمتُ كي أَدْخُلَ الجنّة، فالإسلام قد مضى، والدّخول لم يمضِ[10]، وقد رأى الواحدي[11] ضعف هذا الوجه في معنى (حتى)، وأنّ الصّواب أن تكون (حتى) بمعنى (إلى) أي أنّه رجّح الوجه الأول.

1- ينظر الحّجة لأبي علي 306/2، 307، والتفسير البسيط 121/4، 122، والموضح، ص208، وأوضح المسالك 80/2، وهمع الهوامع 301/2.
2- سورة الكهف الآية 81.
3- سورة القصص الآية 15.
4- ينظر الحجّة لأبي علي 307/2، والتفسير البسيط 122/4.
5- ينظر الكشف 290/1.
6- ينظر التّبيان في إعراب القرآن 55/2.
7- الدّر المصون 382/2.
8- ينظر الكتاب 17/3، والحجّة لأبي علي 306/2، وشرح المفصّل 20/7، وهمع الهوامع 301/2.
9- ينظر الحجّة لأبي علي 306/2، وشرح الهداية 197/1، والموضح ص208.
10- ينظر الحجّة لأبي علي 306/2، والكشف 290/1، والموضح ص 280، وشرح المفصّل 20/7، 21.
11- ينظر التفسير البسيط 120/4.

واتبعه في ذلك أبو حيان[1] حيث جَعْلَ (حتى) هاهنا بمعنى (إلى) أظهر في المعنى؛ لأنّ المسّ والزّلزال ليسا سببين لقول الرسول –صلّى الله عليه وسلّم– والمؤمنين.

وعلى كلا الوجهين تُقَدَّر (أنْ) المصدرية النّاصبة للفعل بعد (حتى) أي (حتى أن يقولَ) [2].

ولكي تكون القراءتان أكثر وضوحاً، فإنّ (حتى) قد جاءت في كتب اللّغة على ثلاثة أوجه[3]، أحدها: أن تكون جارّة، وهي الّتي تنصب الأفعال بعدها بإضمار (أنْ) المصدريّة، و(أنْ) والفعل في تأويل مصدر، في موضع جرّ بـ (حتى)، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[4] فحتى هاهنا جارّة[5].

والوجه الثاني: أن تكون (حتى) عاطفة كقول مروان النّحوي [الكامل]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كي يُخفِّف رحله ... والزَّادَ حتَّى نَعْلَهُ ألْقاهَـــا[6]

والوجه الثّالث: أن تكون داخلة على الجمل، أي تكون مستأنفة، ويكون الكلام بعدها منصرفاً إلى الابتداء، كـ (إذا) و (أمَّا) ونحوهما، كقول الفرزدق [الطويل]:

فيا عجبًا حَتَى كليبٌ تَسُبّنـــي ... كأنّ أباها نهشل أو مجاشع[7]

وأيضاً فإنّ الفعل بعد (حتى) يكون على ثلاثة أضرب، ماضياً ومضارعاً أو حالاً، فإن كان ماضيًا وحُكِيَ بحسب كونه مستقبلاً نُصِبَ على حكاية هذه الحال، وإن كان مضارعاً نُصِب، كقولك: (سِرْتُ حتى أدخُلَ القريّة)، وأنت لم تدخل بعد، وإن كان حالاً رُفِعَ، كقولك: (مَرِضَ حتى لا يَرْجونه)[8]، وقد تقّدم بشكلٍ أوضح.

1- ينظر البحر المحيط 149/2.

2- ينظر الكتاب 17/3، وشرح المفصّل 21/7، والدّر المصون 382/2.

3- ينظر الكتاب 96/1، 97، 18/3، 19، والمقتضب 37/2، 39، 42، ومغني اللبيب 260/2، 265، 269، 280، 287، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 561/3، 562.

4- سورة القدر الآية 5.

5- ينظر التفسير البسيط 123/4.

6- البيت من شواهد: الكتاب 97/1، ومغني اللبيب 265/2، وشرح شواهد المغني، ص127.

7- البيت سبق تخريجه، ص 92.

8- ينظر مغني اللبيب 275/2-277، والدّر المصون 382/2، وشرح قطر النّدى، ص67، 68.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإن لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن بين النّصب على إضمار (إنْ) المصدريّة وبين الرّفع على الحال.

ج– بين النّصب عطفاً على منصوبٍ قبله، وبين الرّفع على الاستئناف:

قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾ [سورة البقرة الآية 282].

موضع الاختلاف: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (ذكر) يدُّل على معنيين متباينين، أحدهما: نقيض النّسيان وخلافه، تقول: ذَكَرْتُ الشَّيء، إذا لم تنْسَه، والتّذكرة: ما تُسْتَذْكَرُ به الحاجة وَهو هاهنا[1].

القراءات:

قرئ (فَتُذَكِّرُ) برفع الرّاء، وهي قراءة حَمْزَة[2].

وقرئ (فَتُذَكِّرَ) بنصب الرّاء، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ برفع الرّاء؛ لأنّه جعله خبراً لمبتدأ محذوف، والتّقدير: فهي تُذَكِّرُ، والجملة الاسميّة في موضع جزم جملة جواب الشّرط، فـ (إنْ) في قوله: (إنْ تضل) على هذه القراءة تفيد الشّرط، وعليه فإنّ موضع الفاء وما دَخل عليه الجزم[4]، فهي كقولك: إن تضرب زيداً فَيضربُك، أي فهو يضربك، والمعنى على هذه القراءة: إنْ تضلَّ إحداهما تُذكِّر الأخرى الشّهادة[5].

1– ينظر لسان العرب مادة (ذ، ك، ر)، ص395–399.
2– ينظر التّيسير ص 246.
3– ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4– ينظر الحجّة لابن خالويه ص104، والكشف 320/1، وشرح المفصّل 99/2، وارتشاف الضّرب 1877/4، والدّر المصون 659/2.
5– ينظر شرح الهداية 211/1، والموضح ص225.

ورَأى سيبويه[1] أنّ رفع (فتذكر)؛ لأنّه لم يُحْمَل على (أنْ)، وإنْ شئتَ تَحْمِلُها عليها.

وذكر أبو حيان[2] أنّ ربط الجملة الشّرطية بالمضارع له طريقتان، أحدهما: بجزمه، والآخر: بالفاء ورفعه.

وقرئ بنصب الرّاء؛ لأنّه جعله معطوفاً على منصوبٍ قبله؛ لأنّه جعل "أنْ" في قوله: (أنْ تضل) مصدريّة ناصبة للفعل، فنصب (فتذكّرَ) عطفاً على (تَضِلَّ) المنصوب بـ (أنْ) [3]، كأنّه قال: فَرَجلٌ وامرأتان يشهدون أنْ تضلّ إحداهما وأنْ تذكّر إحداهما الأخرى، فكأنّه بيّن سبب كون امرأتان مقام رجل، أي إنّما كان ذلك لتذكّر إحداهما الأخرى عند النّسيان[4]، فقد ذكر سيبويه[5] أنّ النّصب هاهنا لأنّ الله – عزّ وجلّ– أَمَرَ بالإشهاد لأنْ تذكِّر إحداهما الأخرى، ومن أجل أن تذكِّرَ، وَذَكَرَ أن تَضِلّ؛ لأنّه سبب الإذكار، فأخبر بعلّة التّذكير وبسببه.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [سورة آل عمران الآية 80].

موضع الاختلاف: ﴿يَأْمُرَكُمْ﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (أمر) له فروع متباينة في المعنى، ومن ذلك الأمر الّذي هو نقيض النّهي وخلافه، وهو الْمَعْنِيّ في هذا المَوْضع، نحو قولك: يا فلان لي عليك امرأةٌ مُطَاعَةٌ، أي لي عليك أنْ آمُرَكَ مرّةً واحدةً فَتُطِيعَنِي، وقولك: فلانٌ يُؤَامِرُ نَفسيْه، أي نفسٌ تأْمره بشيءٍ ونفسٌ تأمره بآخر[6].

1- ينظر الكتاب 54/3.
2- ينظر ارتشاف الضّرب 1877/4.
3- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 150، والكشف 320/1، والدّر المصون 659/2.
4- ينظر الكشف 320/1.
5- ينظر الكتاب 53/3.
6- ينظر لسان العرب مادة (أ، م، ر) 86/5-94.

القراءات:

قرئ (يَأْمُرَكُمْ) بنصب الرّاء، وهي قراءة عاصم، وحمزة، وابن عامر[1].

وقرئ (يَأْمُرُكُمْ) برفع الرّاء، وهي قراءة البقيّة[2].

توجيه القراءات:

قرئ بنصب الرّاء؛ لأنّه جعله معطوفاً عطف نسق على ما قبله[3]، وفي المعطوف عليه وجهان، أحدهما: أن يكون قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ﴾[4]، فكأنّه قال: ولا أن يأمركُم أن تتخذوا الملائكة والنّبيين أرباباً، بتقدير (أنْ) مضمرة بعد (لا) مؤكدة لمعنى النّفي الّذي قبلها، كقولك: ما كان من زيد إتيانٌ ولا قيام، وأنْتَ تريد انتفاء الإتيان والقيام عن زيد، أي ما كان من زيدٍ إتيان ولا منه قيام، فـ (لا) توكيداً لمعنى النّفي السّابق لها[5]، فيكون الضّمير في قوله (يَأمركم) على هذا التّقدير عائدًا على البَشَر، أي الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم[6].

ويقوي هذا التّقدير مَا جاء في التّفسير، من أنّ اليهود قالت للرّسول –صلَّى الله عليه وسلّم– أتريد يا محمد أن نتخذك ربًّا؟ فأنزل الله –عزّ وجلّ– ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ .....﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾[7]، ومنهم من جعل الضّمير عائدًا على الله –عزّ وجلّ–[8].

1- ينظر التّيسير ص253.

2- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

3- ينظر الكتاب 52/3، والحجّة لابن خالويه ص111، والحجة لابن زنجلة ص 168، والموضح ص241.

4- سورة آل عمران الآية 79.

5- ينظر الكشف 351/1، والتفسير البسيط 387/5، والدّر المصون 279/3.

6- ينظر الكتاب 52/3، والكشف 350/1، 351، والبحر المحيط 530/2.

7- ينظر جامع البيان 548/6، وشرح الهداية 277/1، والتفسير البسيط 387/5.

8- ينظر البحر المحيط 530/2، والدّر المصون 282/3.

والوجه الآخر للعطف: أن يكون قوله: (يأمركم) معطوفاً على قوله قبله: ﴿ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ﴾[1]على معنى: ما كان لبشرٍ أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنّبوة، ثم يقول للنّاس كونوا عباداً لِي من دون الله، ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنّبيين أربابًا، ذَكَره الطّبري[2].

وعلى هذا التّقدير يكون الضّمير في (يأمركم) عائداً على البشر، أي الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا غير[3]، وقد رأى ابن عطيّة[4] أنّ هذا الوجه ليس بصواب و لا يلتئم به المعنى، إلّا أنّه اقتصر على ذلك ولم يوضح وجه عدم الصّواب ولا عدم التئام المعنى، وقدْ رأى أبو حيان[5] أنّ وجه الخطأ أنّه إذا كان معطوفاً على قوله: (يقول) وجعل (لا) للنّفي تأسيساً لا تأكيداً، فلا يمكن أن يُقدّر (أنْ) النّاصبة إلّا قبل (لا) النّافية، وفي حال تقديرها يؤول منها ومن الفعل المنفي بـ (لا) مصدر منفيّ، فيصبح المعنى: ما كان لبشرٍ موصوف بما وصف به انتفاءُ أمره باتخاذ الملائكة والنّبيين أربابًا، وإن لم يكن له انتفاء الأمر بذلك، كان له ثبوت الأمر بذلك، وهو خطأ واضح، أمّا في حال جعل (لا) لتأكيد النّفي لا لتأسيس النّفي، فلا يلزم خطأ، ولا عدم التئام المعنى؛ وذلك لأنّ النّفي يكون عن المصدرين المقدّر ثبوتهما، فينتفي قوله: ﴿كُونُواْ عِبَادًا لِّي﴾[6]، وينتفي كذلك الأمر باتخاذ الملائكة والنّبيين أربابًا، ويوضح هذا المعنى وضعُ(غير) موضع (لا) فإنْ قُلْتَ: ما لزيد فقه ولا نحو، كانت (لا) لتأكيد نفي الصّفتين عن زيد، ولو جُعِلَت (لا) لتأسيس النّفي، كانت بمعنى (غير)، فيُصبح المعنى انتفاء صفة عن زيد، وثبوت الأخرى له، كأنّك قُلتَ: ما لِزيد فقه وغيرُ

1– سورة آل عمران الآية 79.
2– ينظر جامع البيان 547/6.
3– ينظر الدّر المصون 282/3.
4– ينظر المحرر الوجيز 463/1.
5– ينظر البحر المحيط 531/2.
6– سورة آل عمران الآية 79.

نَحو، بإثبات النّحو له، ويؤيد ذلك أنّك إنْ قلت: جئت بلا زادٍ، كان المعنى: جئت بغير زاد، وإنْ قُلْت: ما جئت بغير زادٍ، كان المعنى: جئت بزادٍ؛ لأنّ (لا) هنا لتأسيس النّفي، فَما ذكِره ابن عطيّة إنّما يكون على أحد التّقديرين، وهو أن تكون (لا) لتأسيس النّفي لا لتأكيده، ويكون من عطف المنفي بـ (لا) على المثبت الدّاخل عليه النّفي، كقولك: ما أريد أن تجهل وأن لا تتعلم، أي: ما أُريد أنْ تتعلم.

وقد وافق الزّمخشري[1] الطّبري في جعل قوله: (يأمركم) معطوفاً على قوله: (يقول) وأجاز في (لا) أن تكون لتأسيس النّفي، وأن تكون لتأكيد النّفي، فقد رأى أنّ وجه القراءة بنصب الرّاء العطف على قوله: (ثم يقول) وجعل فيه وجهين، أحدهما: أن تكون (لا) مزيدةً لتأكيد معنى النّفي في قوله: (ما كان لبشر) أي: ما كان لبشرٍ أن يستنبئه الله وينصِّبه للدّعاء إلى اختصاص الله بالعبادة وترك الأنداد، ثم يأمر النّاس بأن يكونوا عباداً له، ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنّبيين أربابًا، نحو قولك: ما كان لزيدٍ أن أكرمه ثم يهينني ولا يستخِفَّ بي، والوجه الآخر: أن تكون (لا) لتأسيس النّفي وليست زائدة، والمعنى: أنّ الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– كان يَنْهى قريشاً عن عبادة الملائكة، واليهود والنّصارى عن عبادة عزيز والمسيح، فلمَّا قالوا له: أنتخذك رَبًّا؟ قيل لهم: ما كان لبشرٍ أن يستنبئه الله –عزّ وجلّ– ثم يأمر النّاس بعبادته وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء.

وعقَّب السّمين[2] على ذلك بأنّ ما تقدَّم ذِكْرُه ظاهرٌ صحيحٌ واضح المعنى، على كلا التّقديرين، كون (لا) لتأسيس النّفي أو لتأكيده، مُتعجِباً مِمَّن جعل كلام الطّبري ليس بصوابٍ على أحد التّقديرين وهو كونها لتأسيس النّفي.

1- ينظر الكشّاف 575/1.

2- ينظر الدّر المصون 281/3.

وقرئ برفع الرّاء؛ لأنّه جعل الكلام مستأنفًا مقطوعًا ممّا قبله[1]، وقد ذكر سيبويه[2] أن قوله: (ولا يأمركم) منقطعٌ ممّا قبله؛ لأنّ المعنى: ولا يأمُرُكُم الله.

ويؤيدُ انقطاع (ولا يأمُرُكم) ممّا قبله قراءة عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه–: (وَلَنْ يأمركم)[3].

ويؤيد ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾[4]، حيث قرأ عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه– أيضًا: (ولَنْ تُسألَ) [5] فلما وقعت (لا) موقع (لن) رُفع ما بعدها[6].

ويظهر ممّا ذكره سيبويه آنفًا أنّ الضّمير في قوله: (يأمركم) عائدٌ على الله –عزّ وجلّ– وحده[7]، ورأى السّمين[8] أنّ الصّواب أن يحتمل الوجهين، أي أن يكون الضمير عائداً على الله –عزّ وجلّ– أو أن يكون عائدًا على البشر والمراد به الرّسول محمد –صلّى الله عليه وسلّم– أو أعمّ من ذلك.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

وقال تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [سورة البقرة الآية 233].

موضع الاختلاف قوله: ﴿لاَ تُضَآرَّ﴾.

1- ينظر الحجّة لابن خالويه ص111، والحجّة لابن زنجلة 168.
2- ينظر الكتاب 52/3.
3- ينظر جامع البيان 548/6، والتفسير البسيط 386/5، والكّشاف 575/1.
4- سورة البقرة الآية 119.
5- ينظر معاني القرآن للفرّاء 225/1.
6- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
7- ينظر الدّر المصون 282/3.
8- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

المعنى اللغوي:

الأصل (ضرر) يدلّ على ثلاثة معانٍ متباينة، أحدها: نقيض النّفع وخلافه، وهو المعْنِيّ في هذا الموضع، تقول: ضَرَّهُ يضُرُّه ضرًّا، وهو ضرير، أي به ضَرَرٌ[1].

القراءات:

قرئ (لا تُضَارُّ) برفع الرّاء، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو[2].

وقرئ (تُضَارَّ) بفتح الرّاء، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ برفع الرّاء؛ لأنّه جعله نفياً معطوفاً عطف نسق على ما قبله، وهو قوله: (لا تُكلّف نفسٌ إلاّ وسْعَها)[4]، وهذا ما ذهب إليه الكسائي والفرّاء[5]، وإن قيل: إنّ ما قبله خبرٌ، وهذا أمرٌ، فالجواب: قد يأتي الأمر على لفظ الخبر في القرآن الكريم، ويؤيد ذلك أنّ قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[6] مثل ذلك، أي: لِيتربصن[7]، ويؤيد ذلك أنّ ما بَعْدَهُ على لفظ الخبر، وهو قوله: (وعلى الوارث مثل ذلك) أي: ينبغي ذلك، فلما وقع موقعه صَارَ في لفظه[8].

وقد رأى أبو علي[9] أنّ الأحسن اتباع قوله: (لا يضار) ما قبله؛ لتشابه اللّفظ.

وهناك وجه آخر في قراءة الرّفع: أن يكون الرّفع على القطع كما تَرْفَعُ في نحو قولك: لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ لا يَقْعُدُ، فرفع (يَقْعُدُ) هاهنا على القطع، ذكره أبو حيان[10].

1- ينظر لسان العرب مادة (ض، ر، ر)، 153/6-159.
2- ينظر الّتيسير ص239.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الحجّة لأبي علي 333/2، 334، والموضح ص 210، وارتشاف الضّرب 1998/4.
5- ينظر ارتشاف الضّرب 1998/4.
6- سورة البقرة الآية 228.
7- ينظر شرح الهداية 199/1.
8- ينظر الكشف 296/1، والتفسير البسيط 251/4، والموضح ص210.
9- ينظر الحجّة لأبي علي 333/2.
10- ينظر ارتشاف الضّرب 1997/4.

وقرئ بفتح الرّاء؛ لأنّه جعله نهيًا، وهو مجزومٌ في الأصل، فُتِحَت الرّاء لالتقاء السّاكنين، سكون أول المدغم وسكون الجزم أي: تُضارَرْ، واُخْتِيرَ الفتح دون غيره من الحرَكات لموافقة الألف التّي قبلها[1]، حيث رأى الزّجّاج[2] أنّ الأجود في التّشديد إذا كان قبْله ألف، أو فتح، أن تقول: (ضارّ زَيْدًا يا رجلُ)، (عَضَّ يا رَجُلَ) بفتح التّشديد.

ويؤيد ذلك[3] أنكّ لو سَمَّيت رجلاً بإسحارٍ، وأردت ترخيمه، فإنّك إذا حذفت الرّاء الأخيرة، لكان لابد من تحريك الرّاء السّاكنة؛ لالتقاء حرفين ساكنين، ولكانت الحركة الفتحة؛ لأنّ قبله الألف، فهي من جنسها، وتقول: يا إسحار.

وفي كلتا القراءتين يحتمل أن يكون الفعل مبنيًّا للفاعل أو للمفعول، فإن كانت الرّاء الأولى مكسورة، فإنّ الفعل مبنيٌّ للفاعل، وتكون (والدةٌ) هي الفاعل، وإذا كانت الرّاء الأولى مفتوحة فإنّ الفعل مبنيٌّ للمفعول، وتكون (والدةٌ) حينئذٍ نائب فاعل، وحذف الفاعل للعلم به[4].

وعلى هذا يكون في المفعول به ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون قوله: (تضار) بمعنى تَضُرُّ، أن تكون الباء من صلته، أي متعلقة به، ومُعدِّيةً له إلى المفعول، نحو قولك: ذهبت بزيد أي أذهبته، فالباء هاهنا للتعدية، والمجرور بها هو المفعول به في المعنى، وضار بمعنى أضرّ، كضاعفْتُ الحِساب وأضعفته، والمعنى: لا تَضرُّ والدة بولدِها فلا تُسيء غذاءه وتعهُّدَه ولا يَضُرُّ الوالدُ به، بأن ينزعه منها بعد ما ألِفَها[5].

والوجه الثاني: أن يكون محذوفًا، والتقّدير: لا تُضارَرُ والدةٌ زوجها بسبب ولدِها، بِما لا يَقْدِرُ عليه من الرّزق والكسوة، وغير ذلك ولا يضارِرْ مولودٌ له زوجته، بسبب ولدِه، بما وجَبَ لها من الرّزق والكسوة، فالباء سببيّة على هذا التّقدير[6].

1- ينظر الكشف 296/1، وشرح الهداية 199/1، والتفسير البسيط 250/4.
2- ينظر معاني القرآن للزّجاج 313/1.
3- ينظر الكتاب 265/2،264، والحجّة لأبي علي 334/2، والبحر المحيط 225/2.
4- ينظر إعراب القرآن، ص98، والتّبيان في إعراب القرآن 58/2، والدّر المصون 468/2.
5- ينظر جامع البيان 49/5، والكشّاف 456/1، والدّر المصون 469/2.
6- ينظر معاني القرآن للفرّاء 150/1، معاني القرآن للنّحاس 218/1، والدّر المصون 468/2، 469.

والوجه الثالث: أن يكون (ضارّ) بمعنى ضَرَّ، فيكون (فاعل) بمعنى (فَعَل) المجرّد، كواعَدْته ووعَدْتُه، وجاوَزْته وجُزْته، وتكون الباء زائدة، والتّقدير: لا تَضُرُّ بانتزاعه من أمّه، بعدما أَلِفَها[1].

وقد رأى أبو حيان[2] أنّ الظّاهر أنّ الباء سببية، ودليل ذلك قراءة (لا تضار) براءين، الأولى مفتوحة، وهي قراءة عمر بن الخطّاب –رضي الله عنه–[3]، وذكر أيضًا أنّ تأويل من أوّل أنّ الفعل مبنيّ للمفعول، يُلْزم أن تكون الباء سببيّة، ويمتنع كون (ضار) بمعنى (أضّر) على أنّ الباء معديّة للفعل متعلّقة به، ويمتنع كون (ضار به) بمعنى (ضَرّه)، على أن الباء زائدة، ولا تنقاس زيادتها في المفعول، مع أنّ في الوجهين إخراج فاعل عن المعنى الكثير فيه، وهو كون الاسمين يشتركان في الفاعليّة والمفعوليّة؛ من حيث المعنى، وإن كان كلّ واحد منهما مرفوعاً والآخر منصوباً.

وذهَبَ السّمين[4] مذهب أبي حيان حيث رأى أنّ الكثير في ما كان على (فاعل) أن يكون بمعنى المُشاركة بين مرفوعه ومنصوبه، لذا كان مرفوعه منصوباً في التّقدير ومنصوبه مرفوعاً في التّقدير، وعليه فإنّ الصّحيح، أن تكون الباء للسَّببيّة، ومن ثم أن تكون للتّعدية، ومن ثم أن تكون زائدة.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

ونحو توجيه قوله: (لا تُضَارّ) توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ [سورة البقرة الآية 119].

1- ينظر جامع البيان 49/5، ومعاني القرآن للزّجاج 313/1، والتفسير البسيط 251/4.
2- ينظر البحر المحيط 226/2.
3- ينظر معاني القرآن للفرّاء 150/1.
4- ينظر الدّر المصون 469/2.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنعام الآية 27].

موضع الاختلاف قوله: ﴿نُكَذِّبَ..... وَنَكُونَ﴾.

المعنى اللغوي:

1- نكذب الأصل (كذب) يدلّ معناه على نقيض الصّدق، تقول: كَذَبَ الرّجلُ، إذا أَخْبَر بالكَذِب، وكَذَّبتُ فلانًا، أي نسبته إلى الكذب، كـ (فَسّقته) و(خطّأته)، إذا نسبته إلى شيءٍ من ذلك[1].

2- تكون الأصل (كون) يدلُّ على إخبار عن حدوث شيءٍ إمّا في الماضي أو الحاضر، تقول: كان الشّيء يكون كَوْنًا، إذا وَقَعَ وحَضَر، وتقول: قد كان الشّتاء، أي جاء وحَضَر[2].

القراءات:

قرئ (نُكذّبَ) و (نكونَ) بنصب الباء والنّون، وهي قراءة حمزة وعاصم برواية حفص[3].

وقرئ (نُكذِّبُ) بالرّفع، و (نكونَ) بالنّصب، وهي قراءة بن عامر[4].

وقرئ (نُكذِّبُ) و(نكونُ) بالرّفع، وهي قراءة البقيّة[5].

توجيه القراءات:

قرئ بنصب الباء والنّون؛ لأنّه جعل الكلام على تقدير إضمار (أنْ) المصدرية مع الفعل بعد الواو، ليكونا في تأويل مصدرًا، ويكون معطوفًا على مصدر مثله، وهو قوله: (نُرَدّ) والمعنى:

1- ينظر لسان العرب، مادة (ك، ذ، ب) 2/198-206.

2- ينظر المصدر نفسه، مادة (ك، و، ف) 17/245-253.

3- ينظر التيسير، ص274.

4- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

5- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

يا ليتنا يكون لنا ردٌّ وانتقاءٌ من التّكذيب، وكون من المؤمنين فيكون الكلام محمولاً على التّمني[1]، كالاستفهام والأمر والنّهي إذا دخلت على فعلٍ مقترن بواوٍ أو فاءٍ يُتنصَب ما بعَد الواو والفاء بأنْ مضمرة، كقولك: هل زيدٌ عندك فأكرمه واحترمني فاحترمك، ولا تهينيني فأضربك، وتكون (أنْ) والفعل في تأويل مصدرٍ مؤولٍ أيضًا[2].

وقد ذكر ابن الأنباري[3] أنَّ أَكْذَبَهم بمعنى التّمنيّ؛ لأّن تَمَنيهم راجعٌ إلى معنى: نحن لا نكّذب إذا رُدِدْنا، فَغَلّبَ الله –عزّ وجلّ– تأويل الكلام فأكْذبهم، ولم يستعمل لفظ التّمني.

ومن الأئمة من أنكر كون قوله: (نكذب..... ونكون) منصوبين بأنْ مضمرة بعد الواو على جواب التّمني، على معنى: إنْ رُدِدْنا لم نُكذِّبْ نَكُنْ من المؤمنين[4]، وقد ذكر ابن السّراج[5] أنّ الواو ينصب ما بعدها في المثبت من حيث انتصاب ما بعد الفاء، ويكون ذلك إذا لم تُرِدْ الاشتراك بين الفعلين، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الّذي قبلها، كما هو الأمر في الفاء وأضمرت أن، وتكون الواو بمعنى (مع) لا غير، ورأى أبو حيان[6] أيضًا أنّ الفعل قد نُصب ليس لأنّه جوابٌ؛ لأنّ الواو لا تقع في جواب الشّرط، فلا ينعقد ممّا قبلها ولا ممّا بعدها: (شرط وجواب)، بل هي واو المعيّة يعطف ما بعدها على المصدر المتّوهم قبلها؛ إذ إنّ واو العطف إذ جاء ما بعدها منصوباً تعيّن أحد احتمالاتها الثلاثة، وهي المعيّة، ويُمَيّزها من الفاء تقدير (مع) مكانها، كما أنّ فاء الجواب إذا كان بعدها فعلٌ منصوب يُميزها تقدير شرط قبلها أو حال مكانها، واحْتجّ من قال إنّها جواب، أنّها تنصب في المواضع التي تنصب فيها الفاء، فتوهّم أنّها جواب.

1- ينظر الحجّة لابن خالويه ص137، والحجّة لابن زنجلة ص245، والكشف 427/1، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 567/3.

2- ينظر الحجّة لأبي علي 294/3، والتفسير البسيط 77/8، والموضح ص292، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 566/3، 567، وهمع الهوامع 311/2-313.

3- ينظر الدّر المصون 588/4.

4- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

5- ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 567/3.

6- ينظر البحر المحيط 105/4، 106.

ويؤيد قول أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه[1] حيث ذكر أنّ الواو ينصب ما بعدها في الكلام المنفي، من حيث انتصب ما بعد الفاء، والواو والفاء معناهما مختلفان، ويؤيد ذلك أنّ الواو من قول أبي الأسود الدؤلي [الكامل]:

لا تنهَ عن خلق وتأتي مثله ... عارٌ عليك إذا فعلت عظيم[2]

لو دخلت الفاء وقامت مكانها لأفسدت المعنى، وإنّما أراد هنا عدم الجمع بين النّهي والإتيان، فأصبحت تأتي منصوبة على إضمار (أنْ)، كقولك: (لا تأكل السّمك وتشرب اللبن) ، فلو أدْخلت الفاء، لفسد المعنى[3].

وقد رأى أبو حيان[4] أنّ الدّليل على أنّ الواو ليست بجوابٍ انفراد الفاء دونهما، في أنها إذا حذفت انجزم الفعل بعدها بما قبلها؛ لما تضمَّنَه من معنى الشّرط، إلّا في النّفي، فإن ذلك لا يجوز. بينمَا جوَّز السّمين[5] أن تكون الواو في قراءة النّصب بمعنى الفاء، مُسْتندًا لرأي أبي بكر الأنباري[6] الّذي جَعَل النّصْب لوجهين أحدهما: أنّ الواو بمعنى الفاء، والتّقدير: يا ليتنا نُرَدُّ فلا نُكذِّب ونكون، كما هي بمنزلة الفاء في قوله تعالى: ﴿ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[7]، ويؤيد ذلك قراءة عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه–: (نردُّ فلا نكذب) بالفاء منصوبًا، والوجه الآخر: النّصب على الصّرف[8]، ومعناها الحال، أي: يا ليتنا نُرَدُّ غير مكذّبين[9].

1- ينظر الكتاب 41/3، 42.
2- ينظر خزانة الأدب 564/8، وهو من شواهد: الدّر المصون 589/4، وشرح الشّواهد الشّعرية لأُمّات الكتب11/3.
3- ينظر الكتاب 41/3، 42.
4- ينظر البحر المحيط 106/4.
5- ينظر الدّر المصون 589/4، 590.
6- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
7- سورة الزّمر الآية 58.
8- ينظر النّصب على الصّرف عند الخليل والفرّاء، لحماد بن محمد الثّمالي ص224، 225.
9- ينظر التفسير البسيط 76/8، والدّر المصون 590/4.

وقرئ برفع الباء ونصب النّون، أمّا رفع الباء ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنّه جعل نكذّب داخلاً في التّمنّي، ورُفِعَ عطفاً على قوله: (نُرَدّ)، فيكونوا قد تمنوا شيئين: الرّدّ إلى دار الدّنيا، وعدم تكذيبهم بآيات ربهم[1]، وقد ذهب إلى هذا الوجه سيبويه[2].

والوجه الثّاني: أن تكون الواو (واو الحال)، والفعل المضارع في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة الاسميّة في محل نصب الحال من مرفوع (نُرَدُّ) والمعنى: يا ليتنا نُرَدُّ غير مكذّبين، فيكون تمنّي الرّد مقيَّداً بهذه الحال، ويكون الفعل أيضًا داخلاً في التَّمنِي[3].

ومن الأئمة من استشكل هذين الوجهين، بأنّ التّمني إنشاء، والإنشاء لا يدخله الصّدق ولا الكذب[4]، فقد رأى أبو عمر بن العلاء[5] أنّه لو كان الكلام من التّمنِّي لما أخبر عنهم الله –عزّ وجلّ– بالكذب؛ لأنّ الكذب لا يكون في التّمنِّي، وإنما يكون في الخبر الّذي يدخله الصّدق والكذب، وهذا قد دخله الكذب بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾[6].

وأجيب على ذلك بثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ هذا من باب التَّمني المُتضمّن لمعنى العِدة، فجاز أن يدخله التّكذيب كقولك لِمن أحسَن جِوارك: (ليت الله يرزقني مالاً فأُحْسِنَ إليك، وأكافئك على صنيعك)، فتكون بذلك متَمنٍّ في معنى الواعد، فلو رُزقت مالاً ولم تُحسِنْ إلى صاحبك، ولم تكافئه، يصحّ أن توصف بالكذب، ويقال لك: كاذب، فكأنك قلت: إن رزقني الله مالاً أحسنت إليك، ذكره الزّمخشري[7].

والثّاني: أن قوله –عزّ وجلّ– (وإنّهم لكاذبون) ليس متعلقاً بالمتمنِّي، وإنّما هو مَحْضُ إخبار من الله تعالى، بأنّ سَجِيَّة هؤلاء الكفّار هي الكذب، فيكون ذلك حكاية عن الحال الّتي كانوا

1- ينظر الكتاب 44/3، والكشف 428/1، والتفسير البسيط 74/8، والموضح ص 293.
2- ينظر الكتاب 44/3.
3- ينظر البحر المحيط 106/4، والدّر المصون 585/4.
4- ينظر الدّر المصون 585/4.
5- ينظر شرح الهداية 276/1.
6- سورة الأنعام الآية 28.
7- ينظر الكشّاف 336/2.

عليها في الدّنيا[1]، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[2] جَاء الكلام حكاية عن الحال في الآخرة[3].

والثّالث: عدم التّسليم بأنّ التّمنّي لا يدْخُله الصّدق ولا الكذب، إنّما يدخلانه، فيكون الكلام غير مقطوع من التّمنّي[4] واحتَجّ من قال بذلك بقول ابن ميادة [الطّويل]:

مُنَى إن تكن حقًّا يكنْ أحسن المنى ... وإلّا فقد عِشنا بها زمنًا رغْـــدا[5]

فجواز وصف المُنى بكونها حقًا دليلٌ على جواز وصفها بكونها باطلاً أو كذباً، نُسب هذا الوجه لعيسى بن عمرو[6].

وقد رأى السّمين[7] بُعْد هذا الوجه وأنّه لا صحّة له؛ لأنّ الّذي وُصف بالحق إنّما هو المُنى، والمُنى جمع مُنْية، والمُنْيَة توصف بالصّدق والكذب مجازًا؛ ذلك أنّها كأنّها تَعِد النّفس بوقوعها، فَيُقال لِما وقع منها: صادق، ولِما لم يقع منها: كاذب، وعليه فإنّ الصّدق والكذب إنّما دخلا في المُنية لا في التّمني.

والوجه الثّالث لقراءة الرّفع: أن يكون الفعل (نكذّب) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة استئنافيّة، ليست متعلّقة بما قبلها، وإنّما العطف على الجملة المشتملة على أداة التّمني، وما في حَيزِيها، فليست داخلة في التّمني أصلاً، وإنّما أخبر الله –عزّ وجلّ– عنهم أنّهم أخبروا عن أنفسهم بأنّهم لا يُكذِّبون بآيات ربّهم، فتكون الجملة الفعليّة وما عُطِف عليها في محل نصب

1– ينظر البحر المحيط 106/4، 107، والدّر المصون 586/4.
2– سورة النّحل الآية 124.
3– ينظر الكشف 428/1.
4– ينظر الدّر المصون 586/4.
5– ينظر ديوان ابن ميادة ص 245، وهو من شواهد: الدّر المصون 586/4.
6– ينظر الدّر المصون 586/4.
7– ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

بالقول، كأنّه قال: فقالوا: يا ليتنا نُرَدُّ، فقالوا: نحن لا نُكذِّبُ[1]، وقد ذكر هذا الوجه سيبويه[2]، وجعله كقولهم: (دعني ولا أعودُ)، أي وأنا لا أعود تركتني أو لم تتركني، أي لا أعود في جميع الأحوال، كذلك ها هنا، فقد أخبروا أنّهم لا يُكذّبون بآيات ربّهم على كلّ حال، رُدُّوا أو لم يُرَدّوا[3].

أمّا من قال: إنّ الكذب لا يقع في الآخرة فكيف وُصِفوا بأنّهم كاذبون في الآخرة في قولهم: (ولا نكذّب)؟ فأُجِيبَ: بأنّ قوله تعالى: و (إنّهم لكاذبون) إخبار من الله –عزّ وجلّ– بأنّ صفة هؤلاء الكفّار وسجيتهم الكذب، فجاء قوله –عزّ وجلّ– توثيقاً لذمهم بالكذب، وأنّ ذلك هو شأنهم، فيكون ذلك حكاية عن الحال التّي كانوا عليها في الدّنيا[4]، أو يكون قولهم: (لا نكذّب) كقول اللّص عند ألم العقوبة: لا أعود ويُصمّم على ذلك، فإذا خُلِّص وعَادَ كان كاذبًا، فيكون قوله: (وإنّهم لكاذبون) إخبارًا من الله –عزّ وجلّ– عن كذبهم، عند تصميمهم في تلك الحال على أنّهم لو رُدُّوا لما عادوا إلى الكفر، لِما شاهدوه من العقوبات والأهوال، فقولهم: (لا نكذّب) وإن كان على تصميم، إلاّ أنّه يتغيَّر على تقدير الردّ ووقوع العود، ويُصْبح كذبًا[5].

أمّا نصب النّون، فقد تقّدم وجهها في القراءة الأولى[6]، ويكون قوله: (ونكون) بناءً على ما تقدّم من التّوجيه داخلاً في التّمني، أي تمنّوا الرّد مع كونهم من المؤمنين، هذا في حال كان قوله: (لا نكذب) داخلاً في التّمني أو مستأنفاً[7].

1- ينظر الحجّة لأبي علي 293/3، 294، والتفسير البسيط 75/8، والموضح ص 293.
2- ينظر الكتاب 44/3.
3- ينظر البحر المحيط 107/4، والدّر المصون 586/4.
4- ينظر الحجّة لأبي علي 294/3، وشرح الهداية 276/1، والدّر المصون 587/4.
5- ينظر الدّر المصون 587/4.
6- ينظر الكشف 428/1-429، والتفسير البسيط 77/8، 78، والدّر المصون 590/4.
7- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.

وقرئ برفع الباء ورفع النّون؛ لثلاثة أوجه، تقدّم ذكرها في القراءة الثّانية وأُعيد ذكرها باختصار، أحدها: أن يكون الفعلان معطوفين على قوله: (نُرَدُّ) داخلين في التّمني، أي: يا ليتنا نرّد إلى دار الدّنيا، غير مُكذّبين مع كوننا مؤمنين[1].

والوجه الثّاني: أن يكون قوله: (ولا نكذّب) مرفوعًا في موضع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة الاسميّة في محل نصب على الحال من مرفوع (نُرَدُّ) أي: يا ليتنا نُردُّ ونحن غير مكذبين وكائنين من المؤمنين، بدخول الفعلين في التّمني[2].

والوجه الثّالث: أن يكون قوله: (ولا نكذّب) خبراً لمبتدأ محذوف والجملة استئنافية، غير متعلقة بما قبلها، أي ليست داخلة في التّمني، وتكون هذه الجملة وما عُطِفَ عليها في موضع نصب بالقول، أي: فقالوا: يا ليتنا نُرَدُّ، وقالوا: نحن لا نُكذّبُ ونكونُ من المؤمنين[3].

وممّا تقدّم ذكره في توجيه القراءات لهذا الموضع يظهر أنّ جميع القراءات قد قرئ بها، ولا سبيل للطعن في أحدها خاصة أنّها منقولة عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– .

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين النّصب عطفًا على منصوب قبله وبين الرّفع على الاستئناف.

1– ينظر الحجّة لابن خالويه ص 138، والكشف 428/1، والدّر المصون 585/4.

2– ينظر البحر المحيط 106/4، والدّر المصون 585/4.

3– ينظر الحجّة لأبي علي 293/3، 294، والموضح ص 293.

المبحث الثّاني: اختلاف القراءة بين الجزم والرّفع

أ- الرّفع على الاستئناف والجزم عطفاً على مجزومٍ قبله:

قال تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاء وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة البقرة الآية 284].

موضع الاختلاف: ﴿فَيَغْفِرُ ... وَيُعَذِّبُ﴾

المعنى اللغوي:

1- فيغفر: الأصل (غفر) يدلّ معناه على السَّتْر والتّغطية، تقول: غَفَر الله ذنب عبده مَغفِرةً وغُفْرانًا أي سَتَره[1].

2- يُعذّب: الأصل (عذب) تَتَفَرّع عنه كلمات، ومن ذلك العَذَاب: أي النَّكَال والعُقوبة، وهو المَعْنِيّ في هذا الموضوع، تقول: عَذّبْتُه تَعْذِيبًا وعَذَابًا[2].

القراءات:

قرئ (فَيَغْفِرُ... وَ يُعَذِّبُ) بالرّفع، وهي قراءة عاصم، وابن عامر[3].

وقرئ (فَيغْفِرْ .. ويُعَذِّبْ) بالجزم، وهي قراءة البقيّة[4].

توجيه القراءات:

قرئ برفع الرّاء والباء؛ لأنّه جعله كلامًا مستأنفًا، وفيه وجهان، أحدهما: أنّ (يغفر) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: فهو يغفر ويعذّب[5] أو فاللّه يغفر ويعذّب، فتكون جملة من مبتدأ وخبر

1- ينظر لسان العرب، مادة (غ، ف، ر)، 329/6-332.

2- ينظر المصدر نفسه، مادة (ع، ذ، ب)، 72/2-75.

3- ينظر التيسير ص247.

4- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصفحة.

5- ينظر الكتاب 89/3، 90، والحجّة لأبي علي 465/2، والكشف 323/1، والتفسير البسيط 525/4، وشرح المفصّل 55/7، وأوضح المسالك 95/2.

معطوفة على جملة من فعل وفاعل[1]، والوجه الآخر: أن تكون هذه الجملة فعليّة من فعلٍ وفاعلٍ عُطِفَتْ على ما قبلها، والتّقدير: فيغفر الله لمن يشاء، ويعذّب من يشاء[2].

وقرئ بجزم الرّاء والباء؛ لأنّه جعله معطوفًا على مجزومٍ قبله، وهو جواب الشّرط، وهو قوله: (يُحاسبكم به الله)، فهو أقرب للمطابقة بين أول الكلام وآخره ومُشاكلَتِه[3]، وقد رأى مكي[4] أنّ الأجود قراءة الجزم؛ لاتصال الكلام، ولأنّ عليه أكثر القرّاء.

بينما رأى أبو حيان[5] أنّ القراءتين متواترتان فصيحتان قويتان فلا سبيل لترجيح قراءة على الأخرى، ويؤيد ذلك قول النّابغة الذّبياني [الوافر]:

فإنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ يَهْلِكْ ... ربيعُ النّاس والبلدُ الحـــــرامُ

ونأخذْ بعدَه بذناب عيـــش ... أَجَبَّ الظَّهرِ ليسَ له سَنَـــــامُ[6]

حيث روي قوله: (نأخذ) بثلاثة أوجه، ومنها الرّفع نحو ما ذُكِر آنفًا، والجزم عطفًا على قوله: (يَهْلك ربيع) [7]، وهذه قاعدة مطّردة في علم النّحو، وهي أنّه إذا وقع بعد جواب الشّرط فعلٌ وقبله فاءٍ أو واوٍ يجوز فيه ثلاثة أوجه من بينها الرّفع والجزم، وإن توسّط بين الشّرط والجواب جاز جزمه وامتنع رفُعه، كقولك: (إن تأتني فَتزُرْني، أو وتَزُرْنِي)[8].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

1- ينظر الحجة لأبي علي 465/2، والكشف 323/1، والتفسير البسيط 525/4.
2- ينظر الكشف 323/1، والتفسير البسيط 526/4، والدّر المصون 687/2.
3- ينظر الكتاب 89/3، 90، والحجّة لابن زنجلة، ص 152، والتفسير البسيط 525/4، وشرح المفصّل 55/7، وأوضح المسالك 95/2.
4- ينظر الكشف 323/1.
5- ينظر البحر المحيط 376/2.
6- ينظر ديوان النابغة الذّبياني ص110، وهو من شواهد: المقتضب 177/2، وشرح ابن عقيل على الألفية 377/2.
7- ينظر شرح ابن عقيل على الألفيّة 377/2، 378، والبحر المحيط 376/2.
8- ينظر البحر المحيط 376/2، وارتشاف الضّرب 1686/4، والدّر المصون 687/2، 688، وشرح اشموني على ألفين ابن مالك 590/3، وهمع الهوامع 318/2، 319.

ونحو توجيه قوله (ويُعذّب) ها هنا توجيه قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ [سورة البقرة الآية 271].

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين الرّفع على الاستئناف والجزم عطفًا على مجزومٍ قبله.

ب- الرّفع على الاستئناف والجزم على الجواب لما قبله:

قال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [سورة آل عمران الآية 120].

موضع الاختلاف: ﴿ يَضُرُّكُمْ ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (ضرر) له فروع متباينة في المعنى، ومنه الضَّرُّ نقيض النَّفْع وضِدّه، وهو المَعْنِيّ في هذا الموضوع، تقول: لا ضَيْر ولا ضَوْر ولا ضَرّ ولا ضَرَر ولا ضَار، كلها بمعنى واحد[1].

القراءات:

قرئ (لا يَضُرُّكُمْ) بضمّ الضّاد وتشديد الرَّاء ورفعهما، وهي قراءة عاصم وحمزة، والكسائي، وابن عامر[2].

وقرئ (لا يضِرْكُمْ) بكسر الضّاد، وتخفيف الرّاء وجزمهما وهي قراءة البقية[3].

توجيه القراءات:

قرئ (لا يضُرُّكُمْ) بضمّ الضّاد، وتشديد الرّاء ورفعها؛ لثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون من (الضّرّ)، والأصل: يَضْرُرْكُم، نُقلت حركة الرّاء إلى الضّاد، وأُسكنت الرّاء الأولى، ودخل الجازم،

1- ينظر لسان العرب مادة (ض، ر، ر) 6/153-157.

2- ينظر التّيسير ص254.

3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

فأُسكنت الرّاء الثانية، وحُركت لالتقاء السّاكنين، وأدغمت الرّاء في الرّاء فأصبحت راءً مشدَّدة، وحُركت الرّاء بالضّم لإتباع حركة الضّاد، وأُلحقت بها؛ لقربها منها، كقولهم: (مُدَّ يا هذا) [1]، ولا علامة للجزم في الرّاء؛ لتشديدها، إلاّ أنّ الجزم منويٌّ فيها تقديراً[2]؛ لأنّ الضّم حركة إتباع لا حركة إعراب[3] فمتى كان قبل الحرف المُدْغم حرفٌ مضمومٌ فإنّه في تحريك الأخير –الحرف المُدْغم– ثلاثة أوجه: الضّم للإتباع، والكسر على الأصل في التقاء الساكنين، والفتح طلباً للخفة[4] وذلك نحو قول جرير [الوافر]:

فَغُضِّ الطّرف إنّك من نُمَيْر ... فلا كعبًا بَلَغْتَ ولا كِلابًا[5]

الشّاهد قوله: (فَغُضّ) حيث رُوي بالوجوه الثّلاثة، أي بضّم الضّاد وفتحها وكسرها[6].

وقد رأى النّحاس[7] بُعد الضّم؛ لشبهه بالمرفوع ولثقل الضّم.

والوجه الثّاني: أن يكون جواب الشّرط فاء مقدّرة، وتكون (لا) بمعنى (ليس) ويكون الرّفع على الصّحّة، فيكون التّقدير على هذا: وإن تصبروا وتتقوا فليس يضُّركم كيدهم شيئاً[8]، ويؤيد ذلك قول سِوار بن المضرب [الطويل]:

فَإنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حتَّى تَرُدَّنِي ... إلى قَطَرِيّ لا إخالُكَ رَاضياً[9]

الشّاهد قوله: (لا إخالُك) حيث جاء مرفوعاً مع وقوعه جوابًا لـ (إنْ) [10].

1- ينظر الكتاب 532/3، 533.
2- ينظر الكشف 355/1، وشرح الهداية 230/1، والتفسير البسيط 555/5، 556.
3- ينظر التّبيان في إعراب القرآن 86/4، والدّر المصون 376/3.
4- ينظر التفسير البسيط 556/5، والدّر المصون 376/3.
5- ينظر ديوان جرير ص 63، والمصون في الأدب ص20، وهو من شواهد: الكتاب 533/3، وهمع الهوامع288/6.
6- ينظر الكتاب 533/3، وشرح المفصل 128/9.
7- ينظر إعراب القرآن ص152.
8- ينظر جامع البيان 157/7، والموضح ص244، والتّبيان في إعراب القرآن 86/4.
9- ينظر خزانة الأدب 55/7، والبيت من شواهد: معاني القرآن للفرّاء 232/1، وجامع البيان 157/7.
10- ينظر معاني القرآن للفّراء 232/1، وخزانة الأدب 55/7.

وذهب سيبويه[1] والمبرد[2] إلى جواز حَذف الفاء لضرورة الشّعر، وأنّ القُرآن لا يُحْمَل على الضّرورة الشعريّة.

وقد رأى الأخفش[3] جواز حذف الفاء في جواب الشّرط في القرآن الكريم عند قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾[4]، ويكون التّقدير: فالوصيّة.

والوجه الثّالث: أن يكون (يضرّكم) ليس بجواب شرط، إنّما هو دالّ على جواب الشّرط، على نية التّقديم، إذ التّقدير: لا يَضُرُّكم أنّ تصبروا وتتقوا فلا يَضُرُّكم، حُذِف الجواب (فلا يضرّكم)؛ لدلالة ما تقدّم عليه، ثم أُخّر ما هو دليلٌ على الجواب المحذوف، لذا رُفع الفعل، فهو ليس بجواب شرط[5]، ويؤيد ذلك قول عمرو بن خثارم [الرّجز]:

يا أقرعَ بنِ حَابسٍ يا أقرع ... إنّك إنْ يُصْرعْ أخوك تُصْرَع[6]

الشّاهد قوله: (إنْ يُصْرعْ ..... تُصْرَعُ) برفع (تُصْرَعُ) و جواب (إنّ) محذوف[7].

وقرئ (لا يضِرْكُمْ) بكسر الضّاد، وتخفيف الرّاء؛ لأنّه جعله مِنْ ضار يضير، نحو: باع يبيع[8]، وسكون الرّاء علامة للجزم؛ لأنّه جواب الشّرط[9]، وقد رأى الزّجّاج[10] أنّ الضَّرَّ والضَّيْرُ والضَّرُّ جميعًا بمعنى واحد، ويؤيد ذلك ما جاء في القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾[11] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الْضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾[12].

1- ينظر الكتاب 63/3-65.
2- ينظر المقتضب 69/2-72.
3- ينظر معاني القرآن للأخفش 168/1.
4- سورة البقرة الآية 180.
5- ينظر إعراب القرآن ص152، والتّبيان في إعراب القرآن 86/4، والدّر المصون 374/3.
6- البيت من شواهد: الإنصاف 623/2-625، وشرح ابن عقيل على الألفية 374/2، وشرح أبيات المغني 291/6.
7- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
8- ينظر الحجّة لابن خالويه ص113، وشرح الهداية 230/1، والموضح ص244.
9- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
10- ينظر معاني القرآن للزّجاج 465/1.
11- سورة الشّعراء الآية 50.
12- سورة الإسراء الآية 67.

وقد حسَّن أبو علي[1] أيضاً القراءتين لمجيء القرآن بهما جميعاً.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين الرّفع على الاستئناف والجزم على الجواب لما قبله.

1– الحجّة لأبي علي 75/3.

المبحث الثالث: اختلاف القراءة بين البناء على السكون والرّفع

قال تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة البقرة الآية 259].

موضع الاختلاف: ﴿ أَعْلَمُ ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (علم) يدلُّ معناه على أثرٍ بالشَّيء يَتَمَّيزُ به عن غيره، ومن ذلك العِلمْ نقيض الجَّهْل وخلافه، تقول: تعلَّمت الشّيء، إذا أخَذتَ علمَه، وتَعلّم أنّ فلانًا كان كذا وكذا: أي أعلَمْ[1].

القراءات:

قرئ (اعْلَمْ) بوصل الألف، واسكان الميم، وهي قراءة حمزة والكسائي[2].

وقرئ (أَعْلَمُ) بقطع الألف، ورفع الميم، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بوصل الألف، وإسكان الميم؛ لأنّه جعله على لفظ الأمر؛ لأنّه لمّا تبيّن له ما تبَيَّنَ من إحياء الله –عزّ وجلّ– وبعثه إياه بعد وفاته نَزَّلَ نفسه منزلة غيره، فَخَاطبها كما يُخاطِبُ سِواها، كأنَّه يحقق عند نفسه هذا العلم لمّا علِمَ العِلْم الّذي لا سبيل للشّك فيه[4]، وهذا ممّا يفعله العرب، إذْ يُقيم أحدهم نفسه مقام الأجنبي، فَيُخاطبها كما يُخاطبه، ويجري التّخاطب بينهما كما يجري بين الأجنبيين، كقول الأعشى [البسيط]:

1- ينظر لسان العرب، مادة (ع، ل، م) 310/15-316.

2- ينظر التيسير ص242.

3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

4- ينظر الكشف 312/1، وشرح الهداية 206/1، والموضح ص219.

ودّع هُريْرة إنّ الرَّكْبَ مُرتَحِلُ ... وهل تُطيق وداعًا أيُّها الرَّجُلُ[1]

الشّاهد قوله: (ودّع)، حيث أنّه خاطب نفسه كما يُخاطب غيره، فكذلك قوله لنفسه: (اعلم أنّ الله على كل شيءٍ قدير) أقامه مقام الأجنبي المنفصل منه؛ لينبهه على ما تبيّن له[2]، وقد رأى أبو البقاء[3] ذلك كما تقول لنفسك: إعلم يا عبد الله، وهذا ما يُسمّى بالتّجريد، أي كأنّه جَرَّد من نفسه مخاطبًا يخاطبه[4].

وهناك وجهان آخران في فاعل: (قال) أحدهما: أن يكون فاعل (قال) ضميراً مستتراً يعود على الله –عزّ وجلّ–، فيكون فعل الأمر من (علم) من الله –عزّ وجلّ–[5].

والوجه الآخر: أن يكون فاعل (قال)، ضميراً مستتراً عائداً على الملك القائل له عن الله –عزّ وجلّ–[6]، ويؤيد ذلك قوله قبله: (وانظر) فقال بعده: (اعلم) [7].

ومن الأئمة من استبعدَ هذين الوجهين مُقرّاً بمخاطبة النّفس، حيث رأى مكي[8] بُعْدَ كون ذلك أمراً من الله –عزّ وجلّ– له بالعلم؛ لأنّه قد أظهر قدرته إليه وأراه أمراً تأكد من صحته، وأقرّ بقدرة الله –عزّ وجلّ– فلا فائدة من أنْ يَأمُرَه الله –عزّ وجلّ– بعلم ذلك، إنّما هو يأمر نفسه بذلك، وهو جائزٌ وحسن، على معنى: الزم هذا العلم لِما شاهدت وتَيقّنت.

1– ينظر ديوان الأعشى ص55، وهو من شواهد: الزّاهر في معاني كلمات النّاس، 102/1، والخصائص 474/2، والدّر المصون 571/2.

2– ينظر الحجّة لأبي علي 384/2، 385، والخصائص 474/2، والدّر المصون 571/2.

3– ينظر التّبيان في إعراب القرآن 65/3.

4– ينظر الدّر المصون 571/2.

5– ينظر الحجّة لابن زنجلة ص144، والتفسير البسيط 397/4، والبحر المحيط 308/2.

6– ينظر الموضح ص219، والبحر المحيط 308/2، والدّر المصون 571/2.

7– ينظر الحجّة لابن زنجلة ص144، والكشف 312/1، والبحر المحيط 308/2.

8– ينظر الكشف 312/1.

وقرئ بقطع الألف، ورفع الميم؛ لأنّه جعله على لفظ الإخبار[1]؛ لأنّه لمّا شاهَدَ ما شَاهَدَ من قدرة الله –عزّ وجلّ– أخبر عن نفسه فقال: (أَعْلَمُ) أنّ الله على كلّ شيءٍ قدير) علمًا لا يتطرّق إليه شك، أي أعلمُ أَنَا هذا الضّرب من العلم، الذّي لم أكن أعلمه مُشَاهدةً وكُنت أَعْلمُه غيباً[2]، وقد رأى مكي[3] أنّ الأجود قراءة قطع الألف؛ لأنّها على ظاهر الكلام، لأنّه لمّا اتّضح له ما كان على شكٍ فيه، أخبر عن نفسه بالعلم اليقين.

وأيٍّ كان الوجه فكلتا القراءتين فصيحتين صحيحتين في المعنى، ويدلّ على ذلك ما تقدّم ذكره، وهذا ما اختلف فيه القرّاء بين البناء على السكون والرّفع في الرّبع الأول من القرآن الكريم.

1– ينظر الحجّة لابن خالويه ص100، والحجّة لأبي علي 383/2.
2– ينظر الكشف 311/1، وشرح الهداية 207/1، والدّر المصون 571/2.
3– ينظر الكشف 312/1.

المبحث الرابع: اختلاف القراءة بين البناء على الفتح والبناء على السكون

قال تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ [سورة البقرة الآية125].

موضع الاختلاف: ﴿ وَاتَّخِذُواْ ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (أخذ) ذا فروعٍ متقاربة في المعنى، ومن ذلك الأَخْذ نقيض العطاء، وهو التّناول وحَوْزُ الشّيء وجَبْيُه وجمعه، وهو المَعْنِيّ في هذا الموضع، تقول: أَخذت الشّيء آخذه أَخْذًا[1].

القراءات:

قرئ (واتَّخَذُوا) بفتح الخاء، وهي قراءة نافع، وابن عامر[2].

وقرئ (واتّخِذُوا) بكسر الخاء، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بفتح الخاء؛ لأنّه جعله فعلاً ماضياً خبراً معطوفاً على خبرٍ قبله[4]، وفي المعطوف عليه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون معطوفًا على قوله: (جعلنا) المجرور بـ (إذ) تقديراً، فيكون الكلام جملة واحدة[5].

والوجه الثّاني: أن يكون معطوفًا على مجموع قوله: (وإِذْ جَعَلْنا)، فيحتاج إلى تقدير (إذ)، أي وإذ اتخذوا، فيكون الكلام جملتين[6]، ويؤيد هذا الوجه ما ذكره الزّجّاج[7] حيث رأى أنّ هذا من باب عطف الجملة على الجملة.

1- ينظر لسان العرب، مادة (أ، خ، ذ) 2/5-6.

2- ينظر التّيسير ص232.

3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصفحة.

4- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص113، وشرح الهداية 182/1، والموضح ص192.

5- ينظر التفسير البسيط 301/3، والدّر المصون 105/2.

6- ينظر الكشف 263/1، والبحر المحيط 552/1.

7- ينظر معاني القرآن للزّجّاج 207/1.

والوجه الثّالث: أن يكون معطوفًا على محذوف، والتّقدير: فتابوا واتخذوا[1].

ويؤيد هذه القراءة قوله بعده: ﴿عَهِدْنَا﴾[2]، فوقع بين خبرين، وحُمِلَ عليهما؛ ليتطابق الكلام ويتفق، كما أنّ الخبر فيه معنى التّنبيه والتّذكير لما كان[3].

وقرئ بكسر الخاء، لأنّه جعله أمراً[4]، وفيه أربعة أوجه، أحدها: أن يكون عطفًا على قوله: ﴿اذْكُرُواْ﴾[5]، والمعنى: اذكروا نعمتي واتخذوا، إذا كان الخطاب ها هنا لبني إسرائيل[6].

والوجه الثّاني: أن يكون مستأنفًا[7] وقد رأى أبو حيان[8] بُعد هَذَين الوجهيين، دون أنْ يذكر علّة استبعادهما.

والوجه الثّالث: أن يكون عطفًا على الأمر الذّي تَضَمّنه قوله قبله: (مثابةً) أي على المعنى، كأنّه قال: تُوبوا واتَّخِذوا[9].

والوجه الرّابع: أن يكون معمولاً لقولٍ محذوف، والتّقدير: وقُلْنَا اتّخذوا، إذا كان الخطاب لإبراهيم –عليه الصّلاة والسّلام– وذريته، أو لمحمّد –عليه الصّلاة والسّلام– وأمّته[10]، ويؤيد ذلك[11] ما رُوي عن عمر بن الخطّاب –رضي الله عنه– أنّه قال: وافقني ربي في ثلاث، فذكر منها وقال: وقلت: يا رسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مصّلى، فأنزل الله – عزّ وجلّ– قوله:

1- ينظر التّبيان في إعراب القرآن 39/1، والدّر المصون 105/2.
2- سورة البقرة الآية 125.
3- ينظر الحجّة لأبي علي 220/2، والكشف 263/1، والموضح ص192.
4- ينظر الحجّة لابن خالويه ص87، والحجّة لابن زنجلة ص113، والكشف 263/1.
5- سورة البقرة الآية 122.
6- ينظر البحر المحيط 552/1، والدّر المصون 105/2.
7- ينظر التّبيان في إعراب القرآن 39/1، والبحر المحيط 552/1، والدّر المصون 106/2.
8- ينظر البحر المحيط 552/1.
9- ينظر التفسير البسيط 303/3، والبحر المحيط 552/1، والدّر المصون 106/2.
10- ينظر البحر المحيط 552/1، والدّر المصون 106/2.
11- ينظر شرح الهداية 181/1، والتفسير البسيط 303/3، والبحر المحيط 552/1.

(واتّخِذُوا من مقام إبراهيم مُصلّى)[1]، وفي رواية أخُرى عن النّبي –صلّى الله عليه وسلّم– أنّه أخذ بيد عمر بن الخّطاب –رضي الله الله عنه– فقال: هذا مقام إبراهيم، فقال عمر –رضي الله عنه– : أَفلا نتخذه مُصَلّى؟ فأنزل الله –عزّ وجلّ– قوله: (واتّخِذُوا من مقام إبْراهيم مُصلّى)[2].

ويؤيد هذه القراءة أنّ لفظ الأمر ألزم للفرض وَأوْجَب؛ لأنّ وجوب اتخاذ المقام مصلّى بلفظ الأمر ألزم منه إذا كان بلفظ الخبر؛ لأنّه إذا كان خبراً عن قوم اتّخذوه قبْلنَا لم يلزم أن نتخذه حتى نؤمر بذلك[3]، وقد رأى مكي[4] أنّ الأجود قراءة الأمر؛ لِمَا ذُكِر عن النّبي –عليه الصّلاة والسّلام– في ذلك، ولأنّ عليه جماعة القرّاء، وهي قراءة العامة في أكثر الأمصار.

وأيٍّ كان الوجه فكلتا القراءتين فصيحتين متواترتين قرئ بهما جميعًا نقلاً عن الرّسول محمّد –صلّى الله عليه وسلّم–.

وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [سورة آل عمران الآية 36].

موضع الاختلاف: ﴿ وضَعت ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (وَضَع) يدلُّ معناه على خَفْض الشّيء وحَطّه، فهو خلافٌ للرّفع ونقيضه، تقول: وضعت المرأة ولدها، إذا وَلَدَت[5].

1– ينظر صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب واتخذوا من مقام إبراهيم مصلّى 149/1، وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصّحابة، رقم الحديث 2399، 1866/4.

2– ينظر تحفة الأحوذي، كتاب تفسير القرآن، رقم الحديث 4038، 295/8.

3– ينظر شرح الهداية 181/1.

4– ينظر الكشف 264/1.

5– ينظر لسان العرب، مادة (و، ض، ع) 276/10–282.

القراءات:

قرئ (وَضَعْتُ) بإسكان العين، وضمّ التّاء، وهي قراءة عاصم وابن عامر[1].

وقرئ (وَضَعَتْ) بفتح العين، وإسكان التّاء، وهي قراءة البقيّة[2].

توجيه القراءات:

قرئ بإسكان العين وضمّ التّاء؛ لأنّه حمل وسط الكلام على ما قبله وما بعده، فجعله من كلام أم مريم –عليها السّلام– على وجه الشّكاية لله –عزّ وجلّ– ؛ لأنّ أمّ مريم –عليها السّلام– قد حرّرت ما في بطنها من أعمال الدّنيا لخدمة الكنيسة، ولم يكن يُقبل في ذلك إلّا الذّكَر، فلمّا وضعتها وكانت أُنثى، قالت: (ربّ إنّي وضعتها أنثى والله أعلم بما وضَعْتُ) كقول القائل: ربّ قد كان كذا وكذا وأنت أعلمُ بما كان، خضوعًا منه لله –عزّ وجلّ– واستسلامًا له، وليس إعلامًا له – عزّ وجلّ– فهو علّام الغيوب[3].

وقد رأى الزّمخشري[4] أنّ المعنى على هذه القراءة: قد يكون لله –عزّ وجلّ– في ذلك سِرًّا وحكمة، وقد تكون هذه الأنثى خيراً من الذّكر تَسْلِيَةً لنفسها.

وقد رأى السّمين[5] أنّ في قولها: (واللهُ أعلم بما وَضَعْتُ) التفاتٌ من الخطاب إلى الغيبة، إذ لو أجَرَتْهُ على مقتضى قولها: (ربِّ) لقالت: (وأنت أعلم).

وقرئ بفتح وإسكان التّاء؛ لأنّه جعل الكلام من الله –عزّ وجلّ–؛ لأنّ الكلام لو كان من أمّ مريم –عليها الصّلاة والسّلام– لكان القول: وأنت أعلم بما وضَعتُ؛ لأنها خاطبت الله –عزّ

1- ينظر التّيسير ص250.

2- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

3- ينظر الكشف 340/1، شرح الهداية 216/1، 217، والتفسير البسيط 195/5.

4- ينظر الكشّاف 551/1.

5- ينظر الدّر المصون 135/3.

وجلّ–، ولأنّها قد قالت: (ربّ إنّي وضعتها أنثى)، فلا تحتاج إلى أن تقول: (والله أعلم بما وضْعتُ)[1].

وذكر الزّمخشري[2] أنّه بسبب ما قالته أم مريم – عليها السّلام– تَحَزّنًا وتَحَسُّرًا، قال الله –عزّ وجلّ– : (والله أعلم بما وضعتْ) تعْظيمًا لأمرها، وتجهيلاً لها، بقْدر ما رَزقها به، والمعنى: والله أعلم بالشّيء الذي وضَعَتْ وبما ارتبط به من عَظائم الأمور، وأن يَجْعله وولَدَه آيةً للعالمين، وهي تجهل بذلك، ولا تعلم منه شيئاً، فلهذا السّبب تحسَّرت.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن بين البناء على الفتح والبناء على السّكون.

1– ينظر الحجّة لابن زنجلة ص160، 161، والكشف 340/1، 341، والتفسير البسيط 196/5.

2– ينظر الكشّاف 551/1.

الفصل الثّالث

الاختلافات النّحويّة في الحروف

المبحث الأول: الاختلاف في معاني الحروف.

المبحث الثاني: الاختلاف بين كسر همزة (إنّ وإنْ) وفتحها، وتشديد النّون وتخفيفها.

المبحث الثالث: الاختلاف في الحروف بين الإثبات والحذف.

المبحث الرابع: الاختلاف في الحروف بين الإهمال والإعمال.

المبحث الأول: اختلاف القُرّاء في معاني الحروف

أ- بين لام كي ولام الأمر:

قال تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [سورة المائدة الآية 47].

موضع الاختلاف: ﴿ لْيَحْكُمْ ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (حكم) يدلُّ معناه على المَنْعِ من الظّلْم وتولّي الأمور وإتقانها، تقول: حُكِّمَ فُلانٌ في كذا، أي جُعِل أمْرُهُ إليه[1].

القراءات:

قرئ (ولِيَحْكُمَ) بكسر اللّام، ونصب الميم، وهي قراءة حمزة[2].

وقرئ (ولْيَحْكُمْ) بإسكان اللّام، وجزم الميم، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بكسر اللّام ونصب الميم؛ لأنّه جعل اللّام لام كي، فينصبَ الفعل بعدها بإضمار (أن)[4]، والتّقدير: آتيناه الإنجيل وقلنا: لِكي يحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه، فيكون ذلك إخباراً عمّا فرض عليهم في ذلك الوقت من الحكم بما تَضَمَّنه الإنجيل، وحذف القول؛ لدلالة ما قبله عليه، وهو قوله: ﴿وَكَتَبْنَا﴾[5]، **وقوله** ﴿وَقَفَّيْنَا﴾[6]، ونظير حذف القول في القرآن[7] قوله تعالى:

1- ينظر لسان العرب، مادة (ح، ك، م) 15/30-34.

2- ينظر التّيسير ص269.

3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

4- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص227، 228، والكشف 410/1، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 290/2.

5- سورة المائدة الآية 45.

6- سورة المائدة الآية 46.

7- ينظر الحجّة لأبي علي 227/3، 228، والتفسير البسيط 402/7.

﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ﴾[1] أي يقولون: سلام، وعلى هذا فإنّ لام كي تتعلق بما قبلها وهو قوله: ﴿آتَيْنَاهُ﴾[2]، أو تتعلق بقوله: (قفينا) في حال جعل قوله: ﴿هُدًى وَمَوْعِظَةً﴾[3] مفعولاً لهما، أي آتيناه الهدى والموعظة والحكم، أو قفينا للهدى والموعظة وللحكم، أمّا في حال جعلناهما حالين معطوفين على قوله: ﴿مُصَدِّقًا﴾[4]، فإنّ لام كي تتعلّق بمحذوف دلَّ عليه ما قبلها، والتّقدير: وللحكم آتيناه ذلك[5].

وذكر الزّمخشري[6] أنّه إذا جعلت قوله: "هدى وموعظة" في سِلك "مصدقًا" فإنّ قوله: "وليحكم" شأنه شأن قوله: "هدى وموعظة" من حيث جعلهما مفعولاً لهما، فيكون التّقدير: ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيما آتيناه إياه.

وقال ابن عطية قولًا قريباً من الوجه الأول، أي كون قوله: "وليحكم" مفعولاً لأجله معطوفًا على قوله: "هدى" متعلقاً بقوله قبله: "آتيناه"[7]، حيث رأى أنّ المعنى: " وآتيناه الإنجيل ليتضمن الهدى والنّور والتّصديق وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه"[8].

أي أن الزّمخشري قد جعل قوله: "وليحكم" معطوفًا على قوله: "هدى وموعظة" على تَوَهّم النّطق باللّام فيهما، كأنّه قال: وللهدى والموعظة وللحكم، فجعله مستأنفًا مقطوعًا ممّا قبله، وقدّر العامل مؤخراً، أي: وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيما آتيناه إياه، بينما ابن عطيّة فإنّه جعله معطوفاً على توهّم علّة، ولذلك قال: ليتضمّن الهدى[9].

1- سورة الرّعد الآية 23، 24.
2- سورة المائدة الآية 46.
3- سورة المائدة الآية 46.
4- سورة المائدة الآية 46.
5- ينظر الدّر المصون 285/4.
6- ينظر الكشّاف 246/2.
7- ينظر الدّر المصون 285/4، 286.
8- المحرر الوجيز 199/2.
9- ينظر البحر المحيط 512/3، والدّر المصون 286/4.

وعقَب أبو حيّان[1] على ذلكبأنَّ قول الزّمخشري أقرب للصّواب؛ لأنّ الهدى الأول، والنّور والتّصديق لم يجئ بهما على سبيل السَّبب، إنّما جاء بقوله: ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾[2]، على معنى: كائناً فيه ذلك ومصدقًا، وهذا معنى الحال، والحال لا يكون سبباً، وعليه فإنّ قول ابن عطّية ليتضّمن كذا وكذا وليحكم بعيد.

ونظير هذه القراءة في القرآن[3] قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾[4].

وقرئ بإسكان اللّام وجزم الميم؛ لأنّه جعل اللّام لام أمر، فجزم الفعل بلام الأمر، فهو إلزام مُستأنف مبتدأ به، وأصل هذه اللّام الكسر وإسكانها للتّخفيف[5]، والمعنى: أمَرَ الله –عزّ وجلّ– أهل الإنجيل بالحكم بما أنزل في الإنجيل، كأمْرِهِ لِنَبيّه –عليه السّلام– بالحكم بما أنزل عليه في قوله[6]:

﴿ وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ اللّهُ ﴾[7]، وَجَازَ أن يؤمروا بالحكم بما في الإنجيل من بعد نزول القرآن؛ لأنّ أحكام الإنجيل كانت موافقة لأحكام القرآن، وقد يكون المراد من هذا الحكم الإيمان بمحمّد –صلّى الله عليه وسلّم– لذِكْرِ وجوب التّصديق بهِ في الإنجيل، فيكون الأمر راجع إلى ذلك[8]، وقد رأى مكي[9] أنّ الأجود القراءة بالإسكان؛ لأنّ ما جاء بعده من الوعيد والتّهديد يدلّ على أنّه أمر واجب وجوبًا من الله –عزّ وجلّ– لأهل الإنجيل؛ ولأنّ عليه جماعة القرّاء.

1- ينظر البحر المحيط 512/3.
2- سورة المائدة الآية 46.
3- ينظر الحجّة لأبي علي 228/3، والموضح ص280.
4- سورة النساء الآية 105.
5- ينظر الحجّة لابن خالويه ص131، والحجّة لابن زنجلة، ص228، والكشف 411/1.
6- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصفحة.
7- سورة المائدة الآية 49.
8- ينظر التفسير البسيط 402/7.
9- ينظر الكشف 411/1.

وأيٍّ كان الوجه في ذلك فكلتا القراءتين فصيحتين صحيحتين المعنى، ويؤيد ذلك ما تقدّم ذِكره، هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الربع الأول من القرآن بين لام كي ولام الأمر.

ب- بين لام الجارّة ولام الإبتداء:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ﴾ [سورة آل عمران الآية 81].

موضع الاختلاف: ﴿ لِمَا ﴾

القراءات:

قرئ (لِمَا) بكسر اللّام، وهي قراءة حمزة[1].

وقرئ (لَمَا) بفتح اللّام، وهي قراءة البقيّة[2].

توجيه القراءات:

قرئ بكسر اللّام؛ لأربعة أوجه، أحدها: أن تكون اللّام حرف جرّ متعلق بقوله: (أخذ) وتكون (ما) موصولة بمعنى الّذي، والعائد عليه ضمير محذوف من قوله: (ءاتيتكم) والتّقدير: آتيتكموه، وقوله: (ثم جاءكم) جملة معطوفة على صلة الّذي[3]، وقد اعترضت هاهنا لام الجر بين القسم وهو قوله: (وإذ أخذ الله ميثاق النّبيين) وجوابه هو قوله: (لتؤمننّ به)، والمعنى: وإذ أخذ الله ميثاق النّبيين) وجوابه وهو قوله: (لتؤمِنّن به)، والمعنى: وإذ أخذ الله ميثاق النّبيين للّذي آتيتكموه من كتاب وحكمة، ثم جاءكم رسول مصدّق للّذي آتاكم[4]، ومَع كون (ما) بمعنى الّذي، فإنّه لم يرجع عائدٌ إلى الموصول من الجملة المعطوفة على الصّلة، كقولك: (الّذي قام أبوهُ ثم انطلق زيدٌ ذاهب)، فإنّه لم يذكر عَائدًا إلى الموصول هاهنا وذلك لا يجوز، إلّا أن الّذي سَوَّغَ ذلك في قوله:

1- ينظر التيسير ص253.

2- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

3- ينظر الحجة لابن زنجلة ص168، وشرح الهداية 227/1، والموضح ص242.

4- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.

(ثم جاءكم رسولٌ مصدِّقٌ لما معك لتُؤْمننّ به) هو كون المظهر بمنزلة المُضمر، فقوله: (لما معكم) هو بمنزلة: ما أُوتوهُ مِنَ الكتاب والحكمة في المعنى، فكأنّه قال: ثم جاءكم رسولٌ مصدّقٌ له، أي لِمَا آتيتكم مِنْ كتابٍ وحِكْمةٍ، وهو معكم[1]، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[2]، فالّذي يتقي ويصبر يكون من المحسنين فكأنّه قال: لا يضيع أجرهم، قام المظهر مقام المضمر، ونحو ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾[3]، فمن أحسن عملاً هم الّذين آمنوا وعملوا الصّالحات، فإذاً كأنّه قال: إنّا لا نُضيع أجرهم[4].

وهناك وجه آخر في العائد ذكره سيبويه[5]، وهو أن يكون محذوفاً، وحَسُن الحذف لطول الكلام، كقولهم: ما أنا بالّذي قائل لك شيئًا، أي بالّذي هو قائل، فيكون التّقدير على هذا: ثم جاءكم رسولٌ به، أي بتصديقه، أي بتصديق ما أتيتكم[6].

الوجه الثّاني لقراءة كسر اللّام: أن تكون اللّام للتّعليل، وتكون متعلقة بقوله: (لتؤمِنُنَّ) وتكون (ما) مصدريّة، والفعلان: (آتيتكم) و(جاءكم) مع (ما) المصدريّة في معنى المصدرين[7]، وقد رأى الزّمخشري أنّ المعنى: "أَخَذ الله ميثاقهم لتؤمِنُنَّ بالرّسول ولتنصُرُنَّهُ، لأجل أن آتيتكم الحكمة، وأنّ الرّسول الّذي أمركم بالإيمان ونُصْرته موافق لكم غير مخالف"[8].

1- ينظر الحجّة لأبي علي 63/3، والتفسير البسيط 389/5، 390.

2- سورة يوسف الآية 90.

3- سورة الكهف الآية 30.

4- ينظر معاني القرآن للأخفش 225/1، والتفسير البسيط 389/5، 390، والدّر المصون 289/3.

5- ينظر الكتاب 404/2.

6- ينظر الحجّة لأبي علي 64/3، والتفسير البسيط 390/5.

7- ينظر البحر المحيط 534/2، والدّر المصون 288/3، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 290/2، وهمع الهوامع 368/2.

8- الكشّاف 576/1.

وعقَّب أبو حيّان[1] على ذلكبأنّ ظاهر ما ذكره الزّمخشري أنّه تعليلٌ للفعل المُقسم عليه، وذكر أنَّه إنْ أرادَ هذا الظّاهر، فهو مخالفٌ لظاهر الآية؛ لأنّ ظاهر الآية يقتضي كون التّعليل لأخْذِ الميثاق، لا لمتعلقه الإيمان، فاللّام متعلّقة بالأخْذ، وعلى ظاهر ما ذكره الزّمخشري تكون متعلقة بالإيمان، أي بقوله: (لتؤمِنُنّ به) وذلك مردود من حيث إنّ اللّام المتلقَّى بها القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، تقول: والله لأضربَنَّ زيدًا، ولا تقول: والله زيداً لأضرِبنَّ، فإنّ ذلك غير جائز، وعليه فإنّ تعلّق اللّام في قوله: (لما) بقوله: (لتؤمِننَّ) غير جائزٍ أيضًا، ومنهم من أجاز تقدّم معمول الجّواب عليه إذا كان ظرفًا أو مجرورًا[2]، مُستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[3]، وقول الأعشى [الطويل]:

رضيعي لِبانٍ ثَدْيَ أمٍّ تَحَالفَا ... بأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرقُ[4]

حيث رأى السّمين[5] أنّ تعلُّق اللّام بالإيمان من حيث المعنى أظهرُ من تعلُّقها بالأخْذ، وأنّ ذلك واضحٌ، فلم يَعُدْ إلّا ما ذُكر من رَفض تقديم معمول الجواب المقترن باللّام عليه، وأنّه قد عُلِم، وذكر أنّ الزّمخشري قد يكون مِمَّن يرى جوازه.

والوجه الثّالث: أن تكون اللّام بمعنى (بعد) ويؤيده[6] قول النّابغة الذّبياني [الطّويل]:

تَوَهمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفْتُـهَـا ... لِستّةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ[7]

1- ينظر البحر المحيط 2/ن534.

2- ينظر الدّر المصون 289/3، وهمع الهوامع 369/2.

3- سورة المؤمنون الآية 40.

4- ينظر ديوان الأعشى ص 225، وهو من شواهد: الدّر المصون 289/3.

5- ينظر الدّر المصون 289/3.

6- ينظر البحر المحيط 534/2، والدّر المصون 287/3، 288، وهمع الهوامع 369/2.

7- ينظر ديوان النّابغة الذبياني ص79، وهو من شواهد: الكتاب 86/2، والدّر المصون 288/3، وشرح الشّواهد الشّعرية لأمّات الكتب، 101/2.

أي فَعَرَفْتُها بعد ستّة أعوام[1]، وقد رأى السّمين[2] أنّ هذا من أغرب أَوجه اللّام، متعَجّبًا من صاحب النّظم، ومتسائلاً: كيف ينتظم هذا كلامًا؟ وذكر أنّه في حال قلنا بهذا الوجه، فمن المخاطب بذلك؟ إذ التّقدير يصبح: إذ أخذ الله ميثاق النّبيين بعدما أتيتكم.

الوجه الرّابع والأخير: أن تكون اللّام متعلقة بالميثاق؛ لأنّه مصدر، أي وثّقْنا عليهم لذلك[3]، وأمّا (ما) ففيها ثلاثة أقوال، أحدها: أن تكون بمعنى الّذي، أي موصولة، والعائد محذوف، وقوله: (ثم جاءكم) معطوف على الصّلة، والرّابط لها بالموصول[4]، إمّا أن يكون محذوفًا تقديره: به[5]، وإمّا لقيام المظهر مقام المضمر؛ لأنّه في المعنى هو الموصول[6]، وإمّا الضّمير الّذي تضمنَّه قوله: (معكم) وقد تقدّم الكلام في ذلك[7]، والثّاني: أن تكون مصدريّة، وقد تقَّدم ذكر الكلام في ذلك[8]، والثَّالث: أن تكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها صفة لها، وعائدها محذوف، وقوله: (ثم جاءكم) معطوف على الصّفة، والقول في الرّابط كما تقدّم فيها وهي صلة، مستثنيًا منه إقامة المظهر مقام المضمر؛ لأنّه لا يجوز في الصّفة، فلو قلت: (مررت برجلٍ قام أبو عبد الله)، على أن يكون: قام أبو عبد الله صفة للرّجل، والرّابط هو: أبو عبد الله، إذ هو الرّجل في المعنى، فذلك غير جائز، وإنْ جاز في الصّلة والخبر فيجب أنْ يَعود ضمير محذوف[9].

1- ينظر البحر المحيط 534/2، والدّر المصون 287/3، 288.
2- ينظر الدّر المصون 288/3.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر البحر المحيط 534/2، والدّر المصون 289/3، وهمع الهوامع 368/2.
5- ينظر الكتّاب 404/2، 105/3-107، والدّر المصون 289/3، وهمع الهوامع 368/2.
6- ينظر الحجّة لأبي علي 63/3، والتفسير البسيط 390/5، والدّر المصون 289/3، وهمع الهوامع 368/2.
7- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
8- ينظر الكشّاف 576/1، والبحر المحيط 534/2، والدّر المصون 289/3، وهمع الهوامع 368/2.
9- ينظر الدّر المصون 289/3.

وقرئ بفتح اللّام لخمسة أوجه؛ أحدها: أن تكون اللّام لام ابتداء، وتكون (ما) اسمًا موصولاً بمعنى الّذي، في موضع رفع بالابتداء، والخبر جملة (لتؤْمِنُنّ)، والإيمان متعلّق بقسم محذوف تقديره: والله لتُؤْمِنُنَّ به، والضّمير العائد على الموصول محذوفًا، وهو الضّمير المقدّر في قوله: (آتيتكم) أي آتيتكموه، وقوله: (ثم جاءكم) معطوف على الصّلة[1]، والعائد في جملة المعطوف على ما قبلها إمّا أن يكون محذوف والتّقدير: ثم جاءكم رسول به، حُذف العائد لدلالة المعنى عليه ولطول الكلام[2]، وإمّا أن يكون قوله: (لما معكم)؛ لأنّه في معنى قوله: (لِما آتيتكم) وقد تقدّم ذكر ذلك[3]، وإمّا أنْ يكون الضّمير في قوله: (معكم) وقوله: (لتؤمِنُنّ به) [4]، والهاء في قوله: (به) تعود على المبتدأ ولا تعود على الرّسول؛ لئلا يترتب على ذلك خُلُوّ الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ من رابط يَرْبِطُها به[5].

والوجه الثّاني: أن تكون اللّام للقسم، وتكون (ما) موصولة في محل نصب مفعول بفعل محذوف، دلَّ عليه فعل جواب القسم، والتّقدير: والله لتُبَلّغُنَّ ما آتيتكم من كتاب، ذلك أنّ لام القسم تقع على الفعل وتَدَلّ عليه، فَلمَّا دلَّت عليه حُذِف[6]، وذهب أبو حيان[7] إلى أنّ هذا الوجه لا يجوز؛ لامتناع قولك: والله لزيداً، وأنت تريد: والله لتضرِبَنَّ زيداً.

والوجه الثّالث: أن تكون اللّام (لام التّوطئة)؛ لأنّ أخذ الميثاق في معنى القسم والاستحلاف، وفي قوله: (لتُؤمِنُنَّ به) لام جواب القسم، وأمّا (ما) فتكون متضمّنة لمعنى الشّرط،

1- ينظر الحجّة لأبي علي 64/3، 65، وشرح الهداية 228/1، والموضّح ص242.
2- ينظر التفسير البسيط 390/3، والبحر المحيط 533/2، والدّر المصون 284/3، 285.
3- ينظر الحجّة لأبي علي 64/3، والتفسير البسيط 390/5، والدّر المصون 284/3، 285.
4- ينظر الدّر المصون 285/3.
5- ينظر البحر المحيط 533/2، والدّر المصون 285/3.
6- ينظر البحر المحيط 534/2، والدّر المصون 284/3.
7- ينظر البحر المحيط 534/2.

وقوله: (لتؤمنُنّ) جواب القسم قام مقام جواب الشّرط أيضًا في المعنى، وقد تكون موصولة بمعنى (الّذي)[1]، وهذا ما ذهب إليه سيبويه[2] حيث ذكر أنّ (ما) هاهنا بمعنى الّذي، ودخول اللام عليها كدخولها على (إنْ) في نحو قولك: (والله لَئِنْ فَعلتَ لأَفْعلنّ) فاللّام الّتي في (ما) كهذه الّتي في (إنْ) واللّام الّتي في الفعل كهذه الّتي في الفعل هنا، وقد رأى السّمين[3] معقّباً على ذلك أنّ في جعل (ما) مع (لام التّوطئة) موصولة بُعْد؛ من حيث أنّ لام التّوطئة لا تكون إلّا مع أدوات الشّرط، وأغلب ما تكون مع (إنْ) أمّا مع الموصول فَلاَ، و ذكر أنّه لو جاز في اللّام أن تكون للابتداء أو مُوطئة، ثُمَّ ذُكِر في (ما) وجهين لحَمَلنا كلّ واحد على ما يليق عليه.

والوجه الرّابع: أن تكون اللّام زائدة للتأكيد، جائزٌ دخولها وحذفها، وتكون (ما) شرطيّة، في موضع نصب بقوله: و(ءاتيتكم)، و(ءاتيتكم) في موضع جزم بـ (ما) الشّرطيّة، وجملة (جاءكم) في موضع جزم؛ لكونها معطوفة على مجزوم، وجواب الشّرط هو قوله: (لتُؤمِنُنَّ به)، وهو جواب القسم، ودُخول اللّام في (ما) هاهنا كدخولها في (إنْ) الجزاء، إذا كان في جوابها القسم، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾[4]، فاللّام في قوله: (لئن) دخلت على (إنْ) مؤكدة موطئة للام القسم[5]، والضّمير في قوله: (به) عائدٌ على (رسولٌ) لا على اسم الشّرط[6].

وقد رأى أبو حيان[7] أنّه إنْ أُرِيد قيام جواب القسم مقام جواب الشّرط تفسير المعنى فيجوز تقدير ذلك، وإنْ أرِيد تفسير الإعراب، فغير جائز؛ لأّن كلّا من الشّرط والقسم يقتضي جوابًا على

1- ينظر الكشّاف 576/1.
2- ينظر الكتاب 107/3.
3- ينظر الدّر المصون 285/3، 286.
4- سورة الإسراء الآية 86.
5- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص168، 169، وشرح الهداية 228/1، والموضح ص242.
6- ينظر البحر المحيط 534/2، والدّر المصون 286/3.
7- ينظر البحر المحيط 533/2.

حِدة، ولا يجوز أن يكون هذا محمولاً عليهما؛ لأنّ القسم يقتضيه من جهة التّعلق المعنوي به دون عمل فلا موضع له من الإعراب، والشّرط يقتضيه على جهة العمل فيكون موضع جزم، وليس مُمكنًا أن يكون الشّيء له موضعٌ من الإعراب وليس له موضع من الإعراب.

والوجه الخامس: أن يكون أصل (لَمَا): (لَمَّا) بتشديد الميم[1]، لأنّها ظرفيّة بمعنى (حين) ثم خُفِّفت، أي حين آتيتكم بعض الكتاب والحكمة ثم جاءكم رسولٌ مصدِّق وجب عليكم الإيمان به ونصرته[2].

وهناك وجه آخر في (لَمَّا): أن يكون أصلها (لَمِنْ مَا) أُدغمت النّون في الميم لتقارب مخرجهما، من ثم حصل ثقل نتيجة اجتماع ثلاثة ميمات، ميم (منْ) وميم (ما) والميم المنقلبة من النّون لأجل الإدغام، فحذفوا أحدها[3]، فتكون (منْ) على هذا زائدة[4]، أو تعليليّة على معنى: لَمِنْ أجل ما أتيتكم لتؤمنُنَّ به[5]، وقد رأى أبو حيان[6] بُعد هذا الوجه، و ذكر أنّ كلام العرب يُنزَّه أن يأتي فيه مثل ذلك، فكيف إذًا به في كتاب الله –عز وجل–، ثم قال: "وكان ابن جني كثير التّمحُّل في كلام العرب، ويُوجِبُ في (لمّا) بالتشّديد وعلى ما قُرِّرَ من أنّ أصلها (لِمن) أن تكون اللّام زائدة، وليست اللّام الموطئة؛ لأنّ الموطئة لا تدخل على حروف الجر، فإذا قلت: أقسم بالله لمِنْ أجلك لأضربن زيداً غير جائز، وقد سمّيت اللّام الموطئة؛ لأنّها تُوَطِّئ مَا يَصْلُح أن يكون جوابًا للشّرط للقسم، فيصبح جواب الشّرط إذ ذاك محذوفًا، لدلالة جواب القسم عليه"[7].

1- ينظر الدّر المصون 287/3.
2- ينظر الكشّاف 576/1، والبحر المحيط 534/2، والدّر المصون 290/3.
3- ينظر الكشاف 576/1، والبحر المحيط 535/2، والدّر المصون 291/3.
4- ينظر البحر المحيط 535/2، والدّر المصون 292/3.
5- ينظر الكشّاف 576/1.
6- ينظر البحر المحيط 535/2.
7- المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين لام الجارة ولام الابتداء.

ج– بين (أنْ) المخففة من (أنّ) وبين (أنّ) وبين (أنْ) المصدرية:

قال تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة المائدة الآية 71].

موضع الاختلاف: ﴿ تَكُونَ ﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (كون) سبق توجيه لُغويًا عند قوله تعالى: **﴿وَلاَ نُكَذِّبَ .... وَنَكُونَ﴾**[1].

القراءات:

قرئ (تَكُونُ) برفع النّون، وهي قراءة أبي عمرو، وحمزة، والكسائي[2].

وقرئ (تكُونَ) بنصب النّون، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ برفع النّون؛ لأنّه جعل (أنْ) مخففة من الثّقيلة، و (لا) النّافية عوضًا عن الضّمير المحذوف، وللفصل بين (أنْ) والفعل، واقعة مقام اسم (أنْ) المضمر، والّذي يؤيد ذلك أنّ حسب هاهنا بمعنى اليقين والعلم، و(أنْ) المخففة أشبه باليقين من (أنْ) النّاصبة للفعل، فجاء الكلام على

1– سورة الأنعام الآية 27، ص 104.

2– ينظر التّيسير، ص271.

3– ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

نسقٍ واحد، على اليقين في أوله وآخره، والتّقدير: وحسبوا أنّه لا تكون فتنة، أي لا تقع ولا تحدث[1]، فقد ذكر سيبويه[2] أنّ قوله تعالى: ﴿**وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ**﴾ كقولك: قد حسبتُ أنَّهُ لا يقولُ ذاك، وحَسُنَ ذلك؛ لإثباته في ظنِّك كثبوته في عِلْمك، وأَدخلته في ظنّك على أنّه ثابت الآن كما كان في العلم، فجرى الظّن هاهنا مجرى اليقين؛ لأنّه قَد نفيه، وكان هاهنا تامة لا تقتضي خبراً، و(أنْ) في موضع نصب بحسب، مقام مفعوليها، وجملة (تكون) في محل نصب خبر (أنْ)[3]، ومن النّحويين من ذكر أنّه يجب أنْ يُفصَل بين (أنْ) و (لا) في الكتابة عند من رفع النّون في (تكون)[4]، فقد رأى مكي[5] أنّ (أنْ) المخفّفة من الثّقيلة هاهنا منفصلة عن (لا)؛ لأنّ هاء الضّمير المضمرة تحول بين (أنْ) ولام (لا) في المعنى والتّقدير، فَيُمتنع بذلك اتصال (أنْ) باللّام.

وجوَّز عبد الله الفاسي[6] الفصل في غير المصحف، أمّا في المصحف فلم يُرسم إلّا على الاتصال.

وعقَّب السّمين[7] على ذلك بأنّ لفظ (الاتصال) يُشير إلى أن تكتب في خط المصحف (أنلا) فتوصلَ (أن) بـ (لا)، وكان يلزم أنْ يُقال: لا تُثْبَتُ لها صورة، أو تُثْبَتُ لها صورة منفصلة.

وهناك وجه آخر في (لا) هاهنا وهو أن تكون بمعنى (ليس)، ولا محل لها من الإعراب أيضًا، أي: أنْ ليس تكونُ فتنة[8].

ونَظير مجيء (حسب) لليقين قول لبيد بن ربيعة [الطّويل]:

1- ينظر الكشف 416/1، والتفسير البسيط 477/7، 478، والتّبيان في إعراب القرآن 131/6 ، وارتشاف الضّرب 1640/4، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 551/2.

2- ينظر الكتاب 166/3، 167.

3- ينظر مشكل إعراب القرآن ص233، والبحر المحيط 542/3، والدّر المصون 365/4.

4- ينظر الكشف، 416/1، والدّر المصون 370/4، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 187/1، 188، وشرح الأشموني على الفية ابن مالك 551/2.

5- ينظر مشكل إعراب القرآن ص233.

6- ينظر الدّر المصون 370/4.

7- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

8- ينظر معاني القراءات 337/1، والحجة لابن خالويه ص133، وإعراب القراءات 148/1.

حَسِبْتُ التُّقى والجودَ خيرَ تجارةٍ ... رَباحًا إذا ما المرءُ أصبح ثاقِلاً[1]

المعنى: تَيقنت أنّ أكثر شيء ربحًا إذا اتجر فيه الإنسان هو تقوى الله تعالى والجود[2] ويؤيد كون (أنْ) هاهنا مخفّفة من الثّقيلة أنّ (حسب) هاهنا بمعنى العلم والتّيقن والاستقرار، و(أنْ) الثّقيلة والمخفّفة منها معناهما ثبات الشّيء واستقراره أيضًا، واستعمال ما بمعنى العلم واليقين مع أنّ المشّددة والمخففّة منها أكثر توافُقًا وملائمة[3] كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾[4]، وقوله: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ﴾[6]، فكلّ ذلك بمعنى العلم واليقين، وكذلك هاهنا حيث إنّ حسبانهم لقوته في صدورهم وثبوته في نفوسهم نزل منزلة العلم واليقين، فكأنّه قال: وعَلِموا أنّه لا تكون فتنة[7].

ويؤيُد كَون (أنْ) مخفّفة من الثقِّيلة أيضًا الفصل بينها وبين الفعل بـ (لا)، ذلك أنّ من شروط تخفيف (أنّ) إذا لحقها فعل الفصل بينها وبين الفعل بـ (قد أو السّين أو سوف أو لا) نحو قولك: علمت أنْ سوف يخرج زيد، وعلمت أنْ قد يخرج زيد، وعلمت أنْ سيخرج زيد، وعلمت أنْ لا يخرج زيد، فإن قُلْتَ: (علمتُ أن يخرج زيد) دون فصل غير جائز إلّا مع الأسماء، نحو قولك: علمت أنْ زيد قائم، فهذا جائز؛ وتعليل ذلك أنّ (أنْ) المخفّفة مع الاسم يَلْحقها ضربٌ واحدٌ من

1- ينظر ديوان لبيد بن ربيعة ص141، وهو من شواهد: وشرح ابن عقيل على الألفية 422/1، وهمع الهوامع 481/1، والدّرر اللوامع 334/1.

2- ينظر البحر المحيط 542/3، والدّر المصون 365/4، وشرح ابن عقيل على الألفيّة 422/1، والدّرر اللّوامع 334/1، 335.

3- ينظر الحجّة لأبي علي 246/3-247، والدّر المصون 369/4، وشرح المفصّل 77/8، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب 833/2، وهمع الهوامع 282/2.

4- سورة طه الآية 89.

5- سورة النّور الآية 25.

6- سورة التوبة الآية 104.

7- ينظر شرح المفصّل 77/8، والفريد في إعراب القرآن 476/2، وهمع الهوامع 282/2.

التّغيير، أَلَا وهو الحذف، بينما مع الفعل يلحقها ضربان من التّغيير، ألا وَهُمَا الحذف ووقوع الفعل بعدها؛ لأنّ هذا الباب موضوع في الأصل للأسماء، من حيث إنّه مشبه بالفعل، وإذا عُدِل به عن الأصل من أمرين كان التّغيير أقوى، فيحتاج ذلك إلى التّعويض، وإن كان التّغيير أمراً واحدًا جاز فيه عدم التّعويض، ولم يعتد به[1] كقوله تعالى: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2]، وكقول الأعشى [البسيط]:

في فتية كسيوف الهند قد عَلِمُوا ... أَنْ هالكٌ كُلُّ من يَحْفَى وينتعِل[3]

الشَّاهد قوله: (أنْ هالك) والتّقدير: أنّه هالك، خفّف (أنّ) وحذف ضمير الشأن، ولم يعوّض[4].

ويؤيد هذه القراءة أيضًا قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ﴾[5] حيث إنّ (أنْ) هاهنا مخفّفة من الثّقيلة؛ لأنّ (لن) كـ (السّين وسوف)، في أنّ جميعها بمعنى الاستقبال، و(أنْ) المصدريّة دالة على الاستقبال، ولا يجتمع حرفان بمعنى واحد[6].

وقرئ بنصب النّون؛ لأنّه جعل (حسب) بمعنى الشّك والظّن، وعليه فإنّ (أنْ) يتعين أن تكون المصدريّة النّاصبة للفعل؛ لأنّ (أنْ) النّاصبة للفعل تأتي مع الأمر غير المستقر[7]، ونظير

1- ينظر المقتضب 5/3-9، والتفسير البسيط 479/7، والفريد في إعراب القرآن 475/2، 476، والدّر المصون 367/4، 368، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 187/1، 188.

2- سورة يونس الآية 10.

3- ينظر ديوان الأعشى ص59، وخزانة الأدب 390/8، 391، وهو من شواهد: الكتاب 137/2، 74/3، 164، 454، والمقتضب 9/3.

4- ينظر الكتاب 137/2، 74/3-164-454، والمقتضب 9/3، والدّر المصون 367/4.

5- سورة محمد الآية 29.

6- ينظر الحجّة لأبي علي 249/3، وشرح الهداية 268/1، والتفسير البسيط 479/7.

7- ينظر الكشف 416/1، والموضح ص284، والتّبيان في إعراب القرآن 131/6، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 551/3، وهمع الهوامع 282/2.

ذلك[1] قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَن يَسْبِقُونَا﴾[3] وقوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾[4]، و(لا) هاهنا نافية لا تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها، من نصب وجزم وخفض، فالنّصب كالّذي تقدّم، والجزم[5] كقوله تعالى: ﴿إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾[6]، والخفض كقولك: جئت بلا زادٍ[7]، وقد شدّ مجيء حَسِب بمعنى اليقين مع أنْ النّاصبة للفعل[8]، في قول جرير [البسيط]:

نرضى عن الله إنّ النّاس قد علموا ... أنْ لا يدانِينا من خَلْقِه بشر[9]

وذهب السّمين[10] إلى أنّ القول بأنّ العلم هاهنا بمعنى الظّن، مرفوض إذ لا ضرورة تدعو إليه.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السبّعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين رفع الفعل ونصبه بعد (ألّا) الّتي أصلها (أنْ) المخفّفة من الثقيلة، أو (أنْ) المصدريّة.

1- ينظر الحجّة لأبي علي 248/3، والتفسير البسيط 478/7، وهمع الهوامع 282/2.

2- سورة الجاثية الآية 21.

3- سورة العنكبوت الآية 4.

4- سورة العنكبوت الآية 2.

5- ينظر الكتاب 137/2، 74/3-164-454، والمقتضب 9/3، والدّر المصون 368/4.

6- سورة التّوبة الآية 40.

7- ينظر الدّر المصون 368/4.

8- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

9- ينظر ديوان جرير ص200، وهو من شواهد: الدّر المصون 368/4، قد جاء عجز البيت في الدّيوان برواية غير المذكورة في موضع الشّاهد، وهي: ..... أنْ لَنْ يُفاخِرنَا مِنْ خَلقِهِ بَشَرُ، فتكون (أنْ) على هذا مخففة من (أنّ) الثّقيلة، وليست النّاصبة للفعل؛ لأنّ (أنْ) النّاصبة للفعل لا تجتمع مع (لنْ) فكلاهما بمعنى الاستقبال، وعمل النّصب، وعلى هذا لا شذوذ هاهنا؛ لأّن ذلك مقيس عليه.

10- ينظر الدّر المصون 368/4.

د- بين (من) الشرطية و(من) الموصولة:

قال تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة الآية 158].

موضع الاختلاف: ﴿ تَطَوَّعَ ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (طوع) يدلُّ معناه على إصحابٍ وانقيادٍ، تقول: تطَوّع بالشّيء: أي تبّرع به، وانقاد مع خيرٍ أحَبّ أنْ يفعله، ولا يقال ذلك إلّا في البِرّ والخير، فالطّوْع نقيض الكرْه وخلافه[1].

القراءات:

قرئ (يطَّوَّعْ) بالياء، وتشديد الطّاء، وجزم العين، وهي قراءة حمزة والكسائي[2].

وقرئ (تَطَوَّعَ) بالتّاء، وتخفيف الطّاء، وفتح العين، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بالياء وتشديد الطّاء؛ لأنّ الأصل (يتطوع) أُدغمت التّاء في الطّاء لتقارب المخرجين[4]، وقرئ بجزم العين للشّرط الّذي قبل الفعل، وهو وقوله: (من) وجاء فعل الشّرط بصيغة المضارع؛ لأنّ الشّرط والجواب الأحسن فيهما الاستقبال، فطابق بين اللّفظ والمعنى، إذ المعنى على الاستقبال[5]، وإن كان جائز أن يُقال: (من أتاك أعطيته)، بتَوَقُّع الماضي موقع المضارع في الجواب، إلّا أنّ موافقة اللّفظ للمعنى أولى[6]، ويكون موضع (من) الرّفع بالابتداء، وفعل الشّرط

1- ينظر لسان العرب، مادة (ط، و، ع) 110/10-114.

2- ينظر التّيسير ص234.

3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

4- ينظر الحجّة لابن خالويه ص90، والحجّة لابن زنجلة ص118، والكشف 269/1.

5- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.

6- ينظر الحجّة لأبي علي 248/2، والتفسير البسيط 443/3.

في محل رفع الخبر، وقوله: (فإنّ الله شاكر عليم) في موضع جزم جواب الشّرط[1]، ولابدّ من عائد مضمر، والتّقدير: فإنّ الله شاكرٌ لفعله، علم به؛ لأنّ أداة الشّرط إذا كانت اسماً وجَبَ أن يكون في الجواب ضمير عائدٌ فيه[2].

وقرئ بالتّاء وتخفيف الطّاء وفتح العين؛ لأنّه جعله فعلاً ماضيًا[3]، وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون موضع الفعل الجزم، على أنّه فعل الشّرط، فتكون (من) جازمة شرطيّة، والفاء وما بعدها في موضع جزم جواب الشّرط، ونحو مجيء فعل الشّرط ماضيًا بمعنى المُستقبل قولك: (إنْ أَتيتني أكْرَمْتك)، أي: إنْ تَأتني أُكْرِمْك[4]، وعلى هذا الوجه فإنّ القراءتين تتفقان في المعنى.

والوجه الآخر: أن يكون الفعل لا موضع له من الإعراب، وتكون (من) موصولة بمعنى الّذي، وهي في محل رفع بالابتداء، والفاء وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ، ويكون المعنى معنى المُجازة[5]؛ لأنّ هذه الفاء إذا دخلت في خبر الموصول، أو النّكرة الموصوفة كانت إشارة إلى أنّ الثاني إنّما وجب لوجوب الأول، ويؤيد ذلك قوله تعالـــى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[6]، فـ(ما) اسم موصول في محل رفع مبتدأ، والفاء وما بعدها جواب له، يَحْمِل معنى الجواب؛ لأنّ التّقدير: ما ثبت بكم من نعمة، أو مادام بكم من نعمة فمن ابتداء الله إياكم بها، فالسّبب في ثبات النّعمة ابتداؤه ذلك[7]، كما أنّ استحقاق الأجر إنّما يكون من أجل الإنفاق في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ

1- ينظر البحر المحيط 632/1، والدّر المصون 192/2.
2- ينظر الكشف 270/1، والدّر المصون 192/2.
3- ينظر الحجّة لابن خالويه ص90، والحجّة لابن زنجلة ص118، والكشف 270/1.
4- ينظر الكشف 270/1، وشرح الهداية 185/1، 186، والموضح ص196.
5- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
6- سورة النحل الآية 53.
7- ينظر الحجّة لأبي علي 245/2-248، والتفسير البسيط 442/3.

﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾[1]، ونحو هذا كثير في القرآن الكريم[2]، والعائد في جملة الجواب محذوف كما تقدّم في القراءة الأولى، تقديره: شاكرٌ لفعله، عليم به[3]، وقد رأى مكي[4] أنّ الأحسن القراءة بفتح العين؛ لأنّها أعم، إذ تحتمل معنيين، ولخفتها، ولأنّ نافعًا وابن كثير وعاصمًا عليها.

وأيٍّ كان التوجيه فكلتا القراءتين فصيحتان صحيحتان في المعنى لا سبيل لِرَد إحداهما؛ لأنّها منقولة عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– بالتّواتر، وتقدّم من القول ما يثبت ذلك.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين (من) الشرطية والموصولة.

1– سورة البقرة الآية 274.

2– ينظر الحجّة لأبي علي 245/2–248، والتفسير البسيط 442/3.

3– ينظر الكشف 270/1، والدّر المصون 192/2.

4– ينظر الكشف 270/1.

المبحث الثاني: اختلاف القرّاء بين فتح وكسر همزة (إنّ وإنْ) وتشديد النّون وتخفيفها

أ- الاختلاف بين فتح همزة (إنّ) وكسرها وتشديد النّون وتخفيفها:

قال تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة آل عمران الآية 39].

موضع الاختلاف قوله: ﴿ أَنَّ ﴾.

المعنى اللغوي:

إنّ وأنّ حرفان يدخلان على الجملة الاسميّة فينصبان المبتدأ اسمًا لهما، ويرفعان الخبر خبراً لهما؛ والفرق بينهما أنّ (إنّ) يكون ما بعده جملة مستقلّة، و(أنّ) ما بعده يكون في حكم مفرد يقع موقع مرفوع ومنصوب ومجرور، وإذا دخلت عليه (ما) بطل عن العمل، وقد يرتفع المبتدأ بعد (إنّ) مكسورة الهمزة، فيكون اسْمُها ضمير شأنٍ محذوفًا، وقد تخفّف فتعمل قليلاً وتُهْمَل كثيراً، وتكسر (إنّ) إذا كان مبتدأ بها لفظًا أو معنى، أو إذا وقعت صلة لاسم الموصول، أو إذا وقعت جوابًا للقسم، أو بعد واو الحال، أو بعد حيث، أو يجيء بعدها اللّام المُعَلّقة، نحو: والله يعلم إنّك لرسُوله[1].

القراءات:

قرئ (إنّ) بكسر الهمزة، وهي قراءة حمزة وابن عامر[2].

وقرئ (أنّ) بفتح الهمزة، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بكسر الهمزة؛ لوجهين، أحدهما: أنّه أجرى النّداء مجرى القول، فكسر همزة (إنّ) بعده، كَكَسْرِها بعد القول[4].

1- ينظر لسان العرب مادة (إ، ن) 170/16-175، والقاموس المحيط 195/4، 196.
2- ينظر التّيسير ص251.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصفحة.
4- ينظر الكشف 343/1، والدّر المصون 152/3.

والوجه الآخر: أن يكون الكسر على إضمار القول، والتّقدير: فَنَادته الملائكة وهو قائمٌ يصلّي في المحراب، فقالت: إنّ الله يُبشّرك[1]، وإضمار القول في مثل هذا كثير[2] كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[4] بإضمار القول في ذلك كله.

ويؤيد هذه القراءة قراءة عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه– : (فنادته الملائكة يا زكريا إنّ الله)[5]، فَفَتح الهمزة على هذه القراءة ليس بجائز؛ لأنّ الفعل (نادى) استوفى مفعوليه، أحدهما: الضمير، والآخر: المُنادى، فلا يتعدى الفعل هاهنا لمفعولٍ ثالث سواء بحرف، أو دون حرف، وعليه لابدّ من الكسر[6]، وقد رأى مكي[7] أنّ الأجود كسر الهمزة، لصحة المعنى، وقوة وجهه، ولأنّ أكثر القرّاء عليه.

وقرئ بفتح الهمزة؛ لأنّه جعله على تقدير حرف جرّ محذوف قبله؛ أي: فنادته الملائكة بأنّ الله يبشرك [8] و(أنّ) وما بعدها في موضوع نصب بعد حذف حرف الجر ووصل الفعل إليها[9]، وعلى رأي الخليل[10] فإنّ (أنّ) وما بعدها في موضع جرّ بإضمار حرف الجرّ، أي: نادته بالبشارة[11].

1- ينظر الكتاب 122/1، والحجّة لابن زنجلة ص163، والكشف 343/1، وشرح الهداية 219/1.
2- ينظر الحجّة لأبي علي 39/3، والتفسير البسيط 221/5، والموضح ص236.
3- سورة الأنعام الآية 93.
4- سورة آل عمران الآية 106.
5- ينظر معاني القرآن للفرّاء 210/1، والبحر المحيط 465/2، والدّر المصون 152/3.
6- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
7- ينظر الكشف 343/1.
8- ينظر الكشف 343/1، والتفسير البسيط 220/5، 221.
9- ينظر المحلى وجوه النّصب ص76، وسر صناعة الإعراب 130/1، والدّر المصون 152/3.
10- ينظر الكتاب 137/3-147.
11- ينظر الكتاب 147/3، والحجّة لأبي علي 38/3، 39، والكشف 343/1.

وأيٍّ كان وجه القراءتين، فإنّ كلتيهما متواترتان فصيحتان صحيحة في المعنى، وتقدّم من القول ما يثبت ذلك.

وقال تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران الآية 49].

موضع الاختلاف قوله: ﴿ أَنِّي ﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (إنّ) سبق توجيهه لُغويًا عند قوله تعالى: ﴿ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ ﴾[1].

القراءات:

قرئ (إنّي) بكسر الهمزة، وهي قراءة نافع[2].

وقرئ (أَنّي) بفتح الهمزة، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بكسر الهمزة؛ لثلاثة أوجه، **أحدها:** أن يكون الكلام مستأنفًا مبتدأ به[4]، **والوجه الثّاني:** أن يكون على إضمار القول، والتّقدير: فقلت: (إنّي أخلق)[5]، **والوجه الثّالث:** أن تكون (إنّ) وما بعدها تفسيرًا لما قبلها؛ لأنّه قال: ﴿ قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ ﴾[6]، ثم فَسَّر الآية بقوله: (إنّي أخلق)[7]، كقوله تعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[8]، ثم فَسَّر الوعد بقوله بعده: **(لَهُم مَّغْفِرَةٌ)**، وقوله تعالى أيضًا: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ ﴾[9]، ثم فسّر المثل بقوله: (خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ)[10].

1- سورة آل عمران الآية 39، ص 144.
2- ينظر التّيسير ص 251.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 109، وشرح الهداية 220/1، والموضح ص 238، وكنز المعاني 107/2.
5- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 109، والبحر المحيط 487/2، والدّر المصون 191/3.
6- سورة آل عمران الآية 49.
7- ينظر الحجّة لأبي علي ص 43، 44، والتفسير البسيط 267/5، 268، والبحر المحيط 487/2.
8- سورة المائدة الآية 9.
9- سورة آل عمران الآية 59.
10- ينظر الحجّة لأبي علي 44/3، وشرح الهداية 220/1.

وقد حسَّنَ أبو علي[1] هذا الوجه واعتبره أحسن الوجوه؛ لكونه في معنى قراءة من فتح همزة (أنّ) وجعلها بدلًا من (آية).

ورأى السّمين[2] أنّه على هذا الوجه يصبح الكلام كأنّه مستأنف؛ لأنّ المستأنف يُؤْتى به تفسيرًا لما قبله، إلّا أنّ الفرق بين هذا الوجه وبين الاستئناف أنّ الاستئناف لا يكون متعلقًا بما تقدّم البتة، وإنّما جيء به لمجرد الإخبار بما تضمَّنه، بينما هذا الوجه يكون متعلقًا بما قبله مفسرًا له.

وقرئ بفتح الهمزة لأربعة أوجه؛ **أحدها:** أن يكون قد أبدل (أنّ) من (آية) فجعل الكلام متصلًا بما قبله، فتكون (أنّ) على ذلك محلّها، والتّقدير: جِئتكم بأنِّي أخلق لكم، و(أنّ) وما بعدها في موضع جرّ[3]، **والوجه الثّاني:** أن تكون (أنّي) بدلًا من قوله قبله: (أنّي قد جئتكم) فتكون (أنّ) في موضع نصب أو جرّ[4] على نحو الخلاف الذي ذُكر في توجيه قراءة فتح الهمزة عند قوله تعالى: ﴿ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ ﴾[5]، **والوجه الثّالث:** أن تكون (أنّ) وما بعدها في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هي أنِّي أخلق، أي: الآية الّتي جئت بها هي أنَّي أخلق[6].

وذهب السّمين[7] إلى أنّ هذه الجملة في الحقيقة جواب لسؤال مضمر، كأنّه قيل: وما الآية؟ فقال: ذلك، **والوجه الرّابع:** أن تكون (أنّ) وما بعدها في موضع نصب لفعل محذوف، تقديره: أعني أنّي أخلق[8]، وقدَّر السّمين[9] هذا التّقدير على أنّه جوابٌ لذلك السّؤال أيضًا، ورأى أيضًا أنّ كون (أنّ) وما بعدها في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، وكونهما في موضع نصب

1- ينظر الحجّة لأبي علي 44/3.
2- ينظر الدّر المصون 191/3، 192.
3- ينظر الكشف 344/1، وشرح الهداية 220/1، وإعراب القرآن وبيانه 443/1.
4- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 109، والبحر المحيط 487/2، والدّر المصون 192/3.
5- سورة آل عمران الآية 39، ص 138.
6- ينظر التفسير البسيط 267/5، والموضح ص 239، وإعراب القرآن وبيانه 443/1.
7- ينظر الدّر المصون 192/3.
8- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصفحة.
9- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

لفعلٍ محذوف إنّما يصبحان في المعنى استئنافًا، وعلى ما ذكره السّمين فإنّ القراءتين مُتَدَاخِلتان في المعنى متقاربتان.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

وقال تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [سورة الأنعام الآية 153].

موضع الاختلاف قوله: ﴿ أنَّ ﴾.

المعنى اللغوي:

سبق توجيهه لُغويًا عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ ﴾[1].

القراءات:

قرئ (إنَّ) بكسر الهمزة، وهي قراءة حمزة والكسائي[2].

وقرئ (أَنّ) بفتح الهمزة، وهي قراءة البقيّة[3].

وقرئ بتخفيف النّون، وهي قراءة ابن عامر[4].

وقرئ بتشديد النّون، وهي قراءة البقيّة[5].

توجيه القراءات:

قرئ بكسر الهمزة، وتشديد النّون؛ لأنّه جعل الكلام محمولًا على الاستئناف، أي مبتدأ به، والفاء في قوله: (فاتّبعوه) لعطف جملة على جملة، فما بعد (إنّ) هاهنا كلامًا مبتدأ به مخبرًا عن

1- سورة آل عمران الآية 39، ص 144.
2- ينظر التّيسير ص 284.
3- ينظر المصدر نفسه ص 285.
4- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
5- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

صفة الصّراط؛ ذلك أنّ (إنّ) بكسر الهمزة وتشديد النّون تفيد قطع ما قبلها من الكلام ممّا بعدها[1]، ويؤيد هذه القراءة[2] أنّه في مصحف عبدالله بن مسعود –رضي الله عنه– قوله: (وهذا صراطي) دون (أنّ)، فهذا يعضدُ قراءة الكسر الّتي بمعنى الاستئناف.

وقرئ بفتح الهمزة، وتشديد النّون؛ لأربعة أوجه، **أحدها**: أنّه جعل الكلام محمولًا على قوله: (فاتبعوه) متصلًا به غير منقطع عنه، فتكون (أنّ) في موضع نصب مفعول له بلام جارّة مضمرة، والتقّدير: لأنَّ هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه، وتكون الفاء على هذا التقدير زائدة، نحو زِيادتها في قولك: (يزيد فامْرُر)[3].

ويقوي هذا الوجه[4] قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[5]، فمذهب سيبويه[6] أنّ التّقدير: ولأنّ هذه لأمتكم، وقوله تعالى أيضًا: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾[7]، فعلى رأى سيبويه[8] فإنّ التّقدير: ولأنّ المساجد لله، بل وقد صرَّح بهذه اللّام في نحو هذا التّركيب[9]، كقوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ، إِيلَافِهِمْ ... فَلْيَعْبُدُوا﴾[10]، وذكر[11] أنّ نظيرها: (لإيلاف قريش)؛ ذلك لأنّ إنّما هو كذلك: (فَلْيَعْبُدُوا).

ورأى أبو علي[12] أنّ قياس قول سيبويه في فتح همزة (أنّ) أن تكون الفاء مزيدة كزيادتها في قولك: زيدٌ فقائم، وقد رأى السّمين[13] معقبًا على ذلك أنّ سيبويه لم يُجَوِّز زيادة الفاء في مثل هذا الخبر، وذكر أنّ أبو علي إنّما أرَادَ نظيرها في مجرد الزّيادة، وإن لم يُصَرّح بل صَرّحَ به غيره.

1- ينظر إعراب القراءات ص 173، والحجّة لأبي علي 437/3، والموضح ص 324.
2- ينظر البحر المحيط 254/4، والدّر المصون 225/5.
3- ينظر الكشف 457/1، والتفسير البسيط 534/8، والفريد في إعراب القرآن، 722/2.
4- سورة المؤمنون الآية 52.
5- ينظر الحجّة لأبي علي 436/3، والتفسير البسيط 534/8.
6- ينظر الكتاب 126/3، 127.
7- سورة الجّن الآية 18.
8- ينظر الكتاب 127/3.
9- ينظر الدّر المصون 224/5.
10- سورة قريش الآية 1.
11- ينظر الكتاب 127/3.
12- ينظر الحجّة لأبي علي 437/3.
13- ينظر الدّر المصون 224/5.

والوجه الثّاني: أن يكون الكلام معطوفًا عطف نسق على قوله: ﴿ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾[1]، كأَنّه قال: أتْلُ ما حرّم ربّكم وأتلُ أنّ هذا صراطي مستقيمًا[2]، حيث ذكر الفرّاء[3] أنّ (أنّ) تفتح همزتها من وقوع (أتل) عليها، أي: وأتل عليكم (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا)، أي جاءت على نسقها.

الوجه الثّالث: أن تكون (أنّ) وما بعدها في موضع نصب معطوفة عطف نسقٍ علي قوله: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾[4] في حال كون (أنْ) المصدريّة وما بعدها بَدلاً[5] من قوله: ﴿ما حَرَّمَ ﴾[6].

الوجه الرّابع: أن تكون (أنّ) وما بعدها في موضع جرّ بحَرف جرّ مضمر، تقديره: الباء، عطفاً على الضّمير المجرور في قوله: ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ ﴾[7]، كأنّه قال: ذلكم وصَّاكم به وبأَنَّ هذا صراطي مستقيما[8]، والفاء في قوله: (فاتبعوه) على هذا التّقدير زائدة أيضًا[9]، فقد جوَّز الفرّاء[10]أن تجعل (أنّ) ها هنا مجرورة، تُريد: (ذلكم وصّاكم به) وبأنّ هذا صراطي.

وردَّ ذلك أبو البقاء[11] لأمرين أحدهما: أنّ المعنى يصبح وَصَّاكم باستقامة الصّراط، وهذا لا يصح، والآخر: أنّ العطف على ضميرٍ مجرورٍ دون إعادة حرف الجرّ.

وردَّ السّمين[12] ما ذكره أبو البقاء، بأنّ المعنى صحيح ولا سبيل للطّعن فيه؛ لأنّ معنى توصيتنا باستقامة الصّراط أن لا نتعاطى ما يُخْرِجنا عن الصّراط، فالوصيّة باستقامته مبالغة في

1- سورة الأنعام الآية 151.
2- ينظر إيضاح الوقف والابتداء 646/1، والقطع والائتناف 243/1، والتفسير البسيط 534/8.
3- ينظر معاني القرآن للفرّاء 364/1.
4- سورة الأنعام الآية 151.
5- ينظر معاني القراءات 395/1، والبحر المحيط 254/4، والدّر المصون 223/5.
6- سورة الأنعام الآية 151.
7- سورة الأنعام الآية 151.
8- ينظر إيضاح الوقف والابتداء 646/1، والقطع والائتناف 243/1، وإعراب القراءات 173/1.
9- ينظر شرح الهداية 294/1، والتفسير البسيط 535/8، والفريد في إعراب القرآن 722/2.
10- ينظر معاني القرآن للفرّاء 364/1.
11- ينظر التّبيان في إعراب القرآن 158/8.
12- ينظر الدّر المصون 224/5.

اتباعه، وأمّا العطف دون إعادة حرف الجر فليس هذا من باب العطف على المضمر دون إعادة حرف الجرّ؛ لأنّ الجار هاهنا في قوة المنطوق به، وإنّما حُذِفَ لكثرة حذْفه مع (أنّ) و(أنْ) لطولهما بالصّلة، ولذا كان مذهب العَامّة أنّها في محل جرّ بعد حذف حرف الجر؛ لأنّه كالموجود، ويؤيد ذلك ما ذكره المنتجب[1] حيث رأى أنّ حذف حرف الجر هاهنا لطول أنّ بالصّلة وهو مراد، ولذا جَازَ العطف، فلا يكون في هذا عَطْفُ مُظْهَر على مضمر؛ لإرادته، فالمحذوف كالمنطوق به، ومن جهة المعنى فهو محمول على المعنى.

وقرئ بفتح الهمزة وتخفيف النّون؛ لأنّه جعل (أنْ) مخفّفة من (أنّ) الثّقيلة، فما ذُكر في (أَنّ) بفتح الهمزة وتشديد النّون من أوجه لازمٌ لـ (أنْ) المُخفّفة[2]، إلاّ أنّ (أنْ) المُخفّفَة تزيد عن المُشَدّدة في إضمار ضمير الشّأن أو القصة أو الحديث بعدها، وهذا شرطٌ في تخفيف (أنّ)، والتّقدير: أَنْ الشّأن، أو الأمر أو القصة أو الحديث هذا صراطي مستقيمًا[3]، ومن شواهد (أنْ) المخُفّفة من الثّقيلة مع ضمير الشّأن المضمر[4] قول الأعشى [البسيط]:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كلّ من يخفى وينتعل[5]

التّقدير: أنْ الأمر أو الشّأن هالك كلّ من يحفى وينتعل[6].

وقوله: (هذا) مرفوع على الابتداء، وقوله: (صراطي) خبر لـ (هذا)، والجملة الاسّمية: (هذا صراطي) في موضع رفع خبر (أنْ) المخفّفة والشّأن أو القصّة المقدّرة[7].

1- ينظر الفريد في إعراب القرآن 722/2.

2- ينظر معاني القراءات 395/1، والحجّة لأبي علي 436/3، والكشف 457/1، 458.

3- ينظر الكشف 457/1-458، والبسيط 535/8، والفريد في إعراب القرآن 723/2.

4- ينظر الكتاب 137/2، 74/3-164، 454، والمقتضب 9/3، والحجّة لأبي علي 437/3، والتفسير البسيط 535/8.

5- البيت سبق تخريجه ص 139.

6- ينظر الدّر المصون 225/5، وخزانة الأدب 390/8، 391.

7- ينظر الموضح ص 323، والفريد في إعراب القرآن 723/2.

وهناك وجه آخر لهذه القراءة: أن يكون مَحَلُ (هذا) النَّصب، حيث رأى النّحاس[1] أنّ موضع (هذا) الرّفع على الابتداء، وجائز النّصب، على أنّه اسم (أنّ)، و (إنّ) مكسورة الهمزة أكثر عملاً إذا خفّفت[2].

ويعضد هذه القراءة[3] قوله قبله: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾[4]، بتخفيف النّون.

وممّا تقدّم ذكره في توجيه القراءات في هذا الموضع يظهر أنّ جميع القراءات قد قرئ بها، ولا سبيل للطعن في أحدها خاصة أنّها منقولة عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– .

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول بين تشديد النّون وتخفيفها، ونحو توجيه كسر همزة (إنّ) وفتحها في الآيات المذكورة آنفًا توجيه

قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ آل عمران الآية 171،

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ﴾ آل عمران الآية 19،

وقوله تعالى: ﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ ..... فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ الأنعام الآية54،

وقوله تعالى: ﴿أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ﴾ الأنعام الآية 109.

وهذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين كسر همزة (إنّ) وفتحها.

ب– اختلاف القرّاء بين فتح همزة (أنْ) وكسرها:

قال تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا ﴾ [سورة المائدة الآية 2].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ أَنْ ﴾.

1– ينظر إعراب القرآن ص292.
2– ينظر الحجّة لأبي علي 436/3، والفريد في إعراب القرآن 723/2.
3– ينظر إيضاح الوقف والابتداء 647/1، والحجة لابن زنجلة ص277.
4– سورة الأنعام الآية 151.

القراءات:

قرئ (إنْ) بكسر الهمزة، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو[1].

وقرئ (أنْ) بفتح الهمزة، وهي قراءة البقيّة[2].

توجيه القراءات:

قرئ بكسر الهمزة؛ لأنّه جعل (إنْ) شرطيّة، وجوابها محذوف أغنى عنه ما قبله، وهو قوله: (ولا يجرمنكم شنآن قوم)، والتّقدير: إنْ صدّوكم عن المسجد الحرام في المستقبل، فلا يَكسِبنّكم بغض قوم وصدّهم لكم الاعتداء، فإنْ الشّرطيَّة ها هنا تدلّ على انتظار الصَّد كقولك: أَمّا أنت منطلقًا انطلقت[3]، ويؤيد هذا الوجه ما أنشده سيبويه، وهو قول الفرزدق [الطّويل]

اَتَغْضَبُ إنْ أُذُنا قتيبة حُزّتَا ... جِهارًا، ولم تَغْضَبْ لقتل ابنِ حَازِمِ[4]

حيث جاء بـ (إنْ) مكسورة الهمزة، والّذي بعدها حدثٌ قد وقع ومضى، إلّا أنّه على معنى المثال، إذ المعنى: أَتغضب إن وقع مثلُ حَزِّ أُذني قتيبة[5]، فيكون على هذا التّقدير (الصّد) قد مضى مع الكسر، والمعنى: إن عادوا إلى الصّد الذي أكسبكم البغض لهم[6].

ومن الأئمة من أنكر قراءة كسر الهمزة ها هنا بحجّة أنّ هذه الآية قد نزلت عام الفتح سنة ثمان، والصّد وقع عام الحديبية سنة ستّ، كما أنّ مكة المكرّمة كانت عام الفتح في أيديهم، فكيف يُصدُّون عنها؟[7].

1- ينظر التّيسير ص 268.

2- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

3- ينظر معاني القراءات 326/1، وإعراب القراءات، 143/1، والكشف 405/1، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب 838/2.

4- ينظر ديوان الفرتزدق ص 614، وهو من شواهد: الكتاب 161/3، ومغني اللبيب 219/1، وأراء ابن هشام النّحوية لأهيف بوريني ص 134.

5- ينظر الكشف 4/1ت05، وشرح أبيات المغني 116/1، 117، وأراء ابن هشام النّحويّة لأهيف بوريني ص133-134.

6- ينظر الحجّة لأبي علي 213/3، والدّر المصون 193/4.

7- ينظر البحر المحيط 437/3، والدّر المصون 192/4.

فقد رأى النّحاس[1] أنّ الصّحيح في نحو هذا أن قراءة كسر الهمزة لا تَجُوز إلّا في الشّعر؛ لأنّ (إنْ) إذا عملت يجب في جوابها الفاء والفعل، والكسر ها هنا يُلْزِم أن يكون الصَّد بعد نزول الآية، كقولك: (لا تعط فلانًا شيئًا إن قاتلك)، فلا يكون نحو هذا إلّا في المستقبل، بينما الفتح يستوجب كون الصّد قبل نزول الآية.

وقد ردَّ أبو حيان[2] ذلك؛ محتجًا بأنّ نزول هذه الآية عام الفتح ليس بالإجماع، بل إنّ من الأئمة من ذكر أنّها نزلت قبل أن يصدّوهم، والإنكار لهذه القراءة لا يجوز، فهي قراءة متواترة واضحة المعنى وصحيحة، فهذا النَّهي تشريعٌ في المستقبل، والتّقدير: إنّ وقع صدّ في المستقبل مثل ذلك الصّد الّذي كان زمن الحديبية، وعلى هذا القول يكون الشّرط واضحًا والّذي يظهر من قول أبي حيان وجهان:

أحدهما: عدم التّسليم بأنّ الصّد كان قد وقع قبل نزول الآية، فأصبح الصّد أمرًا منتظرًا[3].

والآخر: في حال التّسليم بأنّ الصّد كان قد وقع قبل نزول الآية يكون المعنى: إنْ وقع صّد مثل ذلك الصّد الذي وقع زمن الحديبية، أو يستديموا ذلك الصّد الّذي كان منهم فلا يجرمنّكم[4].

ويؤيد قراءة كسر الهمزة[5] أنّ عبدالله بن مسعود –رضي الله عنه– قرأ (إنْ يَصُدُّوكم) وهذا لا يكون إلّا استئنافًا للصّد، والمعنى: إنْ وقع صدّ آخر مثل صدّهم عام الحديبية.

وقرئ بفتح الهمزة؛ لأنّه جعل (أنْ) مصدريّة ناصبة للفعل، وأنْ وما بعدها في موضع نصب مفعول لأجله، والتّقدير: لا يكسبنّكم بغض قوم لأن صدّوكم عن المسجد الحرام الاعتداء[6]،

1- ينظر إعراب القرآن ص 222.
2- ينظر البحر المحيط 437/3.
3- ينظر الدّر المصون 192/4.
4- ينظر المصدر نفسه ص193.
5- ينظر جامع البيان 488/9، وإعراب القراءات 143/1، والبحر المحيط 437/3.
6- ينظر معاني القراءات 325/1، وإعراب القراءات 143/1، والتفسير البسيط 238/7.

وقوله: (أن تعتدوا) في موضع نصب مفعول ثانٍ لـ (يجرمنكم)، والضّمير المتصل (الكاف والميم) في (يجرمنكم) في موضع نصب مفعول أول[1].

ويؤيد هذه القراءة[2] ما جاء في التّفسير من أنّ المشركين لمّا صدّوا النّبي –عليه الصّلاة والسّلام– عن البيت الحرام يوم الحديبية مرّ بالمسلمين قوم من المشركين لغرض العمرة، فقالوا: نَصُدّ هؤلاء كما صدّونا، فأنزل الله –عزّ وجلّ– هذه الآية، ويؤيد هذه القراءة أيضًا[3]، قول الزّوج لزوجه: أنت طالق أن دخلت الدّار، فَدَلّ الفتح على أنّ يَمِين الطّلاق قد وقع، بينما إن قال لها: أنت طالق إن دخلت الدّار، دَلّ الكسر على أنّ يمين الطّلاق سوف يقع بدخولها الدّار.

واختار من اختار هذه القراءة؛ لأنّ الصّدود قد مضى ووقع، حيث رأى ابن خالويه[4] أنّ الأحسن قراءة الفتح؛ لأنّ الصّدود وقع من الكفّار، وآخر ما نزل من القرآن المائدة، أي لا يحملنّكم بغض قوم أن تعتدوا لأن صدّوكم فهذا واضحٌ جدًا.

ورأى مكي[5] أيضًا أنّ الأجود فتح الهمزة؛ لأنّه أمرٌ قد مضى، وهو ظاهر اللّفظ، وعليه أكثر القرّاء.

وأيٍّ كان وجه القراءتين فكلتاهما فصيحتان صحيحتان في المعنى، ويدلّ على ذلك ما تقدّم ذكره في توجيههما.

ونحو توجيه كسر همزة (إنْ) وفتحها ها هنا توجيها في قوله تعالى: ﴿ **إن تَضِلَّ** ﴾ [سورة البقرة آية 282].

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين (إنْ) الشّرطيّة و (أنْ) المصدريّة.

1– ينظر الحجّة لأبي علي 214/3، والمشكل في إعراب القرآن ص 218، والموضح ص 277–279.
2– ينظر شرح الهداية 262/1، والجامع لأحكام القرآن 267/7.
3– ينظر مشكل إعراب القرآن ص 218.
4– ينظر إعراب القراءات 143/1.
5– ينظر الكشف 405/1.

المبحث الثّالث: الاختلاف في الحروف بين الإثبات والحذف

أ) بين إثبات الواو وحذفها:

قال تعالى: ﴿وَسَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة آل عمران الآية 133].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ وَسَارِعُواْ ﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (سرع) يدلُّ معناه على نقيض البطء، ومن ذلك سَرْعان النّاس: أي أوائِلهم الّذين يتقدّمون سِراعًا، وتَسَرَّع بالأمر: أي بادَرَ به، والمُسَارَعَة إلى الشّيء: أي المُبَادَرَةُ إليه[1].

القراءات:

قرئ (سَارِعوا) دون واوٍ قبل السّين، وهي قراءة نافع، وابن عامر[2].

وقرئ (وسَارِعوا) بواو قبل السّين ، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ دون واوٍ، لوجهين، **أحدهما:** أنّه جعل جملة: (سارعوا) مستأنفة، وقطعها ممّا قبلها، وهي مع الاستئناف ملتبسة بما قبلها؛ لأنّ الضمائر غير مختلفة والمأمورين غير مختلفين[4]، ويقوي هذه القراءة أنّها في مصاحف أهل المدينة والشام دون واو[5].

1- ينظر لسان العرب، مادة (س، ر، ع)، 14/10-16.

2- ينظر التّيسير ص 254.

3- ينظر المصدر نفسه ص255.

4- ينظر الحجّة لأبي علي 78/3، وشرح الهداية 232/1، والدّر المصون 394/3.

5- ينظر الكشف 356/1، والدّر المصون 394/3.

والوجه الآخر: أن يكون قد أراد العطف: إلاّ أنّه حذف حرف العطف للدلالة عليه، ويقوي ذلك قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[1]، فقد استغنى عن ذكر حرف العطف الواو مع (رابعهم) و(سادسهم) للدّلالة عليه[2]، وذكر حرف العطف بعد ذلك وقال: (ثامنهم) وجاز حذفه؛ لأنّ الضّمير العائد يكفي عن حرف العطف (الواو)[3].

قرئ بالواو قبل السّين؛ لأنّه جعل جملة: (سَارعوا) معطوفة على الجملة الّتي قبلها، وهي[4] قوله تعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ اللّهَ ﴾[5]، ويقوي هذه القراءة أنّها في مصاحف أهل الكوفة وأهل البصرة بالواو[6].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

ونحو هذا التّوجيه قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ اتَّخَذَ ﴾ [سورة البقرة الآية 116]، وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ﴾ [سورة المائدة الآية 53].

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين إثبات الواو وحذفها.

ب) بين إثبات الباء وحذفها:

قال تعالى: ﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآؤُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [سورة آل عمران الآية 184].

1- سورة الكهف الآية 22.
2- ينظر التفسير البسيط 589/5، والموضح ص 245، والدّر المصون 394/3.
3- ينظر التفسير البسيط 589/5، 590.
4- ينظر الكشف 356/1، والتفسير البسيط 589/5، والموضح ص 245.
5- سورة آل عمران الآية 132.
6- ينظر الكشف 356/1، والدّر المصون 394/3.

موضع الاختلاف: قوله ﴿ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ ﴾.

المعنى اللغوي:

1- الزّبر: الأصل (زَبر) يدلّ على معنيين متباينين أحدهما: القراءة والكتابة ونحو ذلك، وهو المَعْنِيّ هاهنا، ومن ذلك قولك: زَبَرْتُ الكِتَاب، أيُ كتبته، والزّبُر جمع (زبور)، أي الكتاب[1].

2- الكتاب: الأصل (كتب) يدلُّ معنى كَلِمِهِ على جمع الشّيء إلى الشَّيء، ومن ذلك الكتابة والكتاب، والكتاب أيضًا: الفَرْضُ والحُكْم والقَدر[2].

القراءات:

قرئ (وَبالزُّبُرِ وَبالْكِتَابِ) بزيادة الباء فيهما، وهي قراءة ابن عامر برواية هشام[3].

وقرئ (وَبالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ) بزيادة الباء في الزُّبُر وحده، وهي قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان[4].

وقرئ (وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ) دون باءٍ فيهما، وهي قراءة البقيّة[5].

توجيه القراءات:

قرئ بزيادة الباء فيهما؛ لأنّه جعل تكرير الباء الثّانية مع واو العطف توكيدًا، كقولهم: مررت بزيدٍ وبعمرو[6]، ومنهم من جعل تكرار الباء يفيد التّرتيب والتّراخي، فيكون المعنى: جاؤوا بالبينات ثم بالزُبر ثم بالكتاب[7]، ويقوي هذه القراءة أنّها في مصاحف أهل الشّام بالباء في كليهما[8]، وممّا جاء على قياس هذه القراءة قول رؤبة بن عجاج [الرّجز]:

يا دار عفراء ودار البِخْدِنِ ... فيك المَهَامِنْ مُطْفِلٍ ومُشدِنِ[9]

1- ينظر لسان العرب، مادة (ز، ب، ر) 402/5، 403.
2- ينظر المصدر نفسه، مادة (ك، ت، ب)، 192/2-195.
3- ينظر التّيسير ص 258.
4- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
5- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
6- ينظر الكشف 370/1، والموضح ص 254.
7- ينظر الحجّة لابن زنجلة، ص185.
8- ينظر الحجّة لابن زنجلة، ص 185، والكشف 370/1.
9- ينظر ديوان رؤبة (ضمن مجموع أشعار العرب) 161/3، وهو من شواهد: الكتاب 188/2، وشرح أبيات سيبويه ص 131.

حيث كرّرَ (الدّار) في صدر البيت والدّار واحدةٌ لهما، ودليل ذلك قوله: (فيك) ولم يقل (فيكما) في عجز البيت، وكذلك تكرار الباء ها هنا[1].

وقرئ بزيادة الباء في (الزّبر) وَحْدَه دون (الكتاب)؛ لأنّه استغنى بإشراكها عن تكرير حرف الجر الباء، فإنّ قولك: مررت بزيد وعمرو يحمل معنى المشاركة دون الحاجة لتكرير الباء[2].

وقرئ دون زيادة الباء فيهما؛ لأنّه اكتفى بواو العطف، وذلك استخفافًا؛ لأنّ معنى المشاركة في الفعل حاصلٌ بحرف العطف وحده دون الباء، فاكتفى بالواو للثّقل[3]، ويقوي ذلك قولهم: جاء زيدٌ وعمرو وخالد، ولم يقولوا: جاء زيدٌ وجاء عمرو وجاء خالد، فالواو أغنت عن تكرير الفعل، وأغنت أيضًا عن تكرير حرف الجرّ[4]، ويقوي ذلك أيضًا أنّها دون باء في مصاحف أهل المدينة ومكة والكوفة والبصرة[5]، وقد ذكر مكي[6] أنّ الأجود هو ترك الباء؛ للاختصار، ولأنّ حرف العطف أَغْنَى عن تكرار حرف الجرّ.

وأيٍّ كان وجه القراءتين فكلتاهما فصيحتان صحيحتان في المعنى، متواتر القراءة بهما.

وهذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين إثبات الباء وحذفها.

ج- بين إثبات اللّام وحذفها:

قال تعالى: ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾ [سورة الأنعام الآية 32].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ لَلدَّارُ الآخِرَةُ ﴾.

1- ينظر الحجّة لأبي علي 114/3، والتفسير البسيط 231/6، 232.

2- ينظر الموضح ص 254.

3- ينظر الحجّة لأبي علي 114/3، والكشف 370/1، والموضح ص 254.

4- ينظر الكتاب 188/2، والحجّة لأبي علي 114/3، والكشف 370/1، والموضح ص 254.

5- ينظر الكشف 370/1.

6- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

المعنى اللغوي:

1- للدّار: الأصل (دور) يدلّ معناه على إحداق الشّيء بالشّيء من حواليه، ومن ذلك الدّار وهي المحلّ الّذي يجمع البنَاء والعَرْصَة وهي مؤنثة، وتُذَكَّر على معنى المثوى والموضع[1].

2- الآخرة: الأصل (أخر) يدلُّ معناه على خلاف التّقدُّم، تقول: جئتُ في أخْرَياتهم وأُخْرَى القوم، والآخِر: تالٍ للأوّل، ومؤنثه: آخرة وأخرى[2].

القراءات:

قرئ (وَلدَّارُ الآخِرَةِ) بلامٍ واحدة، وجرّ التّاء، وهي قراءة ابن عامر[3].

قرئ (وَللدَّارُ الآخِرَةُ) بلامين، ورفع التّاء، وهي قراءة البقية[4].

توجيه القراءات:

قرئ بلامٍ واحدة وجرّ التّاء؛ لأنّه جعل (الآخرة) مجرورة بالإضافة، لذا لم يدخل لام أخرى على (لدار)؛ لأجل الإضافة، واللّام المذكورة هي لام الابتداء، والخبر هو قوله: (خير)[5] وفي هذه الإضافة وجهان:

أحدهما: أن يكون في الكلام حذف، والتّقدير: ولدارُ السّاعةِ الآخرة، أو لدار الحياة الآخرة، حذف الموصوف: (السَّاعة أو الحياة)، وأقام الصّفة مقامه، كقولهم: (مسجد الجامع) و(صلاة الأولى)، و(مكان الغربي)، والتّقدير: مسجد المكان الجامع، وصلاة السّاعة الأولى، ومكان الجانب للغربي[6]، وإنّما جاز وصف السّاعة بالآخرة كجواز ذلك في اليوم[7]، في قوله: ﴿وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ﴾[8]، وعلى

1- ينظر لسان العرب، مادة (د، و، ر)، 5/381-386.
2- ينظر المصدر نفسه، مادة (أ، خ، ر)، 5/67-72.
3- ينظر التيسير ص 274.
4- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
5- ينظر الكشف 1/430، وشرح الهداية 1/276، والتفسير البسيط 8/93، وهمع الهوامع 3/469.
6- ينظر الأصول في النحو 2/8، والحجّة لأبي علي 3/301، والبيان في غريب إعراب القرآن /319.
7- ينظر الحجّة لأبي علي 3/301، والتفسير البسيط 8/93.
8- سورة العنكبوت الآية 36.

هذا التّقدير الّذي ذُكِر يكون قد أقام (الآخرة) الّتي هي صفة مقام الموصوف وهو السّاعة، والّذي سَوَّغ ذلك استعمال الصّفة استعمال الأسماء، فـ (الآخرة) في استعمالها كالأسماء، ويؤيد ذلك أنّ الله –عزّ وجلّ– قال: ﴿ وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى ﴾[1]، وقال تعالى أيضاً: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾[2]، فليست (الآخرة) من الصّفات الّتي لم تستعمل استعمال الأسماء، وكالآخرة في استعمالها استعمال الأسماء (الدّنيا) وأصلها صفة من (الدّنو) [3]، وقد رأى أبو حيان[4] حُسْن إقامة (الآخرة) هاهنا مقام الموصوف؛ لكون هذه الصّفة جرت مجرى الجوامد في إيلائها العوامل كثيرًا.

وتقدير الحذف هاهنا على مذهب البصريين[5] الّذين ذهبوا إلى لُزوم أن يُقدّر في الكلام الحذف في حال مجيء ما يُوهم فيه إضافة الموصوف إلى صفته؛ وذلك لئَّلا يترتب على ذلك إضافة الشّيء إلى نفسه، فذلك ممتنع؛ لأنّ الغرض من الإضافة التّعريف والتّخصيص، والشّيء لا يعرّف نفسه ولا يخصّصُها.

والوجه الآخر: أن يكون ذلك من باب إضافة الشّيء إلى نفسه، ولا يكون في الكلام حذف، والّذي سَوّغَ ذلك اختلاف لفظ الموصوف وصفته[6]، وهذا على مذهب الكوفيين[7].

فقد جوَّز الفراء[8] إضافة الشّيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، كقولهم: بارحة الأولى، ويوم الخميس، وحق اليقين، فإذا اتفق اللفظان فلا تقول: هذا يقين اليقين، ولاحقّ الحقّ؛ وذلك لتوهم اختلاف المعنى إذا اختلفا في اللّفظ، وعدم توهم ذلك إذا اتفقا في اللفظ.

1- سورة الضّحى الآية 4.
2- سورة الليل الآية 13.
3- ينظر الحجّة لأبي علي 301/3، والكشف 430/1، والتفسير البسيط 93/8.
4- ينظر البحر المحيط 113/4.
5- ينظر الإنصاف 436/2-438، والدّر المصون 600/4.
6- ينظر التفسير البسيط 92/8، والبحر المحيط 113/4، والدّر المصون 600/4.
7- ينظر الأصول في النحو 8/2، 9، والإنصاف 436/2، والأمالي 67/2.
8- ينظر معاني القرآن للفرّاء 330/1، 331.

وقد رأى الأزهري[1] أيضًا أنّ إضافة الموصوف إلى صفته فصيحٌ جدًا، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾[3].

واختار من اختار قراءة اللّام الواحدة؛ لموافقتها لمصحف الشّاميين، ولإجماع القرّاء على لام واحدة[4] في قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ﴾[5].

وقرئ بلامين ورفع التّاء؛ لأنّه جعل اللّام الأولى للابتداء والأخرى للتّعريف، ورفعت التّاء في (الآخرة)، لكونها صفة للموصوف، أي (للدّار)، فجاءت تابعة له في الإعراب، و(خير) خبر المبتدأ: (للدّار)[6]، ويقوي هذه القراءة[7] قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾[8].

واختار من اختار قراءة اللّامين ورفع التّاء؛ لأنّ كون (الآخرة) صفة لـ (وللدّار) يُلْزِم أن تجري عليها في الإعراب وتتبعها ولا يضاف إليها، ودليل كونها صفة قوله تعالى: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى﴾[9]، أي (ولدار الآخرة ... من ولدار الأولى)، فقد عُلِم بإقامتها مقامها أنّها هي، وليست سواها فيستقيم أن يضاف إليها[10].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإن لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الحروف بين الإثبات والحذف في الرّبع الأول من القرآن الكريم.

1– ينظر معاني القراءات 351/1، 352.
2– سورة ق الآية 9.
3– سورة البينة الآية 5.
4– ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 246، والدّر المصون 600/4، 601.
5– سورة يوسف الآية 109.
6– ينظر الحجّة لأبي علي 300/3–301، والكشف 429/1، 430، وشرح الهداية 276/1.
7– ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
8– سورة العنكبوت الآية 64.
9– سورة الضّحى الآية 4.
10– ينظر معاني القراءات 351/1، والكشف 430/1، والتفسير البسيط 94/8.

المبحث الرّابع: الاختلاف في الحروف بين الإعمال والإهمال:

قال تعالى: ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ﴾ [سورة البقرة الآية 102].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ ﴾.

المعنى اللغوي:

1- لكنّ: حرفٌ يدخلُ على الجملة الاسميّة فينصب المبتدأ اسمًا له، ويرفع الخبر خبرًا له، ومعناه الاستدراك، يُثبِتُ لِمَا بعده حُكْمًا مخالِفًا لِمَا قبله، ولذلك لابدَّ أن يتقدمه كلامٌ مُنَاقِضٌ لما بعده، أمّا (لكنْ) ساكنة النّون، فهي مُخفّفَة من المشدّدَة، وهي حرف ابتداء لا عمل له، يفيد الاستدراك دون العطف إن وليه كلامٌ، وإن وليه مفرد فهو يفيد العطف بشرطين، أحدهما: أن يتقدمه نفي أو نهي، والآخر: أن لا يقترن بالواو[1].

2- الشّياطين: الأصل (شطن) يدلُّ معناه على البُعد، ومن ذلك الشّيطان: أي المتمرّد البَعيد عن الحقّ، وكلّ عاتٍ متمرّدٍ من الجن والإنس والدّواب فهو شيطان[2].

القراءات:

قرئ (وَلَكِنِ الشَّياطِينُ) بكسر النّون مُخفَّفَةً، ورفع ما بعدها، وهي قراءة ابن عامر، وحمزة، والكسائي[3].

وقرئ (وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ) بفتح النّون مشدّدة، ونصب ما بعدها، وهي قراءة البقيّة[4].

1- ينظر لسان العرب، مادة (ل، ك، ن)، 17/275-277.

2- ينظر المصدر نفسه، مادة (ش، ط، ن)، 17/103-105.

3- ينظر التيسير ص 230.

4- ينظر المصدر نفسه ص231.

توجيه القراءات:

قرئ بكسر النّون وتخفيفها ورفع ما بعدها؛ لأنّه جعل (لكِن) مخففة من (لَكِنّ) المُشَددة، فَزَال بتخفيفها وسكون آخرها شبه الفعل عنها، وبَطُل عملها الّذي استحقته بمشابهتها للفعل، ورُفع ما بعدها بالابتداء؛ لعدم عمل (لكن) عمل (إنّ وخواتها) بعد تخفيفها[1] والأصل في (إنّ وأخواتها) أنّها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها[2]، فإن قُلْت: كيف لا تعمل (لكن) المخفّفة من المشدّدة مع جواز عمل (أنْ) المخفّفة من المشدّدة؟، فالجواب: أنّ ذلك لاختلاف مواقع (لكن)، إذ إنّها لم تلزم موضعًا واحدًا، فتارةً تكون عاطفة، وتارةً تكون للاستدراك، بينما (أنْ) المخففة لا تُحدث في الكلام معنى غير التّأكيد؛ لذا فارقتها في العمل[3].

وقرئ بفتح النّون وتشديدها ونصب ما بعدها؛ لأنّه أعمل (لكنّ) فيما بعدها؛ لأنّ (لكنّ) بتشديد النّون من أخوات (إنّ)، تدخل على الجملة الاسميّة فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها؛ لشبهها بالفعل بانفتاح آخرها، كالفعل الماضي في فتح آخره، والأفعال عاملة في الأسماء[4]، فإذا استعملت (لكن) بتخفيف النّون فارقتها صفة مشابهتها للأفعال الماضية، فالقياس في التّخفيف ترك العمل؛ لزوال المعنى الّذي كان به يعمل[5].

ومن النّحاة من جعل تشديد النّون مع الواو، وتخفيفها دونها هو القياس، فقد ذهب الكسائي[6] إلى أنّه إذا كان قبل (لكن) الواو كان التّشديد أحسن، وإذا لم يكن معها الواو فالتّخفيف

1- ينظر الحجّة لابن خالويه ص86، وشرح الهداية 177/1، والموضح ص 189، وهمع الهوامع 457/1.
2- ينظر الحجّة لابن خالويه ص86، وشرح الهداية 177/1، والموضح ص 189، وهمع الهوامع 431/1، والنّحو الوافي 631/1.
3- ينظر الكشف، 256/1، 257، والنّحو الوافي 631/1، 632.
4- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص108، والكشف 257/1، والموضح ص189، وهمع الهوامع 431/1.
5- ينظر الحجّة لأبي علي 173/3، والتفسير البسيط 192/3، وهمع الهوامع 457/1، والنّحو الوافي 631/1.
6- ينظر التفسير البسيط 192/3، والدّر المصون 30/2.

أحسن، واتبعه في ذلك الفرّاء[1]، محتجًا بأنّ (لكنْ) المخفّفة بِمَعْنَى (بل)، فَلا تحتاج لواوٍ قبلها، فإذا كانت قبلها واو لم تشبه (بل)؛ لأنّ (بل) لا تَدْخُل عليها الواو، فإذا كانت مشدّدة عملت عمل (إنّ وأخواتها) ولم تكن عاطفة.

ورأى أبوحيان[2] أنّها ليست عاطفة؛ لكون (لكنْ) ليست من حروف العطف؛ لأنّه لم يُحفظ ذلك من لسان العرب ، بل في حال مجيء بعد (لكنْ) ما يوهم العطف كانت مقرونة بالواو، كقوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ ﴾[3]، وأمّا إن جاءت بعدها جملة فمرّة تكون بالواو، وأُخرى لا تكون قبلها واو وتكون (لكن) حرف ابتداء، مُستشهدًا بقول زهير بن أبي سلمى [البسيط]:

إنّ ابْنَ وَرْقَاء لا تُخْشَى بَوَادِرُهُ ... لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ[4]

وذكر أبو حيّان[5] أنّ ما وَرَدَ في كتب بعض النّحاة من قولهم: ما قام زيد لكن عمرو، وما ضربت زيدًا لكن عمرًا، وما مررت بزيدٍ لكن عمرو، فهو من تمثيلهم؛ لا أنّه مسموعٌ عن العرب.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

ونحو هذا التّوجيه قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ ﴾ [سورة البقرة الآية 189].

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في إعمال الحروف وإهمالها في الرّبع الأول من القرآن الكريم.

1- ينظر معاني القرآن للفرّاء 465/1، وهمع الهوامع 184/3، 185.

2- ينظر البحر المحيط 495/1.

3- سورة الأحزاب الآية 40.

4- ينظر ديوان زهير بن أبي سلمى ص50، وهو من شواهد: البحر المحيط 495/1، وشرح شواهد المغني ص239، وشرح الشّواهد الشعرية لأمهات الكتب 464/1.

5- ينظر البحر المحيط 495/1.

الفصل الرابع

مسائل لغوية مُتَفرّقة

المبحث الأول: الاختلاف بين ضمير الغيبة وضمير الخطاب.

المبحث الثاني: الاختلاف بين ضمير الغيبة وضمير العظمة.

المبحث الثالث: الاختلاف بين التّقديم والتأخير.

المبحث الأول: اختلاف القراءتين ضمير الغيبة وضمير الخطاب

قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاء وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللّهِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [سورة البقرة الآية 74].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (عمل) يدلُّ على كلِّ فِعْلٍ يُفْعَل، تقوُل: عَمِل يَعْمَلُ عَمَلاً فهو عاملٌ وأعْمَلَه غَيرُه واسْتَعْمَلَه، والجمع: أعمال[1].

القراءات:

قرئ (يعملون) بالياء، وهي قراءة ابن كثير[2].

وقرئ (تعملون) بالتّاء، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بالياء؛ لأنّه جعله على لفظ الغيبة، لمشاكلة ما قبله ومطابقته، وهو قوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[4]، وما بعده، وهو قوله: ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾[5]، وقوله: ﴿ يُحَرِّفُونَهُ ﴾[6]، وقوله: ﴿ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[7]، فلمّا جاء كلّ ذلك على لفظ الغيبة أجْرَاه مَجْرَاه، ولم يأتِ به على قوله: ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ﴾[8]،

1- ينظر لسان العرب، مادة (ع، م، ل)، 13/502-505.

2- ينظر التّيسير ص 228.

3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

4- سورة البقرة الآية 71.

5- سورة البقرة الآية 75.

6- سورة البقرة الآية 75.

7- سورة البقرة الآية 75.

8- سورة البقرة الآية 75.

لأنّ الله – عزّ وجلّ – خاطب النّبي محمّدًا – عليه الصّلاة والسّلام – ومن آمن معه، لمّا قصّ عليه ما تقدّم من خبر القوم المذكورين في الآية الكريمة، وقال بعد ذلك: (وما الله بغافلٍ عمّا يعملون)، والمعنى: وما الله بغافل عمّا يعمل هؤلاء المذكورين أيّها المخاطبون، فقوله: (يعلمون) يُراد به اليهود[1]، وقد رأى أبو علي[2] حُسْن أنْ يُجْعَلَ اللّفظ على مثله، فإن كان الّذي قبل لفظ الغيبة غيبة، حَسُنَ أن يُجْعَل على لفظه؛ ليعطف ما للغيبة على مثله، كعطف ما للخطاب على مثله.

وذكر الواحدي[3] أنّه إذا كان قبله غيبة حَسُنَ أن يكون المعنى الّذين غيّروا أحكام التّوراة، وبدّلوا الحرام بالحلال، وغيّروا آية الرجم وصفة محمد – عليه الصّلاة والسّلام –.

هناك وجه آخر لهذه القراءة: أن تكوْن هذه القراءة التفات من الخطاب إلى الغيبة، ويؤيده[4] قوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم**﴾[5].

وقرئ بالتّاء؛ لأنّه جعله على لفظ الخطاب، لأنّ قبله خطاب، فأتى به بالتّاء ليكون معطوفًا على خطابٍ مثله، وهو قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ** ﴾[6]، فجاء آخر الكلام كأوله، بالخطاب كلّه لليهود[7].

وهُنَاكَ وجه آخر لهذه القراءة: أن يكون هذا من باب الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، حيث رأى أبو علي[8]، جواز فيما كان قبله على لفظ الغيبة الخطاب، ووجه ذلك الجمْع بين الغيبة والخطاب، فَتُغَلِّبَ الخِطاب على الغيبة؛ لأنّ الغيبة يَغْلِبُ عليها الخطاب، ونحو ذلك تغليب المُذَكَّر على المؤنث،

1- ينظر الكشف 248/1، والدر المصون 440/1.
2- ينظر الحجّة لأبي علي، 113/2.
3- ينظر التفسير البسيط 78/3، 79.
4- ينظر الحجّة لابن خالويه ص83.
5- سورة يونس الآية 22.
6- سورة البقرة الآية 74.
7- ينظر الكشف 248/1، والتفسير البسيط 78/3، والموضح ص182.
8- ينظر الحجّة لأبي علي، 113/2، 114.

والمعنى: ما الله بغافل عمّا تعملون جميعًا غائبًا ومُخاطبًا فيجازي المحسن على إحسانه، والمسيء على إساءته، وذَكَر أيضًا جواز أن يكون المعنى: قلْ لهم يا محمّد: ما الله بغافل عمّا تعملون.

واختار من اختار قراءة التّاء؛ لأنها أكثر ملاءمة لما قبلها، فقد رأى ابن خالويه[1] أنّ الأجود القراءة بالتَاء لأمرين، أحدهما: أنّ ردّ اللّفظ على اللّفظ أحسن، والآخر: أنّه لما ثبت أنّ الله – عزّ وجلّ – ليس بغافل عما يعمل كلّ أحدٍ اعتدلت التّاء والياء فيهما.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإن لكلتيهما دليلٌ على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

وقال تعالى: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ [سورة البقرة الآية 140].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ تَقُولُونَ ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (قول) سبق توجيهه لغويًا عند قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ ﴾[2].

القراءات:

قرئ (تقولون) بالتّاء، وهي قراءة عاصم برواية حفص وابن عامر وحمزة والكسائي[3].

وقرئ (يقولون) بالياء، وهي قراءة البقيّة[4].

توجيه القراءات:

قرئ بالتّاء؛ لأنّه جعل الكلام على لفظ الخطاب؛ لمشاكلة ما قبله ومطابقته، وهو قوله تعالى: ﴿ أَتُحَآجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ ﴾[5]، وما بعده وهو قوله تعالى: ﴿أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ

1- ينظر الحجّة لابن خالويه، ص82، 83.
2- سورة البقرة الآية 214، ص 91.
3- ينظر التيّسير ص 233.
4- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
5- سورة البقرة الآية 139.

اللَّهُ ﴾[1]، فجعل الكلام على نظام واحدٍ ونسقٍ واحدٍ[2]، والمعنى على هذه القراءة: كأنّه قيل لهم: بأي الحجتين تتعلقون؟ أبالتّوحيد؟ فنحن موحدون، أم باتباع دين الأنبياء؟ فنحن متبعون دونكم، فمن الجهتين لا تلزمنا حجّة لكم، وتكون الآيَة مُتَصلة بالاستفهام الّذي قبلها وما يحمله من معنى الإنكار، أو أن تكون الآية منقطعة، وتكون (أم) بمعنى (بل) أي: بل أتقولون؟، والهمزة للإنكار أيضًا، فيكون قد انتقل عن قوله: (أتحاجُّوننا) وأَخَذَ في الاستفهام عن أمرٍ آخر، أي على إنكار نسبه اليهوديّة والنّصرانيّة إلى إبراهيم ومن ذُكِر معه[3].

وقرئ بالياء؛ لأنّه جعل الكلام على لفظ الغيبة؛ لأنّه إخبارٌ عن اليهود والنّصارى وهم غُيَّب[4] ويؤيّد ذلك[5] قوله تعالى قبله: ﴿ فَإِنْ آمَنُوا ﴾[6]، وقوله: ﴿ فَقَدِ اهْتَدَوا ﴾[7]، وقوله: ﴿ وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ ﴾[8]، فكلّ ذلك جاء بلفظ الغيبة، مُخبرًا عن اليهود والنّصارى، فجعله بلفظ الغيبة حملاً عليه.

والآية على هذه القراءة منقطعة إلى حِجَاج آخر غير الأول، والتّقدير: بل أيقولون إنّ الأنبياء من قبل أن تنزّل التّوراة والإنجيل كانوا هودًا أو نصارى؟ كأنّه أعرض عن خطابهم استجهالاً لهم بما كان منهم، كَمَا يُقبِل العالِم على من بحضرته بعد ارتكاب مخاطبه جهالة شنيعة[9].

وقد جوَّز الطّبري[10] كون أنّ (أم) في هذه القراءة مُتّصلة، بحجّة أنّك إذا قلت: أتقوم أم يقوم عمرو؟ المعنى: أيكون هذا أم هذا؟.

1- سورة البقرة الآية 140.
2- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 115، 116، وشرح الهداية 183/1، والموضح ص 194، وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك 230/1.
3- ينظر التفسير البسيط 365/3، والكشّاف 336/1، والبحر المحيط 586/1، 587.
4- ينظر الحجّة لابن خالويه ص89، الحجّة لأبي علي 229/2، الحجّة لابن زنجلة ص 115.
5- ينظر الكشف 266/1.
6- سورة البقرة الآية 137.
7- سورة البقرة الآية 137.
8- سورة البقرة الآية 137.
9- ينظر التفسير البسيط 365/3، والكشّاف 336/1، والبحر المحيط 587/1.
10- ينظر جامع البيان 123/3.

وردّ ذلك ابن عطيّة[1]؛ محتجًا بأنّ القائل في المثال المذكور آنفًا واحد، والمخاطب واحد، والقول في الآية الكريمة من اثنين والمُخاطب اثنان غيرهما، وإنّما تتّجه معادلة "أم" للألف على الحكم المعنوي، كأنّ معنى (قُلْ أتُحاجُّوننا): أيُحاجُّون يا محمّد أم يقولون؟.

ومنهم من أجاز الأمرين، حيث رأى أبو حيان[2] جواز الاتصال مع قراءة الياء، فيكون ذلك من الالتفات، إذ أصبح فيه خروج من خطاب إلى غيبة، والضّمير لناسٍ مخصوصين، ورأى جواز أن تكون (أم) منقطعة في القراءتين وجَعَلَهُ الأَحْسَن، وكأنّه أنكر عليهم مُحَاجَّتهم في الله، ونسبة أنبيائه لليهوديّة والنّصرانيّة، وقد وَقَع منهم ما أَنْكَرَ عليهم، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ ﴾[3]، فإذا جعلنا الآيات متصلة كان ذلك غير مُتضمّن معنى وقوع الجملتين، إنّما إحداهما، ويصبح السّؤال عن تعيين إحداهما، وليس الأمر كذلك إذ وقعا معًا، واتبعه في ذلك السّمين[4] حيث رأى حسن ما ذهب إليه أبو حيان وجودته.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلا القراءتين، فإنّ لكليهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴾ سورة [سورة البقرة الآية 165].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ تَرَى ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (رأى) يدلّ معناه على نظرٍ وإبصارٍ بعينٍ أو بصيرة، والرُّؤيَة بالعين تتعدّى إلى مفعولٍ واحد، والرُّؤْية بمعنى العِلْمْ تتعدّى إلى مفعولين[5].

1- ينظر المحرّر الوجيز 217/1.

1- ينظر البحر المحيط 587/1.

3- سورة آل عمران الآية 65.

4- ينظر الدّر المصون 146/2، 147.

5- ينظر لسان العرب، مادة (ر، أ، ى) 2/19.

القراءات:

قرئ (تَرَى) بالتّاء، وهي قراءة نافع وابن عامر[1].

وقرئ (يَرَى) بالياء، وهي قراءة البقيّة[2].

توجيه القراءات:

قرئ بالتّاء، لأنّه جعل الكلام على لفظ الخطاب، خطابًا للنّبي – عليه الصّلاة والسّلام – وهو الفاعل لقوله: (ترى)[3]، ويؤيد ذلك[4] قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى ﴾[8]، فكلّ ذلك جاء على لفظ الخطاب للنّبي محمّد –صلّى الله عليه وسلّم– بإجماع الأئمة، ومعنى الخطاب للنّبي –عليه الصّلاة والسّلام– التّنبيه لغيره، فخطاب الله –عزّ وجلّ– للنّبي –صلّى الله عليه وسلّم– للأمّة كافّة؛ لأنّ النّبي – عليه الصّلاة والسّلام– كان عالمًا بحال ما يصير إليه الّذين ظلموا حين رؤية العذاب، فكأنه قال: ولو رأيتهم أيّها المخاطبون الذين ظلموا إذ يرون العذاب، لعلمتم قوة الله –عزّ وجلّ– وشدّة عذابه، ونحو مجيء الخطاب للنّبي –عليه الصّلاة والسّلام– والمُراد الأمّة كافة[9] قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾[10]، وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّمَن فِي أَيْدِيكُم مِّنَ الْأَسْرَىٰ ﴾[11]، وقوله:

1- ينظر التيّسير ص 235.

2- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

3- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 91، والحجّة لأبي علي 262/2، والحجّة لابن زنجلة ص 119.

4- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص119، والكشف 271/1-272، والتفسير البسيط 474/3.

5- سورة الزمر الآية 60.

6- سورة الأنعام الآية 27.

7- سورة سبأ الآية 51.

8- سورة الأنفال الآية 50.

9- ينظر شرح الهداية 187/1، والتفسير البسيط 474/3، والموضح ص 197.

10- سورة الطلاق الآية 1.

11- سورة الأنفال الآية 70.

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1]، وقوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[2]، فكذلك قوله: ولو ترى الذين ظلموا.

و(ترى) في هذه القراءة من رؤية العين، الّتي لا تتعدى إلّا لمفعول واحد، ومفعولها ها هنا قوله: (الّذين ظلموا) أي لو ترى الّذين ظلموا إذْ يرون العذاب، لعلمت أنّ القوّة لله جميعًا وأنّ الله شديد العذاب[3]، ولا يحسن ها هنا أن تكون (ترى) من رؤية القلب؛ لأنّ رؤية القلب تتعدى إلى مفعولين في نفس المعنى، والمفعول الأول هو قوله: (الّذين ظلموا)، وليس مفعوله ثانيًا في الكلام، ولا يحسن أن يكون قوله: (أنّ القوة) مفعولاً ثانيًا؛ لأنّه ليس في معنى المفعول الأول، لذا لابدّ أن يقتصر بـ (ترى) على رؤية البصر، وقوله: (أنّ القوة لله) في موضع نصب بفعلٍ مضمر تقديره: لرأيت أو لعلمت[4].

وهناك وجه آخر لهذه القراءة: أن يكون المعنى: قل يا محمّد للظّالم: لو ترى الّذين ظلموا، بتوجيه الخطاب للظّالمين، فتستوي القراءتان على هذا التّأويل في المعنى[5].

وقرئ بالياء؛ لأنّه جعله على لفظ الغيبة؛ لأنّ المتوعدين لم يعلموا من مقدار العذاب ما علمه النّبي –عليه الصّلاة والسّلام– والمؤمنون، فإسناد الفعل للظّالمين أولى وأقرب؛ لجهلهم بما يصير إليه أمرهم، من إسناده إلى النّبي –عليه الصّلاة والسّلام– لعلمه بذلك[6]، ويؤيد ذلك قوله قبله: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللّهِ أَندَاداً**﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ**﴾[8]، وقوله

1- سورة البقرة الآية 106.
2- سورة البقرة الآية 107.
3- ينظر شرح الهداية 187/1، والتفسير البسيط 475/3، والدّر المصون 214/2.
4- ينظر الكشف 272/1، وشرح الهداية 187/1.
5- ينظر الكشف 272/1.
6- ينظر الحجّة لابن خالويه ص91، والحجّة لابن زنجلة ص 120، والكشف 272/1.
7- سورة البقرة الآية 165.
8- سورة البقرة الآية 161.

بعده: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ﴾[1]، فكلّ هؤلاء هم الظّالمون المذكورون بعد قوله: (يرى)، فلمّا جاء كلّ ذلك على لفظ الغيبة جَرَىَ لفظه على الغيبة، والمعنى: ولو يرى الّذين ظلموا قوة الله وشدّة عذابه، لعلموا عاقبة اتخاذهم الأنداد[2].

و(يرى) في هذه القراءة من رؤية العين، الّتي لا تتعدى إلّا لمفعولٍ واحدٍ، وهو قوله: (وأنّ القوة)، وقد يكون من رؤية القلب، أي بمعنى: العلم الّذي يتعدى إلى مفعولين، ويكون قوله: (أنّ القوة) قد قام مقام المفعولين، والمعنى: لو يرى الّذين ظلموا قوة الله وشدة عذابه لعلموا مضرّة اتخاذهم الأنداد[3]، وقد رأى مكي[4] أنّ الأجود القراءة بالياء؛ لأنّها أقوى في المعنى، وفي الإعراب، وفي قلّة الإضمار، وعليها أكثر القرّاء.

وأيٍّ كان الوجه لكلتا القراءتين فإنّهما متواترتان فصيحتان صحيحتان في المعنى، ويؤيده ما تقدّم ذكره في توجههما.

وقال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [سورة آل عمران الآية 13].

موضع الاختلاف: قوله ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾

المعنى اللغوي:

1- ستغلبون: الأصل (غلب) يدلُّ معناه على القوة والقهر والشِّدة، تقول: تَغلّب الرّجل على كذا غَلْبًا وغَلَبًا، إذا تَغَلَّب عليه، وتَغَلَّب على بلد كذَا، إذا اسْتَوْلَى عليها قَهْرًا وغَلَّبَها[5].

2- تُحشرون: الأصل (حشر) يدلّ معناه على اجتماعٍ، وبعثٍ، وانبعاثٍ، وسوقٍ، تقول: حَشَرَهُم يَحْشُرُهم ويَحْشِرُهم حَشْرًا، أي جمعهم[6].

1- سورة البقرة الآية 167.
2- ينظر شرح الهداية 187/1، والتفسير البسيط 472/3-473.
3- ينظر شرح الهداية 187/1، والتفسير البسيط 473/3-474، والدر المصون 214/2.
4- ينظر الكشف 272/1.
5- ينظر لسان العرب، مادة (غ، ل، ب) 143/2-145.
6- ينظر المصدر نفسه، مادة (ح، ش، ر) 264/5، 265.

القراءات:

قرئ (سَيُغْلَبُونَ وَيُحْشَرُونَ) بالياء فيهما، وهي قراءة حمزة والكسائي[1].

وقرئ (سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ) بالتّاء فيهما، وهي قراءة البقيّة[2].

توجيه القراءات:

قرئ بالياء؛ لأنّه جعل الفعلين على لفظ الغيبة؛ لأنّهم غُيَّب[3] حين أَمَرَ الله النَّبي –عليه الصّلاة والسّلام– بالقول لليهود أو المشركين، وأيّهما كان هو، فكلاهما غائبٌ ، وقد اختلفت أقوال الأئمة في ذلك، وأعنى الْمَعْنِي بالقول له، بين اليهود، أو المشركين، أو جميعهما، حيث رأى الفرّاء[4] أنّ الضّمير في قوله: (سيغلبون ويحشرون) بالياء، لكفّار قريش، ويُرَاد بالذين كفروا اليهود، والمعنى: قُلْ لليهود: سَيُغْلَبُ الكفّار.

واتّبعه في ذلك مكي[5] حيث جعل عَود الضّمير للمشركين أقْوى في الغيبة؛ لأنّ المعنى: قل يا محمّد لليهود سيُغلب المشركون بِبَدْر، ويحشرون إلى نار جهنم، ويؤيد ذلك[6] إجماع القُرّاء على الياء في قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا ﴾[9].

ويؤيد ذلك أيضًا[10] ما جاء في التَّفْسير أنّ النّبي –صلّى الله عليه وسلّم– لَمّا هَزَم المشركين يوم بدر، قالت اليهود بعضهم لبعض: هذا هو النّبي الّذي لا يُرَدُّ له راية فصدّقوا، فقال بعضهم: لا

1- ينظر التّيسير ص 249.

2- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

3- ينظر الحجّة لابن خالويه ص106، والحجّة لابن زنجلة ص153.

4- ينظر معاني القرآن للفرّاء 191/1.

5- ينظر الكشف 335/1.

6- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 153، والكشف 335/1، 336، والموضح ص 230.

7- سورة الأنفال الآية 38.

8- سورة الجاثية الآية 14.

9- سورة النّور الآية 30.

10- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 154، والكشّاف 530/1، والبحر المحيط 409/2، 410.

تعجلوا بتصديقه حتى تكون وقعة أخرى، فلمّا جاء يوم أحد، وأصاب المسلمين ما أصابهم، شَكُّوا في أمر النَّبي –عليه الصّلاة والسّلام– وخالفوه، فأنزل الله –عزّ وجلّ– قلْ يا محمّد: سيُغلبون ويُحشرون.

أمّا من جعل الضّمير للكفّار ولليهود فحجته جواز وقوع الفعل على كليهما، حيث رأى أبو علي[1] أنّ جَعْلُ المُخَاطبة في قراءة الياء للفريقين أحسن؛ لجواز وقوع قوله: (للّذين كفروا) عليهما، ولأنّ كليهما مغلوبان، فاليهود غُلبوا بوضع الجِزْيِ[2] عليهم، والمشركون غُلِبوا بالسَّيف[3].

وقرئ بالتّاء؛ لأنّه أمْرٌ من الله –عزّ وجلّ– للنَبيّ محمّد –صلّى الله عليه وسلّم– بأن يُخاطبهم بهذا فهو خطاب من النّبي –عليه الصّلاة والسّلام– للكفّار[4]، أو لليهود[5]، أو لكليهما[6]، تبعًا لخلاف الأئمة في المعني بالخطاب ها هنا، فقد رأى الفرّاء[7] أنّ من قرأ بالتّاء جعل اليهود والمشركين داخلين في الخطاب.

ورأى أبو علي[8] أنّ التّاء ها هنا أحسنُ من الياء؛ لأنّه إذا قرئ بالياء جَاز أن يكون المغلوبون والمحشورون من غير المُخاطبين، وأنّهم قوم آخرون، فإن كان بالخطاب، فليس بجائز أن يظنَّ هذا، والّذي يظهر من قول أبي علي أنّه جعل الخطاب للكفّار.

ورأى مكي[9] أنّ التّاء ها هنا لخطاب اليّهود، بأنّهم سيغلبون ويحشرون إلى نار جهنم، وأجاز أن تكون خطابًا لليهود والمشركين، لأنّ كليهما كافر، فخوطبوا وأُعلموا بوقوع الغلبة عليهم، ثم بحشرهم إلى نار جهنم.

1- ينظر الحجّة لأبي علي 19/3.

2- الجِزْي جمع جزية، وهي خراج الأرض، وما يؤخذ من أهل الذّمة من المال، ينظر لسان العرب مادة (ج، ز،ى) 160/18-169.

3- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 154، والتفسير البسيط 75/5، والدّر المصون 41/3.

4- ينظر شرح الهداية 214/1.

5- ينظر الكشف 335/1.

6- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

7- ينظر معاني القرآن للفرّاء 111/1.

8- ينظر الحجّة لأبي علي 18/3.

9- ينظر الكشف 335/1.

وجوَّز المهدوي[1] كون الضّمير في (ستغلبون وتحشرون) بالتّاء لليهود والمشركين جميعًا، وجواز أن يكون لأحدهما.

وأيٍّ كان وجه القراءتين، فإنّ كلتيهما متواتر عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– صحيحتان في المعنى، ويؤيد ذلك ما تقدّم ذكره.

وقال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [سورة آل عمران الآية 83].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ يَبْغُونَ ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (بَغَى) يدلُّ على معنيين مُتَبَاينين أحدهما: طَلَبُ الشّيء، وهُو الْمَعْنِيّ في هذا الموضع، تقول: بَغَيْتُ الشّيء أَبْغِيه، أي طلبتَه، وبَغَيْتُك الشّيء، إذا طلبته لك[2].

القراءات:

قرئ (يَبْغُونَ) بالياء، وهي قراءة عاصم برواية حفص، وأبي عمرو[3].

وقرئ (تَبْغُون) بالتّاء، وهي قراءة البقيّة[4].

توجيه القراءات:

قرئ بالياء، لأنّه جعل الكلام على لفظ الغيبة؛ لأنّ المُخْبر عنهم غيب، إذ إنّهم لم يكونوا بالحضرة[5]، ويؤيد ذلك[6] قوله قبله: ﴿ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾[7]، وقوله: ﴿ فَمَن تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ ﴾[8]، والمعنى

1- ينظر شرح الهداية 214/1.
2- ينظر لسان العرب، مادة (ب، غ، ى) 80/18-85.
3- ينظر التيّسير ص 254.
4- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
5- ينظر الحجّة لابن خالويه ص112، والحجّة لأبي علي 70/3، وكنز المعاني 115/2، 116.
6- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 10، والكشف 353/1، وشرح الهداية 229/1.
7- سورة آل عمران الآية 82.
8- سورة آل عمران الآية 82.

أَفَغَيَر دين الله يبغي هؤلاء اليهود[1]، ويؤيد هذا المعنى أنّ الله –عزّ وجلّ– أخبر في الآية التي قبلها عن أخذ الميثاق على اليهود والنّصارى وغيرهم، فلمّا كفروا أخبر عنهم على جهة الاستنكار[2].

وقرئ بالتّاء؛ لأنّه جعله على لفظ الخطاب؛ لأنّ الكلام خطابٌ عامٌ لليهود وغيرهم من النّاس[3]، ويؤيد ذلك[4] قوله قبله: ﴿ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ ﴾[5]، ذلك أنّ الله – عزّ وجلّ– أمر النّبي –عليه الصّلاة والسّلام– أن يقول لهم: أفغير دين الله تبغون أيّها الكافرون وإليه تُرجعون، فقد كانوا ينكرون البعث، ويتخذون غير دين الإسلام، فخوطبوا بذلك على لسان النّبي –علي الصّلاة والسّلام[6].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

وقال تعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَاللّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾ [سورة آل عمران الآية 115].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ تَفْعَلُواْ ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (فعل) يدلُّ معناه على إحداث شيءٍ من عملٍ وغيره، تقول: كانت من فلانٍ فَعْلةٌ حَسَنَةٌ أو قبيحة، أي عملٌ حَسَنٌ أو قبيحٌ[7].

القراءات:

قرئ (يَفْعَلُواْ) بالياء، وهي قراءة عاصم برواية حفص، وحمزة، والكسائي[8].

وقرئ (تَفْعَلُواْ) بالتّاء، وهي قراءة البقيّة[9].

1- ينظر شرح الهداية 229/1.
2- ينظر الحجّة لأبي علي 70/3، والتفسير البسيط 404/5.
3- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 112، والحجّة لأبي علي 69/3-70، والحجّة لابن زنجلة ص170.
4- ينظر التفسير البسيط 403/5-404.
5- سورة آل عمران الآية 81.
6- ينظر الكشف 353/1، وشرح الهداية 229/1، والتفسير البسيط 403/5، 404.
7- ينظر لسان العرب، مادة (ف، ع، ل) 43/14-45.
8- ينظر التّيسير ص 254.
9- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصفحة.

توجيه القراءات:

قرئ بالياء، لأنّه جعل الكلام على لفظ الغيبة[1]، ويؤيد ذلك[2] قوله قبله: ﴿ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ الكِتَابِ ﴾[3]، فالياء في (يكفروه) كناية عن الأمة القائمة، ثم سائر الخلق داخل معهم في هذا الشّرط[4].

وقد رأى مكي[5] أنّ القراءة بالتّاء حسنة والأحْسَن الياء؛ لاتصاله بألفاظٍ كلّها للغائب، ولقِربه من لفظ الغيبة، ولصحة المعنى.

وقرئ بالتّاء؛ لأنّه جعل الكلام على لفظ الخطاب، خطابًا لجميع أمّة محمّد –صلّى الله عليه وسلَم– دون تخصيص[6]، ويؤيد ذلك[7] قوله قبله: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ ﴾[8]، وقوله ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾[9]، وقوله: ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ﴾[10]، وقوله: ﴿ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ ﴾[11].

فكلّ ذلك جرى على لفظ الخطاب، والمعنى: وما تفعلوا من خيرٍ أيّها المخاطبون فلن تكفروه، ولن تُجْحَدوا جزاءَه، ولن تُعدَموا ثوابه[12].

وهناك وجه آخر لقراءة التّاء: أن يكون الكلام التفاتًا من الغيبة في قوله: (أمّة قائمة...) إلى خطابهم، وذلك أنّه آنَسَهم بهذا الخطاب، ويؤيد ذلك أنّه اقتصر على ذِكر الخير دون الشّرّ؛ ليزيد في التّأنيس[13].

1- ينظر الحجّة لأبي علي 73/3، والحجّة لابن زنجلة ص 171.
2- ينظر الكشف 354/1، وشرح الهداية 230/1.
3- سورة آل عمران الآية 113.
4- ينظر التفسير البسيط 521/5.
5- ينظر الكشف 354/1.
6- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 171، والكشف 354/1، والتفسير البسيط 521/5.
7- ينظر الحجّة لأبي علي 73/3، والكشف 354/1، والتفسير البسيط 521/5.
8- سورة آل عمران الآية 11.
9- سورة الإسراء الآية 7.
10- سورة البقرة الآية 197.
11- سورة البقرة الآية 272.
12- ينظر شرح الهداية 230/1، والتفسير البسيط 521/5.
13- ينظر الدّر المصون 358/3، وكنز المعاني 117/2، والتّحرير والتّنوير 59/4.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

وقال تعالى: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [سورة آل عمران الآية 157].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ يَجْمَعُونَ ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (جمع) يدلُّ معناه على تَضَامِّ الشَّيء، تقول: جَمَعَ الشّيء، يَجْمَعُهُ جَمْعًا وجَمْعَهُ وأجْمَعَهُ فاجتمع، أي لم يجعله مُتَفَرقًا[1].

القراءات:

قرئ (يجمعون) بالياء، وهي قراءة عاصم برواية حفص[2].

وقرئ (تجمعون) بالتّاء، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بالياء، لأنّه جعله على لفظ الغيبة؛ لأنّ المعنى: لَمَغْفِرةٌ من الله ورَحْمَةٌ خيرٌ مِمَّا يجمعُهُ غيركم، ممّن ترك القِتال لجمع الدّنيا[4].

وقرئ بالتّاء؛ لأنّه جعله على لفظ الخطاب؛ لأنّ المعنى: لَمَغْفِرةٌ من الله ورحمة خير ممّا تجمعون من أغراض الدّنيا الّتي تنشغلون بِها وبجمعها، تَارِكين الاقتتال في سبيل الله –عزّ وجلّ– لأجلها[5]، ويؤيد ذلك[6] قوله تعالى: (ولئن قُتلتم) على الخطاب.

1- ينظر لسان العرب، مادة (ج، م، ع) د/9، ص 403-411.
2- ينظر التّيسير ص 256.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الحجّة لأبي علي 94/3، والكشف 362/1، وشرح الهداية 236/1، والتفسير البسيط 114/6.
5- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
6- ينظر الكشف 362/1.

ورأى مكي[1] أنّ الأجود القراءة بالتّاء؛ لانتظام الكلام بأوله، ولأنّ الجماعة على ذلك.

وأيٍّ كان وجه القراءتين، فكلتاهما فصيحتان صحيحتان في المعنى ويؤيد ذلك ما تقدم ذكره في توجيههما.

قال تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [سورة آل عمران الآية 180].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (حسب) يدلّ على معانٍ متباينة، أحدها: الحِسْبَان، أي الظّن والْعَدّ، وهو المَعْنيّ هاهنا، تقول: حَسِبْتُه كذا وكذا، أي أَعُدُّهُ من الأمور الكائنة[2].

القراءات:

قرئ (تَحْسَبَنَّ) بالتّاء، وهي قراءة حمزة[3].

وقرئ (يَحْسَبَنَّ) بالياء، وهي قراءة البقيّة[4].

توجيه القراءات:

قرئ بالتّاء، لأنّه جعل الكلام على لفظ الخطاب، خطابًا للنّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– فهو الفاعل[5]، وحسب يقتضي مفعولين، أو ما يقوم مقام المفعولين، وعلى هذه القراءة المفعول لأول هو قوله: (الّذين يبخلون) والمفعول الثّاني هو قوله: (خيرًا)[6]، ولابّد من تقدير حذف مضاف، أي: ولا

1- ينظر الكشف 362/1.

2- ينظر لسان العرب، مادة (ح، س، ب) 301/1-306.

3- ينظر التّيسير ص 257.

4- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

5- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 117، والحجّة لابن زنجلة ص 183، والكشف 367/1.

6- ينظر الكشف 367/1، وشرح الهداية 239/1، والموضح ص 252.

تَحسِبنَّ يا محمّد بُخل الّذين يبخلون هو خيرًا لهم، وتقدير الإضمار هذا لأجل أن يكون المفعول الثّاني هو المفعول الأول في المعنى، أي: لِيصدق الخبر على المبتدأ، فقوله: (الّذين) ليس هو المفعول الثّاني في المعنى، إنّما وقع النّفي على أنّ البخل ليس هو خيراً لهم، والضّمير المنفصل: (هو) فاصلة[1]؛ لأنّه فصل بين المبتدأ والخبر، ولأنّ الفصل به يوضّح كون الثّاني خبرًا تابعًا، وهو لا محل له من الإعراب؛ لأنّه لا يخلو من أن يكون مبتدًأ أو توكيدًا أو بدلاً[2]، وليس هو بمبتدأ ها هنا؛ لانتصاب ما بعده وهو قوله: (خيرًا)، وليس هو بتوكيد؛ لأنّ المضمر لا يُؤكِّد المُظْهَر، والمفعول الأول اسمٌ مظهر، وهو المضاف: (البخل)، ولَكنَّه حُذِفَ كما تقدّم، وليس هو ببدل، لأنّ البدل لابدّ أن يوافق ما قبله في الإعراب، فكان يجب أن يقال: (إياه)، وليس (هو) لِذا يتعين أن يكون ضميرًا منفصلاً للفصل[3].

وضعَّف أبو البقاء[4] تقدير إضمار مضاف وهو: (البخل)؛ لأنّ فيه إضمارًا لِشيءٍ قبل ذِكْرِ ما يَدُلُّ عليه.

وعقَّب السّمين[5] على ذلك بأنّ ذلك ليس من باب الإضمار في شيءٍ حتى يُشترط فيه تقدُّمُ ما يَدُلُّ على ذلك الضّمير، وأنّ ما يدلّ على المحذوف قد يتقدّم وقد يتأخر.

وقرئ بالياء؛ لأنّه جعله على لفظ الغيبة، لِمُشَاكلة ما قبله ومطابقته[6]، وهو قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[7]، وفي الفاعل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون الرّسول محمّدًا –عليه الصّلاة والسّلام–[8]، والثّاني: أن يكون حاسِبًا ما[9]، والثّالث: أن يكون الفاعل قوله (الّذين)[10].

1- شرح الهداية 239/1، والتفسير البسيط 217/6، والدّر المصون 510/3.
2- ينظر همع الهوامع 230/1، والدّر المصون 510/3.
3- ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 233/1، والدّر المصون 510/3.
4- ينظر التّبيان في إعراب القرآن 93/4.
5- ينظر الدّر المصون 510/3.
6- ينظر الحجّة لابن خالويه ص117، والحجّة لابن زنجلة ص 183، 184، والكشف 366/1، 367.
7- سورة آل عمران الآية 178.
8- ينظر الكشف 367/1، والكشاف 666/1، والبحر المحيط 133/3.
9- ينظر الكشاف 666/1، والبحر المحيط 133/3، والدّر المصون 511/3.
10- ينظر الكشف 366/1، 367، والتفسير البسيط 215/6، والموضح ص 252.

فإن كان الفاعل الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– أو حاسِبًا ما، فإنّ قوله: (الّذين) مفعولٌ أول على تقدير حذف مضاف، أي: بخلَ الّذين، كما تقدّم في قراءة التّاء، والتّقدير: ولا يَحْسَبَنَّ الرّسول أو أحدٌ بُخل الّذين يبخلون خيرًا، والضّمير (هو) فاصلة، فتتحد على ذلك القراءتان معنًى وتوجيهًا[1].

وإن كان الفاعل: (الذين) ففي المفعول الأول وجهان، أحدهما: أن يكون محذوفًا؛ لدلالة قوله: (يبخلون) عليه، كأنّه قال: ولا يحسبنّ الباخِلون بخلهم هو خيرًا لهم، والضّمير: (هو) فاصلة أيضًا[2]، حيث ذهب ابن عطيّة[3] إلى أنّ قوله: (يبخلون) قد دلّ على هذا البخل كمَا دّلّ (السَّفيه) على السَّفَه في قول الشّاعر [الوافر]:

إذا نُهي السّفيهُ جرى إليه وخالف والسَّفيهُ إلى خلاف[4]

أي: جرى إلى السّفيه[5].

وعقَّب أبو حيان[6] على ما استشهد به ابن عطيّة بأنّ الدّلالة فيهما ليست واحدة؛ لسببين أحدهما: أنّ دلالة الفعل على المصدر أَقْوى مِنْ دلالة اسم الفاعل عليه وأكثر، ولا يوجَدُ ذلك إلّا في هذا البيت أو غيره إن ورد، والسّبب الآخر: أنّ البيتَ فيه إضمارٌ لا حذفٌ، والآية فيها حذف.

والوجه الآخر في المفعول الأول في حال كون الفاعل هو قوله: (الّذين): أن يكون المفعول نفس (هو) وهو ضمير البخل، الّذي دَلّ عليه قوله: (يبخلون)، ذكره أبو البقاء[7].

1- ينظر الكشف 367/1، والكشاف 666/1، والدّر المصون 510/3، 511.

2- ينظر الكشف 366/1، 367، والتفسير البسيط 215/6، والكشاف 666/1، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب990/2.

3- ينظر المحرّر والوجيز 547/1.

4- لم أقف على قائل البيت ينظر خزانة الأدب 364/4، وهو من شواهد: معاني القرآن للفرّاء 104/1-429، والخصائص49/3، وشرح الشّواهد الشّعرية 135/2.

5- ينظر الخصائص 49/3، وشرح الشّواهد الشعرية 135/2.

6- ينظر البحر المحيط 133/3.

7- ينظر التّبيان في إعراب القرآن 39/4.

وضعَّف السّمين[1] ذلك، وذهب إلى أنّه ليس بصحيح؛ لأنّه إن كان كذلك لَوَجَبَ أنْ يأتِيَ به منصوبًا، فيقول: (إياه) لكونه منصوبًا بيحسبنّ، ولا ضرورة تَدفعُ إلى القول: بأنّه من باب استعارة الضّمير المرفوع مكان المنصوب، كقولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، باستعارة ضمير الرّفع مكان ضمير الجر، ومن الأئمة من ذهبَ مذهبًا آخر في توجيه هذه الآية حيث رأى أبو حيان[2] أنّ في الآية الكريمة تخريجًا غريبًا تقتضيه قواعد العربية، وهو أن تكون المسألة من باب الإعمال، في حال أُسْند الفعل لقوله: (الّذين)، وذلك أنّ (تحْسَبَنَّ) يتطلّب مفعولين، و(يبخلون) يتطلّب مفعولاً بحرف جرّ، فقوله: (ما آتاهم الله من فضله) يتطلّبه قوله: (تحسَبنّ) مفعولاً أولًا، و(خيرًا) مفعولاً ثانيًا، و(هو) فاصلة، ويتطلّبه قوله: (يبخلون) بتوسُّط حرف جرٍّ، فأعملَ الثّانِي على الأفصح، وعلى ما جاء في القرآن، وهو قوله: (يبخلون)، فتعدّى بحرف الجرّ، وأخذ معموله، وحُذف معمول (تحسبنّ) الأول، وبقى معموله الثّاني وهو قوله: (خيرًا)؛ لأنّه لم يُتنازع فيه، وإنّما جاء التّنازع في الأول، وساغ حَذْفُ المعمول الأول وحدهُ كما سَاغَ حذف المفعولين في قولهم: (متى رأيت أو قلت: زيد منطلق)، فالعاملان (رأيت) و(قُلت) تنازعا في (زيد منطلق)، وفي الآية الكريمة لم يتنازع العاملان إلّا في المعمول الأول، وتقدير المعنى: ولا يَحْسَبَنّ ما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم النّاسُ الّذي يَبْخلون به، وعلى هذا التّقدير يكون قوله: (هو) فاصل لـ (ما آتاهم) المعمول الأول المحذوف، لا لـ (بخلهم) المقدّر فيما تقدّم من التّوجيه لقراءة من قرأ بإسناد الفعل لقوله: (الّذين)، ونظير هذا التّركيب قولهم: (ظَنَّ هندًا الشّخص الذي مرَّ بها هي منطلقة)، فالّذي تنازع عليه العاملان هو المعمول الأول، فأعمل العامل الثّاني فيه، وبَقيَ الأول يطلبُه محذوفًا، ويطلب الثّاني مثبتًا إذ لم يقع فيه التّنازع.

وعقَّب السّمين[3] على ما ذكره أبوحيان بأنّ ذلك التّخريج فيه نظر، من حيث إنّ النّحويين نصُّوا على أنّه إذا أُعمل الفعل الثّاني واحتاج الفعل الأول إلى ضمير المُتنازع فيه، فإنْ كان يَطْلبه

1- ينظر الدّر المصون 511/3، 512.

2- ينظر البحر المحيط 133/3، 134.

3- ينظر الدّر المصون 512/3، 513.

مرفوعًا أُضْمِرَ فيه، وإنْ كان يَطْلُبُه ليس مرفوعًا حُذِف، إلاّ أنْ يكون أحد مفعولي (ظنَّ) فإنّه لا يُحذف، إنّما يُضْمَر ويُؤَخّر، وعَلَّلوا ذلك بأنّه لو حُذِف لأصبح خبرًا من غير مخبر عنه أو بالعكس، وهذا مذهب البصريين وفيه وجه، ذلك أنّ للقائل أن يقول: حُذِف المفعول بدليل وليس دون دليل، وقد جَوَّزُوا حَذْفَ أحدهما بدليل في غير التّنازع، فَليُجَوَّز في تنازع فكلاهما واحد، وحينئذٍ يقوى توجيه أبوحيان بهذا الوجه، أو يلتزم القول بمذهب الكوفيين، فإنهم يجيزون الحذف فيما نحن فيه.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

وقال تعالى: ﴿ وَإِذَ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيّنُنّهُ لِلنّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً ﴾ [سورة آل عمران الآية 187].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ لَتُبَيّنُنّهُ ... تَكْتُمُونَهُ ﴾

المعنى اللغوي:

1– لتبيّننّه: الأصل (بين) يدلّ على معنيين متباينين، أحدهما: انكشاف الشّيء ووضوحه، وهو الْمَعْنِيّ هاهنا، تقول: بَانَ الشّيء وتَبَيّن وأبان فهو مُبينٌ، إذا انكشَفَ واتّضح[1].

2– يكتمونه: الأصل (كَتَم) أصلٌ يدلّ على إخفاءٍ وسَتْرٍ، فهو نقيض الإعلان وخلافه، تقول: كَتَم الشّيء يَكْتُمُه كَتْمًا وكِتْمانًا واكْتَمَه وكَتَّمه كلّه بمعنى واحد[2].

القراءات:

قرئ (لَيُبَيّنُنّهُ ... يَكْتُمُونَهُ) بالياء فيهما، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم[3].

وقرئ (لَتُبَيّنُنّهُ ... تَكْتُمُونَهُ) بالتّاء فيهما، وهي قراءة البقيّة[4].

1– ينظر لسان العرب، مادة (ب، ي، ن) 215/16–217.

2– ينظر المصدر نفسه، مادة (ك، ت، م) 411/15–413.

3– ينظر التّيسير ص 258.

4– ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

توجيه القراءات:

قرئ بالياء في كلا اللفظين؛ لأنّه جعلهما على لفظ الغيبة؛ لأنّ المُخبر عنه غائب، ويؤيد ذلك[1] قوله قبله: ﴿ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ ﴾[2]، وقوله بعده: ﴿ فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾[3]، فكلّ ذلك جاء بلفظ الغيبة، فحملها عليها[4]؛ لكي يأتلف الكلام، ويكون على نسقٍ ونظامٍ واحد[5].

وقرئ بالتّاء، لأنّه جعلهما على لفظ الخطاب[6]؛ لأنّ المعنى: وإذا أخذ الله ميثاق الّذين أوتوا الكتاب، فقال لهم: لتُبيّنّه للنّاس ولا تكتمونه، بجعله على الخطاب، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم ﴾[7]، ولو حمل على ما قبله لقال: آتيتهم[8].

واختار من اختار قراءة التّاء لقوة معنى الأمر بها، حيث رأى مكي[9] أنّ الأحسن القراءة بالتّاء؛ لحملها معنى التوكيد للأمر، لأنّ التّاء للمواجهة، ولأنّ أكثر القرّاء عليه.

ورأى أبوحيان[10] أنّ القراءة بالتّاء التفات وحكمته الإقبال عليهم بالخطاب؛ ليكون أدعى للقبول وأقرب للامتثال، إذ فيه الإقبال من الله على المخاطب بالخطاب.

وأيٍّ كان الوجه فكلتا القراءتين صحيحتان في المعنى، وقد قرئ بهما جميعًا تواترًا عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم–، ويؤيد ذلك ما تقدّم ذكره في توجيههما.

1- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 185، والكشف 371/1، والمُهذَّب في القراءات ص 147.
2- سورة آل عمران الآية 186.
3- سورة آل عمران الآية 187.
4- ينظر الكشف 371/1، وروح المعاني 149/4.
5- ينظر الكشف 371/1.
6- ينظر الحجّة لأبي علي 116/3، والحجّة لابن زنجلة ص187، والموضح ص254.
7- سورة آل عمران الآية 81.
8- ينظر الكشف 371/1، والموضح ص 254، الدّر المصون 523/3.
9- ينظر الكشف 371/1.
10- ينظر البحر المحيط 451/1.

وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ [سورة النّساء الآية 77].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ تُظْلَمُونَ ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (ظلم) له معنيان متباينان، أحدهما: يدلّ على وضع الشّيء في غير موضعه، وهو الْمَعْنِيّ في هذا الموضع، تقول: ظَلَمْتُ فلانًا فاظَّلم وانظلم، إذا احتمل الظُّلْمَ[1].

القراءات:

قرئ **(يُظْلَمُونَ)** بالياء، وهي قراءة ابن كثير، وحمزة، والكسائي[2].

وقرئ **(تُظْلَمُونَ)** بالتّاء، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بالياء، لأنّه جعل الكلام على لفظ الغيبة[4]؛ لمطابقة ما قبله ومشاكلته، وهو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ ﴾[5]، وقوله: ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى ﴾[6]، فكّل ذلك جاء بلفظ الغيب[7].

وقرئ بالتّاء؛ لأنّه جعل الكلام على لفظ الخطاب[8]، فكأنّه ضمّ إلى المخاطبين المتقدّم ذكرهم النّبيّ –عليه الصّلاة والسّلام– والمؤمنين، وهذا من باب تغليب الخطاب على الغيبة، والمعنى: إنّكم أيّها المسلمون ما تفعلوه من خير يوفّ إليكم، ومن أمَرَ بالقتال فتقاعد عنه بعدما كُتِبَ عليه نَالَ جزاءَه، ويؤيد ذلك[9]، قوله قبله: ﴿ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ ﴾[10]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾[11]، مخاطبًا للنّبيّ –عليه الصّلاة والسّلام– خِطاب لأمته[12].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

1- ينظر لسان العرب، مادة (ط، ل، م) 15/266-272.
2- ينظر التّيسير ص 264.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 125، والحجّة لأبي علي 3/172، روح المعاني 5/86.
5- سورة النّساء الآية 77.
6- سورة النّساء الآية 77.
7- ينظر الكشف 1/393، والتفسير البسيط 6/610، والموضح ص 268، 269.
8- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 125، والحجّة لأبي علي 3/172، والحجّة لابن زنجلة ص 208.
9- ينظر الحجّة لأبي علي 3/172، والكشف 1/393، والتفسير البسيط 6/610.
10- سورة النّساء الآية 77.
11- سورة الطلاق الآية 1.
12- ينظر الحجّة لأبي علي 3/172، والكشف 1/393، والتفسير البسيط 6/610.

وقال تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾ [سورة الأنعام الآية 32].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (عقل) يدلّ معناه على حُبْسة في الشّيء، أو ما يُقارب الحُبسة ومن ذلك العَقْل، فهو حابسٌ عن دميم القَول والفِعل، والعَقْل خِلاف الجهل، تقول: عَقَل يعقِل عَقْلاً، إذا عَرَف ما يجهله قبل، أو ابتعد عمّا كان يفعلهُ وانتهى عنه، والجمع: عقول[1].

القراءات:

قرئ (تَعْقِلُونَ) بالتّاء، وهي قراءة نافع، وابن عامر، وعاصم برواية حفص[2].

وقرئ (يَعْقِلُونَ) بالياء، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بالتّاء؛ لأنّه جعله على لفظ الخطاب[4]، والمعنى: أفلا تعقلون أيّها المُخاطبون؟ بتوجيه الخطاب في ذلك إلى الّذين خوطبوا، أي أيّها المخاطبون أنّ ذلك خير، خطابًا لمن كان بحضرته – عليه الصّلاة والسّلام– وفي زمانه[5]، ومنهم من أجاز أن يكون المراد الغائب والحاضر إلّا أنّه غلّب الخطاب[6].

وقرئ بالياء؛ لأنّه جعل الكلام على لفظ الغيبة[7]؛ لمشاكلة ما قبله ومطابقته، وهو قوله: (للّذين يتّقون)، والمعنى: أفلا يعقل الّذين يتّقون أنّ الدّار الآخرة خيرٌ لهم من هذه الدّار فيعملوا لها[8]، أو أفلا يعقل الّذين يتقون أنّ الأمرَ كما ذُكِر فيتزهَّدوا في الدّنيا، حذف المفعول به لقوله: (تعقلون) للعلم به[9].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

1- ينظر لسان العرب، مادة (ع، ق، ل) 13/485-493.
2- ينظر التّيسير ص 275.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 138، والحجّة لأبي علي 3/299، والكشف 1/429.
5- ينظر التفسير البسيط 8/95، والموضح ص 293، والدّر المصون 4/601.
6- الموضح ص 294.
7- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 138، والحجّة لأبي علي 3/297، والحجّة لابن زنجلة ص 246.
8- ينظر شرح الهداية 1/276، والتفسير البسيط 8/95، والموضح ص 294.
9- ينظر الدّر المصون 4/601.

وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ [سورة الأنعام الآية 63].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ أَنجَانَا ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (نجى) يدلّ على معنيين متباينين، أحدهما: الانفصال من الشّيء والخلاص، وهو الْمَعْنِيّ في هذا الموضع، تقول: نَجَا فلانٌ من فلان، وأنْجيتُهُ ونَجّيْتُهُ نجاءً ونجاةً، إذا عاونته على ما فيه خلاصه[1].

القراءات:

قرئ (أَنجَانَا) بالألف ودون ياء وتاء، وهي قراءة عاصم، وحمزة، والكسائي[2].

وقرئ (أَنجَيتنَا) بالياء والتّاء ودون ألف، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بالألف ودون ياء وتاء؛ لأنّه قد جاء به على لفظ الغيبة[4]؛ لقوله قبله: (تَدْعُونَه)، وقوله بعده: ﴿ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم ﴾[5]، وقوله: ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ ﴾[6]، فكلّ ذلك جاء على لفظ الغائب، لذا الأولى أن يَأتي (أنجي) على لفظ الغائب لا على لفظ الخطاب؛ لمشاكلة ما قبله وما بعده، والتّقدير: قل من يُنَجِّيكُمْ داعين وقائلين: لئن أنجانا[7].

1- ينظر لسان العرب، مادة (ن، ج، ى) 175/20-180.
2- ينظر التّيسير ص 276.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 142، والحجّة لأبي علي 323/3، والحجّة لابن زنجلة ص 255.
5- سورة الأنعام الآية 64.
6- سورة الأنعام الآية 65.
7- ينظر التفسير البسيط 201/8، وزاد المسير ص 444، وفتح الوصيد 884/3.

وقرئ بالياء والتّاء دون ألف؛ لأنّه جاء به على لفظ الخطاب[1]، فهو أبلغ في الدّعاء، والسّؤال، و(أنجيتنا) حكاية لما قالوه في دُعَائهم، أي يقولون داعين له لئن أنجيتنا[2]، ويؤيد ذلك[3] قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾[4]، بإجماع القرّاء على مجيء (نجى) بلفظ الخطاب.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاء بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ﴾ [سورة الأنعام الآية 91].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ تَجْعَلُونَهُ ... تُبْدُونَهَا ... تُخْفُونَ ﴾

المعنى اللغوي:

1– تجعلونه: الأصل (جعل) يدلّ على معانٍ مُتباينة، ومن ذلك جَعَل بمعنى: وضع أو صنع أو صَيَّر، وهو الْمَعْنِيّ في هذا الموضع، تقول: جعلتُ مَتَاعَكَ بَعْضُه فَوْقَ بَعْضٍ، أي ألقيته[5].

2– تبدونها: الأصل (بدا) يدلُّ على ظهور الشّيء وبُرُوزِه، تقول: بَدَا الشّيءُ يَبْدُو بَدْوًا وبُدُوًّا، إذا ظهر، وأبْدَيْتَه أنا: أي أظهرته[6].

3– تخفون: الأصل (خفى) يدلّ على معنيين متباينين، أحدهما يدلّ على السَّتْر، وهو نقيض الإعلان والإبْداء، وهو الْمَعْنِيّ في هذا الموضع، تقول: خَفِي الشَّيء وأخفيته خِفيَةً وخفاءً: أي سترته وكَتَمْتُه[7].

القراءات:

قرئ (يَجْعَلُونَهُ ... يُبْدُونَهَا ... يُخْفُونَ) بالياء، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عامر[8].

وقرئ (تَجْعَلُونَهُ ... تُبْدُونَهَا ... تُخْفُونَ) بالتّاء، وهي قراءة البقيّة[9].

1– ينظر الحجّة لابن خالويه ص 141، والحجّة لأبي علي 323/3، والحجّة لابن زنجلة ص 255.
2– ينظر الكشف 435/1، والتفسير البسيط 201/8، وزاد المسير ص 444، وفتح الوصيد 884/3.
3– ينظر التفسير البسيط 201/8.
4– سورة يونس الآية 22.
5– ينظر لسان العرب، مادة (ج، ع، ل) 116/13–119.
6– ينظر المصدر نفسه، مادة (ب، د، ى) 69/18–73.
7– ينظر المصدر نفسه، مادة (خ، ف، ى) 256/18–259.
8– ينظر التّيسير ص 279.
9– ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

توجيه القراءات:

قرئ بالياء في الأفعال الثّلاثة؛ لأنّه جاء به على لفظ الغيبة[1]، ويؤيد ذلك[2] قوله قبله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ اللّهَ . . . إِذْ قَالُواْ﴾[3]، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاء﴾، فكلّ ذلك جاء على لفظ الغيبة، وفي قوله: ﴿ وَعُلِّمْتُم ﴾[4] بعده على هذه القراءة وجهان، أنّه خطاب لهم أيضًا، وإنّما أتى به على أسلوب الالتفات[5]، والآخر أنّ يكون خطابًا للمؤمنين، اعترض به بين الأمر[6] بقوله: ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ﴾، وبين قوله: ﴿ قُلِ اللّهِ ﴾[7].

وقرئ بالتّاء في الأفعال الثّلاثة؛ لأنّه جاء بها على لفظ الخطاب[8]، ويؤيد ذلك[9] قوله بعده: ﴿ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُواْ أَنتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ﴾[10]، فالأَولى أن يحمل الكلام على ما قَرُب منه، فذلك أفضل في المطابقة والمُشاكلة، حيث يكون الكلام على نسقٍ واحد.

ورأى مكي[11] أنّ الأجود القراءة بالتّاء؛ لاتصال بعض الكلام ببعض، وأيضًا أكثر مناسبة لما بعدها، وعليه أكثر القرّاء.

1- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 145، والحجّة لأبي علي 355/3، والحجّة لابن زنجلة ص 261.
2- ينظر الكشف 440/1، والتفسير البسيط 277/8، والموضح ص 306.
3- سورة الأنعام الآية 91.
4- سورة الأنعام الآية 91.
5- ينظر الدّر المصون 34/5.
6- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
7- سورة الأنعام الآية 91.
8- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 145، والحجّة لأبي علي 355/3، والحجّة لابن زنجلة ص 261.
9- ينظر الكشف 440/1، وشرح الهداية 284/1، والتفسير البسيط 277/8.
10- سورة الأنعام الآية 91.
11- ينظر الكشف 440/1.

ورأى أبوحيان[1] أيضًا أنّ القراءة بالتّاء تتناسب مع قوله: ﴿وَعُلِّمْتُم﴾ ، وأنّ من قال إنّ المنكرين العرب أو كفّار قريش لا يُمكن جعل الخطاب لهم، إنّما يكون قد اعترض بَنِي إسْرائيل، فقال خلال السُّؤال والجواب: تجعلونه أنتم يا بَنِي إسْرائيل قراطيس، ونحو هذا مُسْتْبعد وُقُوعُهُ؛ لأنّ فيه تفكيكًا للنّظم، حيث جعل أول الكلام خطابًا للكفّار وآخره خطابًا لليهود، يُجابُ على ذلك بأنّه عندما جميعهم اشْتَركوا في إنكار نبوَّة الرَّسول –صلّى الله عليه وسلّم– جاء بعض الكلام خطابًا للعرب، وبعضه خطابًا لبني إسرائيل.

فكلّ ما تقدّم ذكره يُؤَيد كلتا القراءتين، وإن كان من الأئمة من رأى جودة أحدهما على الأخرى إلاّ أنّ ذلك لا يُضعف الأخرى بأي وجه من الوجوه؛ لأنّها قراءة متواترة عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم–.

وقال تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [سورة الأنعام الآية 92].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ لِتُنذِرَ ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (نذر) يدلّ معناه على تخويف أو تخوُّف، تقول: تَنَاذر القوم، إذا خَوَّفَ بعضهم بعضًا، ومنه أيضًا الإنذار: أي الإبلاغ ولا يكاد يكون إلاّ تخويفًا[2].

القراءات:

قرئ (لِيُنذِرَ) بالياء، وهي قراءة عاصم[3].

وقرئ (لِتُنذِرَ) بالتّاء، وهي قراءة البقيّة[4].

1- ينظر البحر المحيط 182/4.
2- ينظر لسان العرب، مادة (ن، ذ، ر) 54/7-57.
3- ينظر التّيسير ص 279.
4- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.

توجيه القراءات:

قرئ بالياء؛ لأنّه أسند الفعل إلى الكتاب، وجعله هو المنذر[1]؛ لأنّ فيه إنذارًا بما فيه من مواعظ وزواجر، ويؤيد ذلك[2] قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ﴾[3]، وقوله: ﴿ وَلِيُنذَرُواْ بِهِ ﴾[4]، وقوله: ﴿ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ ﴾[5]، فلا يمتنع أن يسند الإنذار إلى القرآن الكريم على جهة الاتساع، ومنهم من أجاز أن يكون الضّمير عائدًا على النّبي – عليه الصّلاة والسّلام– لعلمه بالقرآن[6].

وقرئ بالتّاء؛ لأنّه أسند الفعل للنّبِيّ –عليه الصّلام والسّلام– وجعله خطابًا له[7]؛ لأنه هو فاعل الإنذار، وهو المأمور والموصوف به –صلّى الله عليه وسلّم– ويؤيد ذلك[8] قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾[9]، وقوله: ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾[10] وقوله: ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا ﴾[11] فكلّ ذلك جاء خطابًا للرّسول –صلّى الله عليه وسلّم–.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

وقال تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة الأنعام الآية 109].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾

1- ينظر الحجة لابن خالويه ص 145، والحجّة لأبي علي 356/3، والحجّة لابن زنجلة ص 261.
2- ينظر الكشف 440/1، والتفسير البسيط 284/8، والموضح ص 306.
3- سورة الأنعام الآية 51.
4- سورة إبراهيم الآية 52.
5- سورة الأنبياء الآية 45.
6- ينظر الدّر المصون 38/5.
7- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 145، والحجّة لأبي علي 356/3، والحجّة لابن زنجلة ص 261.
8- ينظر الكشف 440/1، والموضح ص 307، والدّر المصون 38/5.
9- سورة الأنعام الآية 51.
10- سورة الرعد الآية 7.
11- سورة النازعات الآية 45.

المعنى اللغوي:

الأصل (أمن) يدلّ معناه على سُكون القلب والتّصديق، من ذلك قولك: رجل مؤمن للشّيء، إذا كان مُصِدقًا له، وقولك أيضًا: ما فلان بمؤمِنٍ لكذا وكذا، إذا كان ليس مصدقًا له وبه[1].

القراءات:

قرئ (تُؤْمِنُونَ) بالتّاء، وهي قراءة ابن عامر، وحمزة[2].

وقرئ (يُؤْمِنُونَ) بالياء، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بالتّاء؛ لأنّه جعل الكلام التفات عن الغيبة إلى الخطاب[4]، والمعنى: وما يُدريكم أيّها المُؤمنون إيمانهم، بجعل الخطاب في قوله (يشعركم) للمؤمنين، ثم استأنف إخبارًا عنهم بأنّهم لا يؤمنوا، ويؤيد ذلك[5] قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[6]، ثم قوله بعده: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[7]، بصرف الكلام من الغيبة إلى الخطاب.

وهناك وجه آخر لقراءة التّاء: أن يكون المعنى: وما يُدريكم أيُّها الكفّار أنّها إذا جاءت تؤمنون، بجعل الخطاب في قوله (يشعركم) للكفّار، فلا يكون في الكلام التفات، ويكون كلّه خطابًا[8] ويؤيد ذلك[9] قوله بعده: ﴿ مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾[10]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ﴾[11]، إلى قوله: ﴿يَجْهَلُونَ﴾[12]، ويؤيد كون قوله (يشعركم) للكفّار أنّ قوله: (أنّها) بعده بمعنى (لعّل).

1- ينظر لسان العرب، مادة (أ، م، ن) 160/16-168.
2- ينظر التّيسير ص 280.
3- ينظر المصدر نفسه ص 281.
4- ينظر الحجة لأبي علي 383/3، والموضح ص 311.
5- ينظر الكشف 446/1، والتفسير البسيط 357/8، والدّر المصون 108/5.
6- سورة الفاتحة الآية 1.
7- سورة الفاتحة الآية 5.
8- ينظر الحجّة لابن زنجلة ص 267، والكشف 44/1، والموضح ص311.
9- ينظر الكشف 445/1، والتفسير البسيط 357/8، والدّر المصون 108/5، 109.
10- سورة الأنعام الآية 111.
11- سورة الأنعام الآية 111.
12- سورة الأنعام الآية 111.

ورأى أبوحيان[1] بُعد كون قوله: (يشعركم) الْمَعْنِيّ بها الكفّار، مُقتصرًا على ذلك دون أن يوضّح وجه البُعْد.

وعقَّب السّمين[2] على ذلك بأنّ وجه البُعد كونه لم يجعل (أنّ) ها هنا بمعنى (لعّل)، إنّما جعلها مصدريّة، ويؤيد كونها بمعنى (لعّل)[3]، قول العرب: ائتِ السّوق أنّك تشتري لحمًا، وقول امرئ القيس [الكامل]:

عُوجَا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لأَنَّنَا ... نَبْكِي الدّيار كما بكى ابن خُذَام[4]

وقرئ بالياء؛ لأنّه جعل الكلام التفاتًا من الخطاب إلى الغيبة[5]؛ لأنّ المراد بالمُخاطبين في (يؤمنون) هم الغيبُ المقسِمُون الّذي أخبر عنهم أنّهم لا يؤمنون وهم الكفّار، والخطاب في قوله: (وما يشعركم) للمؤمنين، أي وما يُشعركم أيّها المؤمنون لعلهم إذا جاءتهم الآية الّتي اقترحوا لم يؤمنوا[6]، ويؤيد ذلك[7] قوله قبله: (**وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا**)، وقوله: (**وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلآئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى**) .

وَقَدْ رأى أبو علي[8] أنّ الأجود القراءة بالياء؛ لأنّ المقسمين ها هنا قوم مَخْصوصون، فمن نفى الله –عزّ وجلّ– عنهم الإيمان بقوله: (لا يؤمنون) هم الغيب المُقسِمين، وليس الخطاب للمؤمنين فيكون اللّفظ بالتّاء.

1- ينظر البحر المحيط 204/4.
2- ينظر الدّر المصون 108/5، 109.
3- ينظر البحر المحيط 204/4، والكشاف 387/2.
4- ينظر ديوان امرئ القيس ص 114، وهو من شواهد: الكشّاف 387/2، والبحر المحيط 204/4.
5- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 147، والحجّة لأبي علي 383/3، والحجّة لابن زنخلة ص 267.
6- ينظر الكشف 445/1، والتفسير البسيط 357/8، والموضح ص 311.
7- ينظر المصادر نفسها، وكذا الصّفحة.
8- ينظر الحجّة لأبي علي، 382/3، 383.

واتبعه الواحدي[1] في ذلك حيث ذكر أنّ الضّمير في قوله: (يؤمنون) للكفّار، والخطاب في قوله: (يشعركم) للمُؤمنين؛ لأنّ المؤمنين تَمنّوا نزول الآية ليؤمن المشركون، فكأنه قيل للمؤمنين: تمنون ذلك وما يدريكم أنّ المشركين يؤمنون.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

ونحو توجيه ما تقدّم من المواضع في اختلاف القرّاء بين ضمير الغيبة وضمير الخطاب توجيه قوله تعالى: ﴿ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ ﴾ [سورة البقرة الآية 83]، وقوله: ﴿ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [سورة البقرة الآية 144]، وقوله: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة البقرة الآية 149]، وقوله: ﴿ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ [سورة آل عمران الآية 83]، وقوله: ﴿وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة آل عمران الآية 156]، وقوله: ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [سورة آل عمران الآية 180]، وقوله: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ﴾ [سورة آل عمران الآية 169]، وقوله: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ﴾ [سورة آل عمران الآية 178]، وقوله: ﴿ تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾ [سورة آل عمران الآية 188]، وقوله: ﴿ يَبْغُونَ ﴾ [سورة المائدة الآية 50]، وقوله: ﴿ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [سورة الأنعام الآية 132].

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين ضمير الغيبة وضمير الخطاب.

1– ينظر التفسير البسيط 358/8.

المبحث الثاني: اختلاف القرّاء بين ضمير الغيبة وضمير العظمة

قال تعالى: ﴿ إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ [سورة البقرة الآية 271].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ نُكَفِّرُ ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (كفر) يدلّ معناه على التّغطية والسِّتر، ومن ذلك كُفْران الذّنوب، أي سِتْرُهَا[1].

القراءات:

قرئ **(يُكَفِّرُ)** بالياء، وهي قراءة عاصم برواية حفص، وابن عامر[2].

وقرئ **(نُكَفِّرُ)** بالنّون، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بالياء؛ لأنّه جعل الكلام على لفظ الغيبة[4]؛ لمطابقة ما بعده ومشاكلته، وهو قوله تعالى: ﴿ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[5]، ولم يقل (ونحن)، فجاء بلفظ الغيبة لِما بعده من لفظ الغيبة، والمعنى: ويكفّر الله من سيئاتكم، فالضّمير لله –عزّ وجلّ– دون شك، فهو المُكفّر حقيقة[6].

وهناك وجه آخر لقراءة الياء: أن يكون الضّمير عائدًا على صرف الصّدقات والإعطاء، والمعنى: ويكفّر صرف الصّدقات من سيئاتكم[7]، أو أن يكون عائدًا على الإخفاء المفهوم من قوله:

1- ينظر لسان العرب، مادة (ك، ف، ر) 459/6-466.
2- ينظر التّيسير ص 245.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 97-102، والحجّة لأبي علي 401/2.
5- سورة البقرة الآية 271.
6- ينظر الكشف 317/1، وشرح الهداية 209/1، 210، والموضح ص 223.
7- ينظر الكشف 317/1، والبحر المحيط 339/2، والدّر المصون 611/2.

(وإن تُخفوها)، ولمّا كان الإعطاء والإخفاء سببًا للتّكفير، نُسِبَ إليهما التّكفير مجازًا، وإسناد الفعل إلى سَبَبِه جائز، كجواز إسناده إلى فاعله، ذكره أبوحيان[1] ووافقه السّمين[2].

وقرئ بالنّون؛ لأنّه جعل الكلام محمولاً على الإخبار من الله –عزّ وجلّ– عن نفسه[3]؛ لأنّه هو مكفّر السّيئات، وقد جاء بلفظ الجمع ثم أفرد بعد ذلك، وهذا من باب تلوين الخطاب، كمجيء الإفراد وما بعده جمع في قوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً ﴾[4]، وبعده قوله: ﴿ وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾[5]، أفرد ثمّ جمع[6]، وقد حسَّن مكي[7] مجيء لفظ الجمع بعد لفظ الإفراد؛ مُحتجًا بأنّه كثيرٌ في القرآن، واختار القراءة على لفظ الجمع؛ لأنّه أكثر القرّاء على ذلك، ولأنّه أفخم وأعظم.

ويظهر ممّا تقدّم في وجه كلٍ من القراءتين أنّهما قد قرئ بها جَميعًا، وأنّهما مُتَدَاخِلتان في المعنى، فكلّه يرجع إلى تكفير للذّنوب والمكّفر واحد، وَهُو الله –عزّ وجلّ–.

وقال تعالى: ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الأَنبِيَاء بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ [سورة آل عمران الآية 181].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ سَنَكْتُبُ ... نَقُولُ ﴾

المعنى اللغوي:

1– سنكتب: الأصل (كتب) يدلّ معنى كَلِمِهِ على جمع الشّيء إلى الشّيء، ومن ذلك الكتابة، تقول: كتبتُ الكتاب أكتُبُه كَتْبًا[8].

2– تقول: الأصل (قول) سبق توجيهه لُغويًّا عند قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ ﴾[9].

1– ينظر البحر المحيط، 339/2.
2– ينظر الدّر المصون 611/2.
3– ينظر الحجّة لابن خالويه ص 97–102، والحجّة لأبي علي 402/2، والتّحرير والتّنوير 69/3.
4– سورة الإسراء الآية 1.
5– سورة الإسراء الآية 2.
6– ينظر الكشف 317/1، والتفسير البسيط 443/4، والموضح ص 222.
7– ينظر الكشف 317/1.
8– ينظر لسان العرب، مادة (ك، ت، ب) 192/2–195.
9– سورة البقرة الآية 214، ص 91.

القراءات:

قرئ (سَيُكْتَبُ) بياء مضمومة، وتاء مفتوحة، وقرئ (يقول) بالياء، وهي قراءة حمزة[1].

وقرئ (سَنَكْتُبُ) بنون مفتوحة، وتاءٍ مضمومة، وقرئ (نقول) بالنّون، وهي قراءة البقيّة[2].

توجيه القراءات:

قرئ بياء مضمومة وتاءٍ مفتوحة؛ لأنّه بنى الفعل للمفعول، وجعله على لفظ الغيبة[3]؛ و(ما) الموصولة بعده في موضع رفع نائب فاعل، فأصل الكلام: سيكتب الله قولهم ويقول، حذف الفاعل، وهو لفظ الجلالة الله، وقامت (ما) الموصولة مقامه[4].

وقرئ بالياء في (يقول)؛ لأنّه حَمَلَه على لفظ الغيبة، لتقدّم ذكر لفظ الجلالة الله[5]، إلّا أنّه بُنِيَ للفاعل لا إلى المفعول؛ لأنّ قوله: (سيُكتب) متعدٍ إلى مفعولين، فلمّا وجَدَ سبيلًا إلى مفعول يقوم مقام الفاعل جعله مبنيًّا للمفعول، وسائغٌ ذلك[6]، ولمَّا كان (يقول) متعديًا إلى مفعولٍ واحد، وليس معه مفعول ثانٍ يقوم مقام الفاعل، لم يسغ بناؤه للمفعول، إلّا إذا أُضمر مصدرًا يقوم مقام الفاعل، وذلك بعيد[7].

وقرئ بالنّون المفتوحة والتّاء المضمومة؛ لأنّه بنى الفعل للفاعل، وجعله على لفظ إخبار الله –عزّ وجلّ– عن نفسه[8] فتكون (ما) بعده في موضع نصب مفعول به[9].

1- ينظر التّيسير ص 258.
2- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
3- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 117، والحجّة لأبي علي 115/3، والحجّة لابن زنجلة ص 184.
4- ينظر الكشف 369/1، وشرح الهداية 242/1، والدّر المصون 514/3.
5- ينظر الحجّة لأبي علي 115/3، والكشف 369/1، والدّر المصون 514/3.
6- ينظر الكشف 369/1، 370.
7- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
8- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 117، والحجّة لأبي علي 115/3، والحجّة لابن زنجلة ص 185.
9- ينظر الكشف 370/1، وشرح الهداية 242/1، 243، والدّر المصون 514/3.

وقرئ بالنّون في (نقول)؛ لأنه حمله على الإخبار عن الله –عزّ وجلّ– عن نفسه أيضًا؛ لأنّه معطوفٌ على قوله: (سَنَكْتُب)، أجرى الكلام كلّه على نسقٍ ونظامٍ واحد؛ لتقدّم ذكر لفظ الجّلالة الله –عزّ وجلّ–[1] في قوله: ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ ﴾[2]، واخُتِيرت قراءة النّون للمشاكلة والمطابقة، حيث رأى الواحدي[3] أنّ القراءة بالنّون أحسن؛ لِجَرْي الكلام فيها على نسقٍ واحد.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

وقال تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ نُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [سورة النساء الآية 13].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ نُدْخِلْهُ ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (دخل) يدلّ معناه على الوُلُوج في الشّيء ودخوله، فهو نقيض الخروج، ويستعمل في المكان والزّمان والأعمال، تقول: فلانٌ حَسَنَ المَدْخَل والمَخْرَج، أي حَسَن الطّريقة محمودها[4].

القراءات:

قرئ (نُدْخِلْهُ) بالنّون، وهي قراءة نافع، وابن عامر[5].

وقرئ (يُدْخِلْهُ) بالياء، وهي قراءة البقيّة[6].

توجيه القراءات:

قرئ بالنّون؛ لأنّه حمل الكلام على الإخبار من الله –عزّ وجلّ– عن نفسه[7]، ويؤيد ذلك[8] قوله تعالى: ﴿ بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ ﴾[9]، ثم قال: ﴿ سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ ﴾[10]، حمل الكلام على

1- ينظر الحجّة لأبي علي 115/3، والكشف 369/1، وشرح الهداية 243/1.
2- سورة آل عمران الآية 181.
3- ينظر التفسير البسيط 225/6.
4- ينظر لسان العرب، مادة (د، خ، ل) 254/13-256.
5- ينظر التّيسير ص 261.
6- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
7- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 120، والحجّة لأبي علي 140/3-141، والحجّة لابن زنجلة ص 193.
8- ينظر الكشف 381/1، وشرح الهداية 247/1، والتفسير البسيط 375/6.
9- سورة آل عمران الآية 150.
10- سورة آل عمران الآية 151.

لفظ الغيبة، ثم حمله على الإخبار عن الله –عزّ وجلّ– عن نفسه، ونحوه أيضًا[1] قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ﴾[2]، ثم قال بعده: ﴿أُولَئِكَ يَئِسُوا مِن رَّحْمَتِي﴾[3]، وقوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾[4]، ثم قال بعده: ﴿وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾[5]، فكلّ ذلك التفات من الغيبة إلى الخطاب، والضّمير عائد على الله –عزّ وجلّ– في كلّ ذلك.

وقرئ بالياء؛ لأنّه جعل الكلام على لفظ الغيبة[6]؛ لأنّه جعل آخر الكلام كأوله، فلمّا جاء أول الكلام بلفظ الغيبة في قوله: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[7]، وقوله ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[8]، جاء ما بعده على لفظ الغيبة أيضًا، ليكون الكلام على نسقٍ واحدٍ[9].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء الآية 114].

موضع الاختلاف: قوله ﴿نُؤْتِيهِ﴾

المعنى اللغوي:

الأصل (أتى) يدلّ معناه على مجيء الشّيء وإصْحابه وإعطائه، تقول: أتَيْته أَتْيًا وإتِيًّا وإتْيَانًا وإتْيَانًا، ومَأْتَاةً، فكلّه واحد، أي جِئْته، والإيتاء: الإعطاء، تقول: آتاه الشّيء، إذا أعطاه إيَّاه، وآتينا: أي أعطينا[10].

1- الكشف 381/1، وشرح الهداية 247/1، والتفسير البسيط 375/6.
2- سورة العنكبوت الآية 23.
3- سورة العنكبوت الآية 23.
4- سورة الإسراء الآية 1.
5- سورة الإسراء الآية 2.
6- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 120، والحجّة لأبي علي 140/3-141، والحجّة لابن زنجلة ص 193.
7- سورة النّساء الآية 13.
8- سورة النّساء الآية 14.
9- ينظر الكشف 381/1، وشرح الهداية 247/1، والموّضح ص 260.
10- ينظر لسان العرب، مادة (أ، ت، ى) 14/18-18.

القراءات:

قرئ (يُؤْتِيهِ) بالياء، وهي قراءة حمزة، وأبي عمرو[1].

وقرئ (نُؤْتِيهِ) بالنّون، وهي قراءة البقيّة[2].

توجيه القراءات:

قرئ بالياء؛ لأنّه جعل الكلام على لفظ الغيبة[3]؛ لمشاكلة ما قبله ومطابقته، وهو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾، أي: من يفعل ذلك مرضاةً لله يؤتيه أجرًا عظيمًا[4].

وقرئ بالنّون؛ لأنّه حمل الكلام على الإخبار من الله –عزّ وجلّ– عن نفسه[5]، كقوله تعالى: ﴿ سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾[6]، وقبله قوله تعالى: ﴿ بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ ﴾[7] على خبر الجمع، ويؤيد هذا الوجه[8] قوله بعده: ﴿ نُوَلِّهِ ... وَنُصْلِهِ ﴾[9] فهو أوقع للتّعظيم.

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

وقال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الْإِنسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُم مِّنَ الْإِنسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا ﴾ [سورة الأنعام الآية 128].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ نَحْشُرُهُمْ ﴾

1- ينظر التّيسير ص 265.
2- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
3- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 126، والحجّة لأبي علي 181/3، والحجّة لابن زنجلة ص 211.
4- ينظر الكشف 397/1، وشرح الهداية 257/1، والموضح ص 271.
5- ينظر الحجّة لابن خالويه ص 126، والحجّة لأبي علي 181/3، والحجّة لابن زنجلة ص 212.
6- سورة آل عمران الآية 151.
7- سورة آل عمران الآية 150.
8- ينظر الكشف 397/1، وشرح الهداية 257/1، والموضح ص 271.
9- سورة النّساء الآية 115.

المعنى اللغوي:

الأصل (حشر) سبق توجيهه لُغويًّا عند قوله تعالى: ﴿ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ ﴾[1].

القراءات:

قرئ (يِحْشُرُهُمْ) بالياء، وهي قراءة عاصم برواية حفص[2].

وقرئ (نحْشُرُهُمْ) بالنّون، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بالياء؛ لأنّه جعله على لفظ الغيبة[4]؛ لمشاكلة ما قبله ومطابقته، وهو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِندَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾[5]، ويؤيد ذلك[6] قوله: ﴿ وَهُوَ وَلِيُّهُمُ اليوم ﴾[7]، والضّمير المقدّر في هذه القراءة عائدٌ على الله –عزّ وجلّ–؛ لأنّه هو حاشرهم لا غير[8].

وقرئ بالنّون؛ لأنّه جعل الكلام على الإخبار من الله – عزّ وجلّ– عن نفسه، ومجيء لفظ الإخبار عن الله – عزّ وجلّ– عن نفسه بعد لفظ الغيبة كثيرٌ سائغٌ في القرآن الكريم[9] كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُوْلَئِكَ يَئِسُوا مِن رَّحْمَتِي﴾[10]، ويؤيد هذه القراءة[11] إجماع القرّاء على النّون

1- سورة آل عمران الآية 13، ص 174.
2- ينظر التّيسير ص 282.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الحجّة لأبي علي 406/3، والكشف 451/1، 452.
5- سورة الأنعام الآية 127.
6- ينظر الكشف 451/1، وشرح الهداية 291/1.
7- سورة النحل الآية 63.
8- ينظر الموضّح ص 316، والدّر المصون 148/5.
9- ينظر الحجّة لأبي علي 406/3، والكشف 452/1.
10- سورة العنكبوت الآية 23.
11- ينظر الكشف 452/1.

في قوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾[1]، ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾[2]، وقراءة النّون في المعنى كقراءة الياء؛ لأنّ حاشر الخلق هو الله –عزّ وجلّ– وحده دون أي شك[3].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

ونحو توجيه ما تقدّم من المواضع في اختلاف القرّاء السّبعة بين ضمير الغيبة وضمير العظمة توجيه قوله تعالى: ﴿ وَيُعَلِّمُهُ ﴾ [سورة آل عمران الآية 48]، وقوله: ﴿ فَيُوَفِّيهِمْ ﴾ [سورة آل عمران الآية 57]، وقوله: ﴿يُؤْتِيهِمْ ﴾ [سورة النّساء الآية 152]، وقوله: ﴿ سَيُؤْتِيهِمْ ﴾ [سورة النّساء الآية 162]، وقوله: ﴿ نُدْخِلْهُ﴾ [سورة النّساء الآية 14].

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين ضمير الغيبة وضمير العظمة.

1– سورة الكهف الآية 47.

2– سورة طه الآية 124.

3– ينظر الحجّة لأبي علي 40/3، والموضّح ص 316.

المبحث الثالث: الاختلاف بين التّقديم والتّأخير

قال تعالى: ﴿ فَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّن عِندِ اللّهِ ﴾ [سورة آل عمران الآية 195].

موضع الاختلاف: قوله ﴿ وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ ﴾.

المعنى اللغوي:

الأصل (قتل) يدلّ على إذلالٍ وإماتةٍ، تقول: قتله قتلًا، أي أماته[1].

القراءات:

قرئ (وَقُتِلُواْ وَقَاتَلُواْ) بتقديم المبنيّ للمفعول وتأخير المبنيّ للفاعل، وهي قراءة حمزة والكسائي[2].

وقرئ (وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ) بتقديم المبنيّ للفاعل وتأخير المبنيّ للمفعول، وهي قراءة البقيّة[3].

توجيه القراءات:

قرئ بتقديم المبنيّ للمفعول وتأخير المبنيّ للفاعل؛ لثلاثة أوجه، **أحدها:** أنّ المعطوف بالواو هو الأوّل في المعنى، وإنّ كان مُؤخّرًا في اللفظ[4]؛ لأنّ الواو لا توجب التّرتيب ولا تقتضيه[5]، لِذا قُدِّم معها ما هو متأخّر في المعنى، فالمقتول مَتأخر عن القتال، وإنّما يُقتل بعد القتال[6]، ويقوي هذا الوجه قوله تعالى: ﴿ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾[7]، فالسّجود يكون بعد الرّكوع[8]، وقد سَوَّغَ السّمين[9] ذلك في حال حمله على اتحاد الأشخاص الّذين صدر منهم هذان الفعلان.

1- ينظر لسان العرب، مادة (ق، ت، ل) 90/14، 91.
2- ينظر التّيسير ص 259.
3- ينظر المصدر نفسه، وكذا الصّفحة.
4- ينظر الكشف 373/1، والتفسير البسيط 265/6، واختلاف أبنية الأفعال في القراءات لعبد العال إسماعيل، ص 122.
5- ينظر حروف المعاني ص 36، ورصف المباني ص 411، والجنى الدّاني ص158.
6- ينظر الكشف 373/1.
7- سورة آل عمران الآية 43.
8- ينظر شرح الهداية 243/1، و(الواو) تبادلها وتعدد وظائفها لحمدي صلاح ص 275، واختلاف أبنية الأفعال في القراءات لعبد العال إسماعيل ص 122.
9- ينظر الدّر المصون 542/3.

والوجه الثّاني: أن يكون المعنى: قُتِلَ بعضُهم ثم قاتل مَنْ بَقيَ منهم، ولم يهنوا، ولم يضعفوا[1]، ويقوي ذلك قول العرب: (قتل بنو تميم بني أسد)، إذا قُتل بعضهم، فكّأنّ بعضهم يُقتل، فَيقتُلُ البَاقُون البَاقِين[2]، وقد رأى مكي[3] أنّ هذا الوجه أبلغ في المدح؛ لأنّهم لم يضعفوا، ولم يهنوا، ولم يرتاعوا لِقتل أصحابهم، إنّما جدّوا في القتال بعد قتل أصحابهم، وهذا كقوله تعالى: ﴿ **وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا اسْتَكَانُواْ**﴾[4]، فقد رُفِعَ (ربيّون) بـ (قاتل)، أي فما وَهَن مَنْ بَقيَ منهم بعد قتل أصحابهم ولا ذلّوا ولا ضعفوا، وهذا ما أطلق عليه أبوحيان مسمى (التّوزيع)، وقال: "أي منهم من قُتِل ومنهم من قاتل"[5]، ومن ذلك أيضًا قول امرئ القيس [المتقارب]:

وإنْ تَقْتُلونا نُقَتِّلْكُـــــم ... وإنْ تَقصدوا لدم نقصد[6]

أي قاتل من بقي منهم[7].

والوجه الثّالث: أن يكون الكلام على تقدير إضمار (قد)، فيكون المعنى: وقُتِلوا وقد قَاتَلوا[8]، كقول النّمر بن تولب [المتقارب]:

تَصَابَى وأَمْسَى عَلَاهُ الكِبر ... وأمْسَى لِجَمْرَةَ حَبْلٌ غَرَرُ[9]

الشّاهد قوله: (وأَمْسَى عَلَاهُ الكِبر) أي وقد علاهُ الكِبر[10].

1- ينظر الحجّة لأبي علي 117/3، والموضّح ص 255، والدّر المصون 542/3.
2- ينظر الحجّة لابن زنجلة، ص187، والجامع لأحكام القرآن 480/5.
3- ينظر الكشف 373/1، 374.
4- سورة آل عمران الآية 146.
5- البحر المحيط 152/3.
6- ينظر ديوان امرئ القيس ص 186 وهو من شواهد: الجامع لأحكام القرآن 480/5.
7- ينظر الجامع لأحكام القرآن 480/5.
8- ينظر الجامع لأحكام القرآن 480/5، واختلاف أبنية الأفعال في القراءات لعبد العال إسماعيل ص 123.
9- ينظر ديوان النّمر بن تولب ص 63، وهو من شواهد: الجامع لأحكام القرآن 480/5.
10- ينظر الجامع لأحكام القرآن 480/5.

وقرئ بتقديم الفعل المبنيّ للفاعل على الفعل المبنيّ للمفعول؛ لأنّ القتل لا يكون إلّا بعد القتال، فالمقتول متأخِّر عن القتال[1]، وقد رأى أبو علي[2] أنّ أَحسنُ وجوه القراءة ها هنا تقديم (قَاتلوا) على (قُتِلوا)؛ لأنّ القتال قبل القتل، وتأخير (قاتلوا) على (قُتِلوا) حسنٌ أيضًا؛ لأنّ العطف بالواو ليس كالعطف بالفاء؛ لأنّ المعطوف بالواو وإن كان مؤخرًا في اللّفظ يجوز أن يكون أولاً في المعنى[3].

وبناءً على ما تقدّم ذكره في كلتا القراءتين، فإنّ لكلتيهما دليلًا على صحة القراءة بهما، فهما متواترتان عن الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا سبيل لردّ أيٍّ منهما.

هذا ما اختلف فيه القرّاء السّبعة في الرّبع الأول من القرآن الكريم بين التّقديم والتّأخير.

1– ينظر الكشف 373/1، والتفسير البسيط 264/6، والموضح ص 255.

2– ينظر الحجّة لأبي علي 11742/3.

3– ينظر المقتضب 148/1، ومُغني اللّبيب 467/2–479.

نتائج الدّراسة

1 . إنّ القراءات ماهي إلّا اختلاف ألفاظ القرآن الكريم في كتابة حروفه وكيفية أدائها، وهذا الاختلاف اختلاف تغاير وتنوع، لا اختلاف تضارب وتناقض، بل بعضها يصدق بعضًا.

2 . القرآن الكريم هو الوحي المنزّل على النّبيّ محمّد –صلّى الله عليه وسلّم–، والقراءات هي كيفية أداء ألفاظه، واختلاف كتابة حروفه، فكلّ قراءة متواترة قرآن، وليس في كلّ ألفاظ القرآن قراءات، بل أكثر ألفاظه تأتي على وجه واحد في القراءة.

3 . كلّ قراءة تواتر نقلها، وصحّ سندها، ووافقت وجه من وجوه العربيّة، وأحد المصاحف العثمانيّة قراءة متواترة.

4 . تعدّد القراءات كان لرفع الحواجز بين القبائل ذات اللهجات المختلفة وبين قراءة القرآن الكريم، ورفقًا عظيمًا بهم، وتخفيفًا عليهم، وإعجازًا من الله –عزّ وجلّ– للعرب كافّة عن معارضته والمجيء بمثله، وحجّةً للفقهاء في استنباط الأحكام.

5 . القراءات الّتي تندرج تحت أصلٍ واحدٍ يجمعها تُعرف بالأصول، والقراءات الّتي لا تندرج تحت أصلٍ واحدٍ يجمعها تُعرف بالفرش.

7. تباينت الاختلافات النّحويّة الفرشيّة كَمًا بين السّور في الرّبع الأول من القرآن الكريم، حيث لم ترد أيّ اختلافات نحويّة بين القرّاء السّبعة في سورة الفاتحة، بينما جاءت في (خمسة وثلاثين) موضعًا من سورة البقرة، و(واحد وثلاثين) موضعًا من سورة آل عمران، و(اثني عشرة) موضعًا من سورة النّساء، و(عشرين) موضعًا من سورة المائدة، و(ثلاثة وعشرين) موضعًا من سورة الأنعام.

8 . أكثر الاختلافات النّحويّة الفرشيّة بين القرّاء السّبعة قد كانت في الضمائر، وأقلّها في التّقديم والتّأخير في الجمل، حيث بلغ عددها في الضمائر (ستّة وأربعين) موضعًا، وفي الأسماء (تسعة وثلاثين) موضعًا، وفي الحروف (واحدًا وعشرين) موضعًا ،وفي الأفعال (خمسة عشر) موضعًا وفي التّقديم والتّأخير (موضعًا واحدًا).

9. أكثر الاختلافات النّحويّة الفرشيّة في الضّمائر قد كانت بين ضمير الغيبة وضمير الخطاب، حيث بلغت (سبعة وثلاثين) موضعًا، (سبعة) منها في سورة البقرة، و(سبعة عشر) في سورة آل عمران، و(اثنان) في سورة النّساء، و(اثنان) في سورة المائدة، و(تسعة) في سورة الأنعام بينما الاختلاف بين ضمير الغيبة وضمير العظمة قد جاء في (تسعة) مواضع (واحد) منها في سورة البقرة، و(ثلاثة) في سورة آل عمران، (وأربعة) في سورة النّساء، و(واحد) في سورة الأنعام.

10. أكثر الاختلافات النّحويّة الفرشيّة في الأسماء قد كانت بين النّصب والرّفع، وقد اختلف في وجه النّصب والرّفع في أغلب المواضع، وقد بلغ عددها (ستّة وعشرين) موضعًا، منها (اثنا عشر) في سورة البقرة، و(واحد) في سورة آل عمران، و(خمسة) في سورة النّساء، و(خمسة) في سورة المائدة، و(ثلاثة) في سورة الأنعام.

11. أكثر الاختلافات النّحويّة الفرشيّة في الحروف قد جاءت بين كسر همزة (إن) وفتحها وغالبها قد كان متشابهًا في وجه الاختلاف، وبلغ عددها (عشرة) مواضع، (واحد) منها في سورة البقرة، و(أربعة) في سورة آل عمران، و(واحد) في سورة المائدة، و(أربعة) في سورة الأنعام.

12. أكثر الاختلافات النّحويّة الفرشيّة في الأفعال قد كانت بين النّصب والرّفع، وقد اختلف في وجه النّصب والرّفع في أغلب المواضع، وبلغ عددها (عشرة) مواضع، (خمسة) منها في

سورة البقرة، و(اثنان) في سورة آل عمران، و(واحد) في سورة المائدة، و(اثنان) في سورة الأنعام.

13 . اقتصار الاختلافات النّحويّة الفرشيّة في سورة النّساء على الأسماء والضّمائر، بينما قد شملت الأسماء والأفعال والحروف والضّمائر في باقي السّور عدا الفاتحة كما ذكر آنفا، وزادت عليهم آل عمران موضعًا في التّقديم والتّأخير.

14 . أكثر القرّاء السّبعة كان مخالفةً للبقيّة (حمزة)، حيث خالفهم في (ستّة وثلاثين) موضعًا منها (ثمانية) في الأسماء، و(خمسة) في الأفعال، و(ثمانية) في الحروف، و(أربعة عشر) في الضّمائر، و(واحد) في التّقديم والتّأخير، ومن بعده (ابن عامر)، حيث خالفهم في (ثلاثة وثلاثين) موضعًا، (سبعة) منها في الأسماء، و(تسعة) في الأفعال، و(سبعة) في الحروف و(عشرة) في الضّمائر، ومن بعده (الكسائي)، حيث خالفهم في (سبعة وعشرين) موضعًا (أحد عشر) منها في الأسماء، و(اثنان) في الأفعال، و(أربعة) في الحروف، و(عشرة) في الضّمائر، و(واحد) في التّقديم والتّأخير، ومن بعده ابن كثير حيث خالفهم في (واحد وعشرين) موضعًا، (سبعة) منها في الأسماء، و(اثنان) في الأفعال، و(ثلاثة) في الحروف و(تسعة) في الضّمائر، ومن بعده نافع، حيث خالفهم في (عشرين) موضعًا، (عشرة) منها في الأسماء، و(ثلاثة) في الأفعال، و(خمسة) في الحروف، و(اثنان) في الضّمائر، ومن بعده عاصم وأبي عمرو، حيث خالفا البقيّة في (سبعة عشر) موضعًا، خالفهم عاصم في (ستّة) مواضع في الأسماء، و(ستّة) مواضع في الأفعال، و(واحد) في الحروف، و(أربعة) في الضّمائر، وخالفهم أبو عمرو في (أربعة) مواضع في الأسماء، و(ثلاثة) في الأفعال، و(ثلاثة) في الحروف، و(سبعة) في الضّمائر، ومن بعدهما (حفص)، حيث خالف البقيّة في

(خمسة عشر) موضعًا، (خمسة) منها في الأسماء، و(عشرة) في الضّمائر، ومن بعده ابن ذكوان وهشام، حيث خالفا البقيّة في (موضعين)، خالفهم ابن ذكوان في (موضع واحد) في الأسماء، و(موضع واحد) في الحروف، وخالفهم هشام في (موضع واحد) في الحروف و(موضع واحد) في الضّمائر.

15 . ثمّة من قابل بعض القراءات بالإنكار والطّعن فيها ؛ سهوًا منه عن الوجه الصّحيح للقراءة.

16 . كان لأكثر الاختلافات النّحويّة الفرشيّة بين القرّاء السّبعة أثر في الدّلالة ؛ نتيجة لاختلاف أوجه الاعراب بين القراءات للموضع المُختلف فيه.

التّوصيات

1 . أوصي كلّ باحث أراد أن يسير في هذا السّبيل التّعمق في معرفة أبواب النّحو و قواعده وأحكامه ،لما في ذلك من تسهيل معرفة أوجه الإعراب لقراءات المواضع المختلف فيها نحويًّا، وقوّتها في اللّغة، وما يترتب على ذلك من تأثير في الدّلالة.

2 . أوصي المسؤولين عن وضع مناهج طلّاب اللّغة العربيّة في الجّامعات بربط علم النّحو بعلم القراءات في التّعليم؛ لما في ذلك من إدراك مدى ارتباط الإعراب بالقراءات وبيان الوجه الصّحيح لها.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً. القرآن الكريم براوية الإمام حفص عن عاصم.

ثانيًا. الكتب والمراجع

(أ)

1. الإبانة عن معاني القراءات. لمكي بن أبي طالب حمّوش القيسي، تحقيق. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، دار النّهضة، القاهرة – مصر، د/ط ، 1397هـ –1977م.
2. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للإمام الشّاطبي، لعبد الرّحمن ابن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدّمشقي، تحقيق. إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، د/ط ، 1422هـ–2002م.
3. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. لشهاب الدّين أحمد بن محمّد بن عبد الغني الدمياطي، المعروف بالبنّاء، وضع حواشيه. أنس مهرة، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1422هـ –2001م.
4. الإتقان في علوم القرآن. لجلال الدّين السّيوطي، تحقيق. محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة ، بيروت – لبنان، د/ط،1408هـ–1988م.
5. إرتشاف الضّرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي، تحقيق. رجب عثمان محمّد ورمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1418هـ–1998م.
6. أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم غرضه إعرابه. لعبد الكريم محمود يوسف، مكتبة الغزّالي، دمشق – سوريا، ط/1، 1421هـ – 2000م.

7. الأصول في النّحو. لأبي بكر محمّد بن سهل بن السّراج النّحوي البغدادي، تحقيق. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط/1، 1405هـ – 1985م.
8. إعراب القراءات السّبع وعللها. لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني النّحوي الشّافعي، تحقيق. عبد الرحمن بن سليمان بن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، 1413هـ – 1992م.
9. إعراب القرآن وبيانه. لمحيي الدّين الدّرويش، دار الرّشد، حمص – سوريا، ط/3، 1412هـ – 1992م.
10. إعراب القرآن. لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحّاس، اعتنى به. خالد العلي، دار المعرفة، بيروت . لبنان، ط/2، 1429هـ – 2008م.
11. الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط. لياسين جاسم المحيميد، مكتبة مشكاة الإسلاميّة ط/1، د/ت.
12. الأعلام لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقي. لخير الدّين الزّركلي دار العلم للملايين، بيروت، ط/15، 1422هـ – 2002م.
13. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب. لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق. سعيد الأفغاني، الجامعة السّوريّة، ط/1، 1377هـ – 1958م.
14. أمالي ابن الشّجري. هبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة الحسني العلويّ، تحقيق. محمود محمّد الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، 1413هـ – 1992م.
15. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين. لكمال الدّين أبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباري النّحوي، مطبعة السّعادة، مصر، ط/4، 1380هـ – 1961م.

16. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك. لجمال الدّين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، ط/2، 1424هـ – 2003م.

17. إيضاح الوقف والابتداء. لأبي بكر بن القاسم بن بشّار الأنباري، تحقيق. محي الدّين عبد الرّحمن رمضان، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق – سوريا، د/ط، 1391هـ – 1971م.

(ب)

18. البحر المحيط. لمحمّد بن يوسف الشّهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، وزكريّا عبد المجيد النّوتي، وأحمد النّجولي الجّمل، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان ط/1، 1413هـ – 1993م.

19. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد. لأحمد محمّد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي الشّاذلي الفاسي أبي العبّاس، تحقيق. أحمد عبد الله قرشيّ رسلان، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/2، 1423هـ – 2002م.

20. البرهان في علوم القرآن. لبدر الدّين محمّد بن عبد الله الزّركشي، تحقيق. محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التّراث، القاهرة – مصر، ط/1، 1376هـ – 1956م.

21. البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة. لمجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق. محمّد المصري، دار سعد الدّين، دمشق – سوريا، ط/1، 1461هـ – 2000م.

22. البهجة المرضية شرح الدّرة المضيئة. لعلي محمد الضّباع، اعتنى به. جمال محمّد شرف وعبد الله علوان، دار الصّحابة، طنطا – مصر، ط/1، 1422هـ – 2002م.

23. البيان في غريب إعراب القرآن. لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق. طه عبد الحميد طه، راجعه. مصطفى السّقا، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 1400هـ – 1980م.

(ت)

24. التّبيان في إعراب القرآن. لمحبّ الدّين أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري، بيت الأفكار الدوليّة للنّشر، عمّان- الأردن، الرّياض- السعوديّة، 1419هـ-1998م.

25. التّحرير والتّنوير. لمحمّد الطّاهر بن عاشور، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، د/ط، 1404هـ - 1984م.

26. تحفة الأحوذي بشرح جامع التّرمذي. لأبي العلي محمّد عبد الرّحمن بن عبد الرّحيم المبار كفوري، تصحيح ومراجعة. عبد الرّحمن محمّد عثمان، دار الفكر، بيروت لبنان، د/ط، 1399هـ - 1979م.

27. التذييل والتّكملة في شرح التّسهيل. لأبي حيان الأندلسي، تحقيق. حسن الهنداوي، دار القلم دمشق - سوريا، ط/1، 1418هـ - 1997م.

28. التّطبيق النّحوي. لعبده الرّاجحي، مكتبة المعارف، الرّياض- السّعوديّة، ط/1، 1460هـ - 1999م.

29. التّفسير البسيط. لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمّد الواحدي، تحقيق. محمّد بن صالح ابن عبد الله الفوزان، مكتبة الملك فهد، الرّياض - السّعوديّة، 1430هـ - 2008م.

30. تهذيب التّهذيب. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر شهاب الدّين العسقلاني، تحقيق. إبراهيم الزّيبَق، وعادل مرشد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط/1، 1416هـ - 1995م.

31. التّيسير في القراءات السّبع. لأبي عمرو الدّاني، تحقيق. حاتم صالح الضّامن، مكتبة الصّحابة، الإمارات - الشّارقة، ط/1، 1429هـ - 2008م.

(ج)

32. الجامع لأحكام القرآن المبيّن لما تضمّنه من السّنّة وآي الفرقان. لأبي عبد الله محمّد ابن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق. عبد الله بن عبد المحسن التّركي، ومحمّد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرّسالة، بيروت – لبنان، ط/1 ،1427هـ – 2006م.

33. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. لأبي جعفر محمّد بن جرير، تحقيق. محمود محمّد شاكر، راجع أحاديثه أحمد محمّد شاكر، مكتبة ابن تيميّة، القاهرة – مصر، د/ط ، د/ت.

34. جمال القرّاء وكمال الإقراء. لعلم الدّين السّخاوي علي بن محمّد، تحقيق. علي حسين البوّاب، مكتبة التّراث، مكّة المكرّمة – السّعوديّة، ط/1، 1408هـ – 1987م.

35. الجنى الدّاني في حروف المعاني. لحسن بن قاسم المرادي، تحقيق. فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1413هـ – 1992م.

(ح)

36. حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشّواهد للعيني، تحقيق. طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة – مصر، ط/1، د/ت.

37. الحجّة في القراءات السّبع، لابن خالويه، تحقيق. عبد العال سالم مكرم، دار الشّروق، القاهرة – مصر، ط/3، 1399هـ – 1979م.

38. حجّة القراءات. لأبي زرعة عبد الرّحمن بن محمّد بن زنجلة، تحقيق. سعيد الأفغاني مؤسسة الرّسالة، بيروت – لبنان، ط/5، 1418هـ – 1997م.

39. الحجّة للقرّاء السّبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشّام الّذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد. لأبي علي الحسن بن عبد الغفّار الفارسي، تحقيق. بدر الدّين قهوجي، وبشير

حويجالي، راجعه. عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدّقّاق، دار المأمون للتّراث، بيروت – لبنان، ط/5، 1404هـ – 1984م.

40. حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن. لمحمّد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشّافعي، تحقيق. هاشم محمّد علي بن حسين مهدي، دار طوق النّجاة، بيروت – لبنان، ط/1، 1421هـ – 2001م.

41. حروف المعاني. لأبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجّاجي، تحقيق. علي توفيق الحمد مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط/2، 1406هـ – 1986م.

(خ)

42. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق. عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/4، 1418هـ – 1997م.

43. الخصائص. لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق. محمّد علي النّجّار، المكتبة العلميّة عن طبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة – مصر، ط/1، 1371هـ – 1952م.

(د)

44. دراسات لأسلوب القرآن الكريم. لمحمّد عبد الخالق عظيمة، دار الحديث، القاهرة – مصر، د/ط، 1392هـ – 1972م.

45. الدّرر اللّوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع. لأحمد بن الأمين الشّقيطي، وضع حواشيه محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1419هـ – 1999م.

46. الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون. لأحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي تحقيق. أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق – سوريا، ط/1، 1406هـ – 1986م.

47. دلائل الإعجاز. لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الجرجانيّ النّحوي، علّق عليه. محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/5، 1424هـ – 2004م.

48. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق. محمد حسين، مكتبة الآداب الجماميز، القاهرة – مصر، 1445هـ – 2015م.

49. ديوان امرئ القيس، تحقيق. محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط/4، 1404هـ – 1984م.

50. ديوان أوس بن حجر، تحقيق. محمّد يوسف نجم، دار بيروت، بيروت – لبنان ، د/ط، 1400هـ – 1980م.

51. ديوان بشر بن خازم الأسدي، تحقيق. مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط/1، 1415هـ – 1994م.

52. ديوان جرير، دار بيروت، بيروت – لبنان، د/ط ، 1406هـ – 1986م.

53. ديوان رؤبة (ضمن مجموع أشعار العرب)، اعتنى به. وليم بن الورد البروسيّ، طُبع بآلات دروغولين – مدينة ليبسيغ، د/ط، 1320هـ – 1903م.

54. ديوان زهير بن أبي سلمى شرح أبي الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشّنتمري، صحّحه. محمّد بدر الدّين أبي فراس النّعساني الحلبي، المكتبة التّجاريّة، مصر، د/ط ، د/ت.

55. ديوان السّموأل، صنعة. أبي عبد الله نِفطَويه، تحقيق. واضح الصّمد، مكتبة لسان العرب، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط/1، 1416هـ – 1996م.

56. ديوان الشّماخ بن ضرار، تحقيق. صلاح الدّين الهادي، دار المعارف، مصر، د/ط، 1388هـ – 1968م.

57. ديوان عروة بن الورد أمير الصّعاليك، تحقيق. أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1418هـ – 1998م.

58. ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له. علي فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1407هـ – 1987م.

59. ديوان لبيد بن ربيعة العامري شرح الطّوسي، وضع هوامشه وفهارسه. حنّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط/1، 1414هـ – 1993م.

60. ديوان ابن ميّادة، تحقيق. حنّا جميل حدّاد، راجعه. قدري الحكيم، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق – سوريا، 1402هـ – 1982م.

61. ديوان النّابغة الذّبياني، تحقيق .كرم البستاني، دار صادر ودار بيروت، بيروت – لبنان، د/ط، 1383هـ – 1963م.

62. ديوان النّمر بن تولب العكلي، تحقيق. محمّد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت – لبنان، ط/1، 1421هـ – 2000م.

(ر)

63. الرّشاد في شرح الإرشاد. لمحمد بن الشّريف الجرجاني، تحقيق. محمّد عبد الغني أحمد شعلان، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، د/ط، 1390هـ – 1971م.

64. رصف المباني في شرح حروف المعاني. لأحمد بن عبد النّور المالقي، تحقيق. أحمد محمّد الخراط، مجمّع اللّغة العربيّة، دمشق – سوريا، ط/1، 1394هـ – 1975م.

65. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني. لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، إدارة الطّباعة المنيريّة، دار إحياء التّراث العربي، بيروت – لبنان، ط/1، د/ت.

(ز)

66. زاد المسير في علم التّفسير. لأبي الفرج جمال الدّين عبد الرّحمن بن علي بن محمّد الجوزي القرشي، دار بن حزم، بيروت – لبنان، ط/1، 1423هـ – 2002م.

67. الزّاهر في معاني كلمات النّاس. لأبي بكر محمّد بن القاسم الأنباري، تحقيق. حاتم صالح الضّامن، اعتنى به. عز الدّين البدوي النّجّار، مؤسسة الرّسالة، بيروت – لبنان، د/ط، 1402هـ – 1982م.

(س)

68. السّبعة في القراءات. لأبي بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد التّميمي البغدادي تحقيق. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/2، 1400هـ – 1979م.

69. سر صناعة الإعراب. لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – سوريا، 1413هـ – 1993م.

70. سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهى. لأبي القاسم علي بن عثمان بن محمّد ابن أحمد بن الحسن القاصح العذري البغدادي، راجعه. علي محمد الضّباع، مكتبة البابي الحلبي، مصر، ط/3، 1373هـ – 1954م.

(ش)

71. شبه الجملة دراسة تركيبيّة تحليليّة مع التّطبيق على القرآن الكريم. لسوزان محمّد فؤاد فهمي، دار الغريب للطّباعة، القاهرة – مصر، 1423هـ – 2003م.

72. شرح أبيات سيبويه. لأبي جعفر أحمد بن محمّد النّحّاس، تحقيق. زهير غازي زاهد، مكتبة النّهضة العربيّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1406هـ – 1986م.

73. شرح أبيات المغني. لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق. عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتّراث، دمشق – سوريا، ط/2، 1407هـ – 1988م.

74. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق. محمد مُحيي الدّين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط/1، 1375هـ – 1955م.

75. شرح ألفيّة ابن مالك. لبهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق. محي الدّين عبد الحميد، دار التّراث العربي، بيروت – لبنان، د/ط ، د/ت.

76. شرح التّسهيل لابن مالك جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائي الجّياني الأندلسي، تحقيق. عبد الرّحمن السّيد، ومحمّد بدوي المختون، دار هجر للطّباعة والنّشر، الجيزة – مصر، ط/1، 1410هـ – 1990م.

77. شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام. لأبي علي أحمد بن محمّد بن الحسن المرزوقي ،علّق عليه وكتب حواشيه. غريد الشّيخ، وضع فهارسه. إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1424هـ – 2003م.

78. شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق. حسن بن محمّد بن إبراهيم الحفظيّ، إدارة الثقافة والنّشر، السّعوديّة، ط/1، 1414هـ – 1993م.

79. شرح شذور الذهب. لمحمّد بن عبد المنعم الجوجري، تحقيق. نوّاف بن جزاء الحارثي مكتبة الملك فهد الوطنيّة، المدينة المنوّرة – السّعوديّة، ط/1، 1424هـ – 2004م.

80. شرح الشّواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النّحويّة لأربعة آلاف شاهد شعري. لمحمّد محمّد حسن شرّاب، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، ط/1، 1427هـ – 2007م.

81. شرح شواهد المغني. لعبد الرّحمن بن أبي بكر بن محمّد بن سابق الدّين الخضيري السّيوطي، تحقيق. أحمد ظافر كوجان، لجنة التّراث العربي، بيروت – لبنان، د/ط، 1386هـ –1966م.

82. شرح قطر الندى وبل الصّدى. لأبي محمّد عبد الله جمال الدّين بن هشام الأنصاري، تحقيق. محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة التّجاريّة الكبرى – مصر، ط/11، 1383هـ – 1963م.

83. شرح المفصّل. لموفّق الدّين يعيش بن علي بن يعيش النّحوي، إدارة الطّباعة المنيريّة، مصر، ط/1، 1340هـ – 1921م.

84. شرح الهداية. لأبي العبّاس أحمد بن عمّار المهدوي، تحقيق. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرّشد، رياض – السّعوديّة ، د/ط ، 1415هـ – 1995م.

(ص)

85. صحيح البخاري. لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه البخاري الجعْفيّ، تحقيق. أحمد بن محمّد الخطيب القسطلّانيّ، دار الطّباعة العامرة – تركيا 1315هـ – 1897م.

86. صحيح مسلم. لأبي الحُسين مُسْلم بن الحجّاج القشيري النّيسَابُوريّ، تحقيق. محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث – مصر، ط/1، 1412هـ – 1991م.

(غ)

87. غاية النّهاية في طبقات القرّاء. لشمس الدّين أبي الخير محمّد بن محمّد بن محمّد علي ابن الجزري الدّمشقيّ الشّافعيّ، تحقيق. براجستراسر، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1427هـ – 2006م.

(ف)

88. فتح الكبير المتعال إعراب المعلّقات العشر الطّوال. لمحمّد علي طه الدّرّة، مكتبة السّوادي، جدّة – السّعوديّة، ط/2، 1409هـ – 1989م.

89. فتح الوصيد في شرح القصيد. لعلم الدّين أبي الحسن علي بن محمّد السّخاوي، تحقيق. مولاي محمّد الإدريسي الطّاهري، مكتبة الرّشيد – السّعوديّة، ط/1، 1423هـ – 2002م.

90. الفريد في إعراب القرآن (إعراب، معانٍ، قراءات). للمنتجب الهمدانيّ، تحقيق. محمّد نظام الدّين الفتيّح، دار الزّمان، المدينة المنورة ، ط/1، 1427هـ – 2006م.

91. في رحاب القرآن. لمحمّد محمّد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط/2، د/ت.

92. في علوم القراءات مدخل، ودراسة وتحقيق للسيّد رزق الطّويل، مكتبة الفيصليّة، مكة المكرّمة، ط/1، 1405هـ – 1985م.

(ق)

93. القاموس المحيط. لمجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي الشّيرازي، المطبعة الأميريّة بولاق – مصر، ط/3، 1301هـ – 1883م.

94. القطع والائتناف. لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل، تحقيق. عبد الرّحمن بن إبراهيم المطرودي، ط/1، 1413هـ – 1992م.

(ك)

95. الكتاب. لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، تحقيق. عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/3، 1408هـ – 1988م.

96. الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشري، تحقيق. عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، مكتبة العبيكان، الرّياض – السّعوديّة، ط/1، 1418هـ – 1998م.

97. الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها. لأبي محمّد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق. محيي الدّين رمضان، مجمّع اللّغة العربيّة، دمشق – سوريا ، ط/1، 1394هـ-- 1974م.

98. كنز المعاني في شرح حرز الآماني. لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن الموصلي الحنبليّ المعروف بشعلة، دراسة وتحقيق. محمّد إبراهيم المشهداني، مطبعة المصحف الشّريف، دمشق – سوريا، ط/1، 1433هـ – 2012م.

99. الكواكب الدّريّة على متمّمة الأجروميّة. لمحمّد بن محمّد الرعيني المعروف بالحطّاب، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1410هـ – 1990م.

(ل)

100. لسان العرب. لأبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري الأنصاري الخزرجي، المطبعة الميريّة، بولاق – مصر، ط/1، 1300هـ – 1882م.

101. لطائف الإشارات لفنون القراءات. لأبي العبّاس أحمد بن محمّد أبي بكر القسطلانيّ تحقيق. مركز الدّراسات القرآنيّة، مجمّع الملك فهد للطّابعة المصحف الشّريف، المدينة المنوّرة – السّعوديّة، 1434هـ – 2012م.

102. لمحات في علوم القرآن واتجاهات التّفسير. لمحمّد بن لطفي الصبّاغ، المكتب الإسلامي بيروت – لبنان ، ط/3 ، 1410هـ – 1990م.

103. اللّمع في العربيّة. لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق. سميح أبي مغلي، دار مجدلاوي للنّشر، عمّان – الأردن، د/ط ، 1408هـ – 1988م.

104. اللّباب في علوم الكتاب. لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدّمشقيّ الحنبلي، تحقيق. عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض ،ومحمّد سعد رمضان حسن، ومحمّد المتولي الدّسوقي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1419هـ – 1998م.

(م)

105. مجاز القرآن. لأبي عبيدة معمّر بن المثنّى التّيميّ، علّق عليه. محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/1، 1373هـ – 1954م.

106. مجالس العلماء. لعبد الرّحمن بن إسحاق النّهاوندي الزّجاجي أبو القاسم، تحقيق. عبد السّلام هارون، دار الخانجي، القاهرة – مصر، ط/3، 1420هـ – 1999م.

107. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. لأبي محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة الأندلسي، تحقيق. عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1413هـ – 1993م.

108. المحلّى (وجوه النّصب). لأحمد بن الحسن بن الشّقير النّحوي أبي بكر، تحقيق. فائز فارس، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، دار الأمل، الأردن، ط/1، 1048هـ – 1987م.

109. مختار الصّحاح. لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازي، المطبعة الكليّة – مصر، ط/1، 1329هـ–

110. المخصّص. لأبي الحسن بن إسماعيل النّحويّ اللّغويّ الأندلسي المعروف بابن سيده، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1425هـ – 2005م.

111. المدخل إلى علم القراءات. لشعبان محمّد إسماعيل، مكتبة سالم، مكّة المكرّمة – السّعوديّة، ط/2، 1424هـ – 2003م.

112. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز. لشهاب الدّين عبد الرّحمن بن إسماعيل ابن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي، قدّم له ووضع حواشيه. إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1424هـ – 2003م.

113. مشكل إعراب القرآن. لأبي محمّد مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق. حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، ط/4، 1408هـ – 1988م.

114. المصباح لما أُعلم من شواهد الإيضاح. لأبي الحجاب يوسف بن يبقى بن يسعون، تحقيق. محمّد بن حمّود العجاني، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، المدينة المنوّرة – السّعوديّة، ط/1، 1429هـ – 2008م.

115. المصون في الأدب. لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق. عبد السّلام محمّد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط/2، 1404هـ – 1984م.

116. معاني القراءات. لأبي منصور الأزهري محمّد بن أحمد، تحقيق. عيد مصطفى درويش، عوض بن حمد القوزي، ط/1، 1412هـ – 1991م.

117. معاني القرآن. لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/1، 1411هـ – 1990م.

118. معاني القرآن. لأبي زكرياء يحي بن زياد الفرّاء، تحقيق. أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النّجّار، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة – مصر، ط/1 ، 1374هـ – 1955م.

119. معاني القرآن الكريم. لأبي جعفر النّحّاس، تحقيق. محمّد علي الصّابوني، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة – السّعوديّة، ط/1، 1409هـ – 1988م.

120. معاني القرآن وإعرابه. لأبي إسحاق إبراهيم بن السّري، تحقيق. عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط/1، 1408هـ – 1988م .

121. معترك الأقران في إعجاز القرآن. لجلال الدّين عبد الرّحمن أبي بكر السّيوطي، تحقيق. أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1408هـ – 1988م.

122. معجم حفّاظ القرآن عبر التّاريخ. لمحمّد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت – لبنان ط/1، 1412هـ – 1992م.

123. معجم القراءات القرآنيّة مع مقدّمة في القراءات وأشهر القرّاء. لأحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط/3، 1417هـ – 1997م.

124. المعجم المفصّل في شواهد اللّغة العربيّة. لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1417هـ – 1996م.

125. معجم مقاييس اللّغة. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، تحقيق. عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر للنّشر، بيروت – لبنان، ط/2، 1399هـ – 1979م.

126. معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار. لشمس الدّين عبد الله محمّد بن أحمد ابن عثمان الدّهبي، تحقيق. بشّار عوّاد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عبّاس، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، ط/2، 1408هـ – 1988م.

127. المعلّقات السّبع. لأبي بكر محمّد بن القاسم الأنباري، إعداد ومراجعة. عبد العزيز محمّد جمعة، مؤسّسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشّعري، الكويت، ط/1، 1423هـ – 2003م.

128. مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام الأنصاري، تحقيق. عبد اللطيف محمّد الخطيب، المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون، الكويت، ط/1، 1421هـ – 2001م.

129. المفضّليّات. للمفضّل بن محمّد الضّبي، تحقيق. أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام هارون، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/6 ، د/ت.

130. المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة. لبدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق. محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1426هـ – 2005م .

131. المقتضب. لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق. عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصريّة، القاهرة – مصر، ط/1، 1415هـ – 1994م .

132. مناهل العرفان في علوم القرآن. لمحمّد عبد العظيم الزّرقاني، تحقيق. فوّاز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان ، ط/1، 1415هـ – 1995م.

133. منجد المقرئين ومرشد الطّالبين. لمحمّد بن محمّد بن الجزري، اعتنى به. علي ابن محمّد العمران، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1420هـ – 1999م.

134. المهذّب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النّشر. لمحمّد محمّد سالم محيسن، مكتبة الأزهريّة، مصر، د/ط، 1417هـ – 1997م.

135. الموضّح في وجوه القراءات وعللها. لأبي عبد الله نصر بن علي بن محمّد الشّيرازي، المعروف بابن أبي مريم، تحقيق. عبد الرّحيم الطّرهُوني، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1430هـ – 2009م.

(ن)

136. النّجوم الزّاهرة في تراجم القرّاء الأربعة عشر ورواتهم وطرقهم. لصابر حسن محمّد أبي سليمان، دار عالم الكتب، الرّياض – السّعوديّة، ط/1، 1419هـ – 1998م.

137. النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللّغويّة المتجدّدة. لعباس حسن، دار المعارف، مصر، ط/3، 1394هـ – 1975م.

138. النّشر في القراءات العشر. لأبي الخير محمّد بن محمّد الدّمشقيّ بن الجزريّ، تحقيق. علي محمّد الضّباع، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، د/ط، د/ت .

(هـ)

139. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. لجلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي، تحقيق. أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/1، 1418هـ – 1998م.

ثالثًا. الرسائل العلميّة.

1. آراء ابن هشام النّحويّة بين البصرة والكوفة في كتاب مغنيّ اللّبيب. لأهيف عبد العزيز محمّد بوريني، رسالة ماجستير، جامعة الهاشميّة، الأردن، 1424هـ – 2004م.

2. أساليب الاستفهام في سورة البقرة. لريسا نورفرا ستوي، رسالة ماجستير، جامعة شريف هداية الله الإسلاميّة الحكوميّة، جاكرتا، أندونيسيا، 1438هـ – 2016م.

3. أسلوب الاستثناء في القرآن الكريم، دراسة تطبيقيّة نحويّة. لمحمّد علي محمّد جبران، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلاميّة، السّودان، 1429هـ – 2008م.

4. أشعار المعلّقات وأثرها في توجيه القراءات السّبع (دراسة في كتاب الحجّة للقرّاء السّبعة لأبي علي الفارسي). لتواتي طليبة صالح، ودبش محمّد ياسين، رسالة ماجستير، جامعة الشّهيد حمة الخضر الوادي، الجّزائر، 1441هـ – 2020م.
5. بهاء الدّين بن النّحّاس النّحويّ في ضوء تعليقته على المقرّب مع تحقيق النّصف الأول منها الّذي ينتهي بباب (لا). لمحمّد بن عبد الله العوفيّ، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، السّعوديّة، 1411هـ – 1991م.
6. بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذّاهن والهاجس لأبي عمر يوسف بن عبد الله النّمري القرطبي (دراسة أدبيّة تحليليّة نقديّة). لبابكر عبد الرّحمن الشّيخ شمعون، جامعة أم درمان الإسلاميّة، السّودان، 1428هـ – 2008م.
7. التّوجيه النّحويّ لتداخل التّوابع في القرآن الكريم. لموسى سالم إبراهيم أبو جليدان، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلاميّة، غزّة – فلسطين، 1439هـ – 2017م.
8. التّذكير والتّأنيث في القرآن الكريم (دراسة تطبيقيّة). لمحمّد عبد النّاصر، رسالة دكتوراه، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة – السّعوديّة، 1432هـ – 2011م.
9. تعدّي الفعل ولزومه (دراسة نحويّة وصفيّة مع أمثلة تطبيقيّة من القرآن الكريم). لإحسان حسن صالح عبد الرّحمن، رسالة ماجستير، جامعة أمّ درمان الإسلاميّة، السّودان، 1426هـ – 2005م.
10. الرّشاد في الإرشاد لعلي بن محمّد البسطاميّ الشّهير ب(مصَنِّفْك) دراسة وتحقيق. لجامد بن مرزوق بن حامد العوفيّ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة – السّعوديّة، 1427هـ – 1428هـ.

11. مسائل المرفوعات في كتاب البيان في غريب القرآن لأبي البركات الأنباري. لعبد الكريم بشير حجّاج أحمد، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السّودان، 1426هـ – 2006م.
12. الموصولات في اللّغة العربيّة التّأصيل والإحالة. لزكريّاء محمّد حسن الحريرات، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 1430هـ – 2009م.

رابعًا. الدّوريات العلميّة والمقالات.

1. الآثار المرويّة للإضافة النّحويّة. لمها عبد العزيز إبراهيم الخضر، مجلّة كليّة الآداب جامعة سوهاج– مصر، العدد. الثّالث والثّلاثون، 1433هـ – 2012م.
2. أثر الخلاف النّحويّ في توجيه ظرف الزّمان المتصرّف في القرآن الكريم. لعبد المحسن أحمد الطّبطبابي، مجلّة الجّامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة – السّعوديّة، الجزء. 7، ملحق العدد. مائة وثلاثة وثمانون، د/ت.
3. اختلاف أبنية الأفعال في القراءات القرآنيّة المتواترة (دراسة صرفيّة تطبيقيّة على سورة آل عمران). لعبد العال إسماعيل سلطان، حوليّة كليّة اللّغة العربيّة بالمنوفيّة، الأزهر، العدد. الرّابع والثّلاثون، 1440هـ – 2019م.
4. الإستثناء وأحكامه النّحويّة. لكريم عبيد العلوي، مقالة علميّة، كليّة التّربية، جامعة بغداد، 1442هـ – 2020م.
5. إعادة الخافض أو حذفه بين الوجوب والجواز دراسة تركيبيّة دلاليّة (مثل من القرآن الكريم). لقاسم محمّد صالح، البلقاء للبحوث والدّراسات، جامعة الزّرقاء، الأردن، المجلّد. السّادس عشر، العدد. الثّاني، 1434هـ – 2013م.

6. تأنيث الفعل وتذكيره بين القاعدة النّحويّة والبلاغيّة. لصلاح سعد المليطي، وفوزيّة محمّد شلّوف، مجلّة كليّات التّربية، جامعة طرابلس، جنزور، الجزء. الثّاني والعشرون، 1443هـ - 2021م.

7. تحرير مقال الجمهور في متعلّق الظّروف والمجرور (تحقيق ودراسة). ليوسف خلف محل العيساوي، مجلّة مداد الآداب، العراق، العدد. العاشر، 1436هـ - 2015م.

8. التّذكرة في تسويغ الابتداء بالنّكرة للعنّابي (دراسة وتحقيق). لنصّار بن محمّد حميد الدّين مجلّة الجّامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة - السّعوديّة، العدد. مائة وثلاثة والخمسون، د/ت.

9. التّعلّق القبلي والبعدي لشبه الجملة. لسعد ناصر العجميّ، مجلّة كليّة دار العلوم، جامعة الكويت، 1444هـ - 2022م.

10. التّنازع في العمل. لعبد الله محمود الحمداني، مجلّة كليّة التّربيّة الأساسيّة، الجامعة المستنصريّة، العراق، العدد. الثّالث والخمسون، 1429هـ - 2008م.

11. حروف الجرّ الزّائدة (دراسة نحويّة دلاليّة في ضوء نظريّة السّياق). لمليحة محمّد القحطانيّ، مجلّة الدّراسات العربيّة، كليّة دار العلوم، جامعة المنيا، العدد. الثّالث والثّلاثون، 1437هـ - 2016م.

12. الخلاف في ضمير الفصل والعطف على الضّمير المتّصل. لمظّفر عبد رومي الظّاهريّ، مجلّة الآداب، جامعة واسط، العراق، العدد. مائة واثنان وعشرون، 1438هـ - 2017م.

13. دلالة غير وإعرابها في القرآن الكريم. لعادل محمّد عبد الرّحمن، مجلّة البحوث والدّراسات الإسلاميّة، العدد. السّادس، 1427هـ - 2006م.

14. قاعدة الصّلة والموصول بمنزلة اسم واحد وتطبيقاتها في النّحو. لضياء حميد دهش، وحامد حاجي حمزة، مجلّة مداد الآداب، بغداد، العدد. الثّالث والعشرون، د/ت.

15. لا النّافية للجنس في القرآن الكريم. للإلهام عبد الكريم يعقوب، مجلّة جامعة الأنبار للّغات والآداب، العراق، العدد. الثّالث، 1431هـ – 2010م.

16. النّصب على الصّرف عند الخليل والفرّاء. لحمّاد بن محمّد الثّمالي، مجلّة جامعة أمّ القرى لعلوم اللّغات وآدابها، مكّة المكرّمة – السّعوديّة، العدد. السّابع عشر، 1437هـ – 2016م.

17. (الواو) تبادلها تعدّد وظائفها في القراءات العشر(دراسة تركيبيّة دلاليّة). لحمدي صلاح الهدهد، مجلّة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانيّة، المدينة المنوّرة – السّعوديّة، العدد. الثّاني عشر، 1438هـ – 2017م.

فهرس الآيات التطبيقية للدراسة

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ . . .﴾	البقرة	37	47
﴿ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ . . . ﴾	البقرة	74	167
﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُواْ . . . ﴾	البقرة	102	163
﴿ وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ . . . ﴾	البقرة	125	120
﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ . . . ﴾	البقرة	140	169
﴿ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا . . .﴾	البقرة	158	141
﴿ وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ . . . ﴾	البقرة	165	171
﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ . . .﴾	البقرة	177	33
﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ . . .﴾	البقرة	184	17
﴿ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ . . .﴾	البقرة	197	35
﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ . . .﴾	البقرة	214	91
﴿قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ . . .﴾	البقرة	219	59
﴿ لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا . . .﴾	البقرة	233	100
﴿ وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم . . .﴾	البقرة	240	63
﴿ فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا . . .﴾	البقرة	245	88
﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللّهَ . . .﴾	البقرة	259	117
﴿ وَنُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ. . . ﴾	البقرة	271	197
﴿ فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى. . .﴾	البقرة	282	95
﴿ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً . . .﴾	البقرة	282	51
﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن . . .﴾	البقرة	284	111
﴿ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ . . .﴾	آل عمران	13	174

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ . . .﴾	آل عمران	36	122
﴿ أَنَّ اللّهَ يُبَشِّرُكَ . . .﴾	آل عمران	39	144
﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ . . .﴾	آل عمران	49	146
﴿وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ . . .﴾	آل عمران	80	96
﴿ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ . . .﴾	آل عمران	81	129
﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللّهِ يَبْغُونَ . . .﴾	آل عمران	83	177
﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ . . . ﴾	آل عمران	115	178
﴿ لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ . . . ﴾	آل عمران	120	113
﴿وَسَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةٍ . . .﴾	آل عمران	133	156
﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ. . .﴾	آل عمران	154	66
﴿ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾	آل عمران	157	180
﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ . . .﴾	آل عمران	180	181
﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ . . . وَنَقُولُ . . .﴾	آل عمران	181	198
﴿ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ . . .﴾	آل عمران	184	157
﴿ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ ﴾	آل عمران	187	185
﴿ فَالَّذِينَ هَاجَرُواْ . . . وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ . . . ﴾	آل عمران	195	205
﴿ نُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ . . . ﴾	النّساء	13	200
﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُواْ . . . مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ. . .﴾	النّساء	66	40
﴿ وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً . . . ﴾	النّساء	77	187
﴿لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ . . . غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ. . .﴾	النّساء	95	43

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ . . . ﴾	النّساء	114	201
﴿ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . . . ﴾	المائدة	2	152
﴿ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ . . .﴾	المائدة	45	69
﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنجِيلِ . . .﴾	المائدة	47	126
﴿ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ . . . وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاء . . .﴾	المائدة	57	27
﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ. . .﴾	المائدة	60	24
﴿وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ . . . ﴾	المائدة	71	136
﴿فَجَزَاء مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَعَمِ . . .﴾	المائدة	95	19
﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ . . .﴾	المائدة	119	76
﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ . . .﴾	الأنعام	23	54-31
﴿ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ . . .﴾	الأنعام	27	104
﴿ وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ . . .﴾	الأنعام	32	159
﴿ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾	الأنعام	32	188
﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾	الأنعام	55	50
﴿ لَّئِنْ أَنجَانَا مِنْ هَذِهِ . . . ﴾	الأنعام	63	189
﴿ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ . . . ﴾	الأنعام	91	190
﴿ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى . . .﴾	الأنعام	92	192
﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ . . .﴾	الأنعام	94	80
﴿ إِذَا جَاءتْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾	الأنعام	109	193

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ... ﴾	الأنعام	128	202
﴿و وَإِن يَكُن مَّيْتَةً ...﴾	الأنعام	139	56
﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي ...﴾	الأنعام	153	148

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

طرف الحديث أو الأثر	النّوع	الرّاوي أو القائل	رقم الصفحة
" أقرأني جبريل على حرفٍ فراجعته..."	حديث	ابن عبّاس –رضي الله عنهما-عن النّبي –صلّى الله عليه وسلم-	6
" مَنْ حجّ فلم يَرْفث ولم يفسق ..."	حديث	أبو هريرة –رضي الله عنه- عن النّبي صلّى الله عليه وسلم-	38
" ينزل رَبّنا تبارك وتعالى كلّ ليلة إلى السّماء الدّنيا حين يبقى ثلث اللّيل الآخر يقول: من يستغفرني..."	حديث	أبو هريرة –رضي الله عنه- عن النّبي -صلّى الله عليه وسلم-	89
" هذا مقام إبراهيم "	حديث	عمر بن الخطّاب – رضي الله عنه- عن النّبي -صلّى الله عليه وسلم-	122
" فشكى ابن أمّ مكتوم إلى رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم- ضرره ..."	أثر	ابن أمّ مكتوم عن النّبي - صلّى الله عليه وسلم-	44
" وافقني ربّي في ثلاث ..."	أثر	عمر بن الخطّاب – رضي الله عنه- عن النّبي -صلّى الله عليه وسلم-	122-121

فهرس الشّواهد الشعرية

أول الشّاهد	آخره	البحر	القائل	عدد الأبيات	رقم الصفحة
بادَت وغَيَّرَ آيهنّ مع البلَى...	المِعْـزَاءُ	الكامل	الشماخ بن ضرار	2	72
فَغُضّ الطّرف إنّك من نُمَيْر...	كِلابَا	الوافر	جرير	1	114
فدى لبني ذُهْلِ بن شيبان ناقَتي...	أشْهَباَ	الطّويل	مقّاس العائدي	1	53
مَنْ صَدَّ عن نيرانهـــا...	بـــــراحُ	الرّجز	سعد بن مالك البكري	1	37
أبني لُبَيْنَي إنّ أُمّكُمُ...	عَبُــدُ	الكامل	أوس بن حجر	1	26
وإنْ تَقْتُلونا نُقَتِّلْكُـــم...	نقصد	المتقارب	امرؤ القيس	1	206
مُنَىً إن تكن حقًا يكنْ أحسن المنى...	رغْـــدا	الطّويل	ابن ميّادة	1	108
تَصَابَى وأَمْسَى عَلَاهُ الكِبر...	غَرَرُ	المتقارب	النّمر بن تولب	1	206
نرضى عن الله إنّ النّاس قد علموا...	بشر	البسيط	جرير	1	140
إنّ ابْنَ وَرْقَاء لا تُخْشَى بَوَادِرُهُ...	تُنْتَظَرُ	البسيط	زُهير ين أبي سلمى	1	165
كأنّ رماحنا أشطان بئـــرٍ...	جَـرُورِ	الوافر	المهلهل بن ربيعة	1	85
أتاني أبيتَ اللعنَ أنّكَ لُمْتَنِي...	رائِـــعُ	الطّويل	النّابغة الذّبياني	2	83
تَوَهمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفْتُهـا...	سابعُ	الطّويل	النّابغة الذّبياني	1	131
يا أقرعُ بن حَابسٍ يا أقرع...	تُصْرَع	الرّجز	عمرو بن الحثارم البجلي	1	115
فيا عَجَبًا حتى كليبٌ تَسُبُّني...	مجاشع	الطّويل	الفرزدق	1	94-92

أول الشّاهد	آخره	البحر	القائل	عدد الأبيات	رقم الصفحة
إذا نُهي السّفيهُ جرى إليه...	خلاف	الوافر	مجهول	1	183
لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرّ عَيني...	الشّفوف	الوافر	ميسون بنت بَحـــدل -زوج معاوية بن أبي سفيان-	1	89
رضيعي لِبانٍ ثَدْيَ أمٍّ تَحَالفَا...	نَتَفَرقُ	الطّويل	الأعشى	1	131
وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم...	شقاق	الوافر	بشر بن حازم الأسدي	1	73
أعينيَّ هَلاَّ تبكِيان عفاقا...	وعِناقاَ	البسيط	مقّاس العائدي	1	53
رَدَدْنَا لشَعْثَاء الرّسُولَ ولا أَرى...	رَسَائِلُهُ	الطّويل	جرير	1	77
ودّع هُريْرة إنّ الرَّكْبَ مُرتَحِلُ...	الرَّجُلُ	البسيط	الأعشى	1	118
ألا تَسْأَلانِ المرءَ ماذا يُحاوِلُ...	وباطِلُ	الطّويل	لبيد بن ربيعة	1	60
في فتية كسيوف الهند قد عَلِمُوا...	وينتعِل	البسيط	الأعشى	1	139-151
حَسِبْتُ التُّقى والجودَ خيرَ تجارةٍ...	ثاقِلاً	الطّويل	لبيد بن ربيعة	1	138
وإذا أُقْرِضْتَ قَرْضَاً فاجْـــزِهِ ...	الجَمَلْ	الرّمل	لبيد بن ربيعة	1	46
إذا أنْتَ لم تُعْرِض عن الجَّهْلِ والخنَا...	جَاهِلُ	الطّويل	أوس بن حجر	1	48
أَليس عظيماً أنْ تُلِمَّ مُلِمَّـــــةٌ....	مُعَوَّلُ	الوافر	عروة بن الورد	1	34
سَلِي إنْ جَهِلْتِ النّاسَ عَنّا وعنهم....	وجَهُولُ	الطّويل	السَمَوْأل	1	34

أول الشّاهد	آخره	البحر	القائل	عدد الأبيات	رقم الصفحة
فمضى وقدَّمها وكانت عـادةً...	إقدامُهـــــا	الكامل	لبيد بن ربيعة	1	56
عُوجَا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لأَنَّنَا ...	خُذَام	الكامل	امرؤ القيس	1	195
اَتَغْضَبُ إنْ أُذُنا قتيبة حُزّتَا...	حَازِم	الطّويل	الفرزدق	1	153
ولولا رجالٌ من رِزامٍ أَعِـــزَّة...	عَلْقَما	الطّويل	حُصين بن الحمام المرّى	1	90
فإنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ يَهْلِكْ...	سَنَـــامُ	الوافر	النّابغة الذّبياني	2	112
لا تنهَ عن خلق وتأتي مثله...	عظيم	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	1	106
أنْكَرْتُها بعد أعوامٍ مَضيْنَ لها...	جيراناً	البسيط	مقاس العائدي	1	37
يا دار عفراء ودار البِخْدِنِ...	ومُشدِنِ	الرّجز	رؤبة بن العجاج	1	158
يا خُزْرَ تغلبَ ماذا بالُ نِسوتكم ...	تَحْناناً	البسيط	جرير	1	61
أَلْقَى الصَّحِيفَة كي يُخفِّف رحله...	أَلْقاهَـــا	الكامل	مـروان النّحـــــوي - صاحب الخليل-	1	94
فَإنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حتَّى تَرُدَّنِي...	رَاضياً	الطّويل	سِوار بن المضر بن السّعدي	1	114
تعّزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً...	واقياً	الطّويل	مجهول	1	37

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشّكر والتّقدير	ج
المقدمة	د
التّمهيد	1
تعريف القرآن والقراءات لغةً واصطلاحًا	1
شروط القراءة الصّحيحة	3
أسباب اختلاف القراءات	4
فوائد اختلاف القراءات	5
المقصود بالأصول والفرش في القراءات	7
التعريف بالقرّاء السّبعة	8
الفصل الأول: الاختلافات النّحويّة في الأسماء وأثرها الدّلالي	16
المبحث الأول: الاختلاف بين الرّفع والجرّ	17
المبحث الثّاني: الاختلاف بين النّصب والجرّ	24
المبحث الثّالث: الاختلاف بين الرّفع والنّصب	33
الفصل الثّاني: الاختلافات النّحويّة في الأفعال وأثرها الدّلالي	87
المبحث الأول: الاختلاف بين النّصب والرّفع	88
المبحث الثّاني: الاختلاف بين الجزم والرّفع	111
المبحث الثّالث: الاختلاف بين البناء على السّكون والرّفع	117
المبحث الرّابع: الاختلاف بين البناء على السّكون والبناء على الفتح	120
الفصل الثّالث: الاختلافات النّحويّة في الحروف وأثرها الدّلالي	125
المبحث الأول: الاختلاف في معاني الحروف	126
المبحث الثّاني: الاختلاف بين كسر همزة (إنّ وإنْ) وفتحها، وتشديد النّون وتخفيفها.	144
المبحث الثّالث: الاختلاف بين الإثبات والحذف	156
المبحث الرّابع: الاختلاف بين الإهمال والإعمال	163
الفصل الرّابع: مسائل نحويّة متفرّقة	166
المبحث الأول: الاختلاف بين ضمير الغيبة وضمير الخطاب.	167
المبحث الثّاني: الاختلاف بين ضمير الغيبة وضمير العظمة	197
المبحث الثّالث: الاختلاف بين التّقديم والتّأخير	205
الخاتمة	208
التّوصيات	212
ثبت المصادر والمراجع	213
فهرس الآيات التّطبيقية للدّراسة	235
فهرس الأحاديث النّبويّة والآثار	239
فهرس الشّواهد الشّعريّة	240
فهرس الموضوعات	243